

٢١٤  
م.س

المواهب الربانية في حل ألفاظ السنوسية ، للسرقي ،

ابراهيم بن علي ( كان حيا قبل سنة ١٠٨٨هـ ) ، بخط  
خليل بن حسن ١١٣٩هـ .

٩٣ ق ٢١ س ١٥٣٠ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

٦٠٧٩

معجم المؤلفين ١: ٦٥ ، الزيتونة ٣: ٧٤ وفيها يختلف  
أول النسخة عن نسختنا هذه .

١- أصول الدين أ- المؤلف ب- الناسخ

Copyright © King Saud University  
تاريخ النسخ

r.vg







مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم: ٦٠٧٩  
 العنوان: المذهب الرافضي في الفقه الجليلي  
 المؤلف: الشيخ محمد بن أبي بصير  
 تاريخ النسخ: ١١٢٩ هـ  
 اسم الناسخ: محمد بن أبي بصير  
 عدد الأوراق: ٩٢  
 ملاحظات: -







بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل رتبة العلم اعلی المراتب واختص اهله بحشيتهم  
 وقبره فكان لهم ذلك اسنا المطالب وشرح قلوبهم وصدورهم  
 وجوارحهم باشتغالهم بافضل المكاتب ونورهم ظاهرا وباطنا بالنور  
 اللامع الرحي المتفضل به الله تعالى الوهب لا يساء علم التوحيد الذي  
 نفعه للمشارك والمغارب واشهرات لاله الا الله وحده لا شريك  
 له المنزه عن الولد والوالد والصاحب واشهد ان سيدنا محمد عبده  
 ورسوله الذي استارت بعثته العوالم والمشارك والمغارب  
 صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وذريته ومن تبعهم باحسان  
 عدد كل بازع وغارب **اما بعد** فيقول العبد الفقير المذنب  
 بالذنوب والتقصير ابو اسحاق ابراهيم الاندلسي لما كان كتاب  
 نبذة التوحيد للشيخ العالم العلامة القطب العارف ابو عبد الله  
 محمد بن يوسف السنوسي الحسني من اجل مختصرات الاصول  
 التوحيدية وادلتها على المقصود من تصحيح العقائد اليمانية  
 وجعلوا في فقه مسمى من فيه رضا به وهو الوليد المكرم الاسعد البنية  
 الصالح ابو عبد الله محمد سدد الله ووفقه بتوفيق العا  
 بالله مجاه سيد المرسلين ان اصنع له شرحا على العقيدة  
 المذكورة لجل مبانيها وكشف معانيها ويستعين به علما  
 فاجبته لذلك بعد الاستشارة مستعينا بالله ومتوكلا عليه  
 مهين المتز بالحرمة والشرح بالنقش **وسميته بالمواهب الربانية**  
**وحمل الفاظ الشوق** والله حسي ونعم الوكيل والاحول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم لما كان تالين هذا الكتاب امر اذا بال اي شان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل رتبة العلم اعلی المراتب واختص اهله بحشيتهم  
 وقبره فكان لهم ذلك اسنا المطالب وشرح قلوبهم وصدورهم  
 وجوارحهم باشتغالهم بافضل المكاتب ونورهم ظاهرا وباطنا بالنور  
 اللامع الرحي المتفضل به الله تعالى الوهب لا يساء علم التوحيد الذي  
 نفعه للمشارك والمغارب واشهرات لاله الا الله وحده لا شريك  
 له المنزه عن الولد والوالد والصاحب واشهد ان سيدنا محمد عبده  
 ورسوله الذي استارت بعثته العوالم والمشارك والمغارب  
 صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وذريته ومن تبعهم باحسان  
 عدد كل بازع وغارب **اما بعد** فيقول العبد الفقير المذنب  
 بالذنوب والتقصير ابو اسحاق ابراهيم الاندلسي لما كان كتاب  
 نبذة التوحيد للشيخ العالم العلامة القطب العارف ابو عبد الله  
 محمد بن يوسف السنوسي الحسني من اجل مختصرات الاصول  
 التوحيدية وادلتها على المقصود من تصحيح العقائد اليمانية  
 وجعلوا في فقه مسمى من فيه رضا به وهو الوليد المكرم الاسعد البنية  
 الصالح ابو عبد الله محمد سدد الله ووفقه بتوفيق العا  
 بالله مجاه سيد المرسلين ان اصنع له شرحا على العقيدة  
 المذكورة لجل مبانيها وكشف معانيها ويستعين به علما  
 فاجبته لذلك بعد الاستشارة مستعينا بالله ومتوكلا عليه  
 مهين المتز بالحرمة والشرح بالنقش **وسميته بالمواهب الربانية**  
**وحمل الفاظ الشوق** والله حسي ونعم الوكيل والاحول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم لما كان تالين هذا الكتاب امر اذا بال اي شان

رفيق



يهتم ويكمل ما كان كذلك تطلب فيه البداء بالتسمية لقوله عليه  
 الصلاة والسلام كل امرئ ذي بال لا يتبدل فيه بسم الله  
 فهو ابتداء لمؤلف بها فقال **بسم الله** اي اول فلان  
 الذي يتلو التسمية هنا مؤلف والتالي لها في كل عمل يعين  
 العامل قال الامام البيضاوي ولذلك يضر كل فعل ملحق  
 التسمية بهداله وكذلك اولى من ان يضر ابتداء لعدم ما يبطا  
 ويدل عليه ابتداء لزيادة اضرار العامل فيه هذا اوقع كما في  
 قوله تعالى بسم الله مجريها وقوله اياك نعبد لانه اهم  
 واجل على الاختصاص انتهى قال الامام التفتازاني في  
 بيان الاختصاص لان المشتركين كانوا يبدلون باسماء  
 الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العز وقصد الواحد  
 تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ولو  
 رد على ما يكتفى ذكر من ان التقديم للاختصاص  
 باقر اسم ربك فانه لو كان التقديم للاختصاص  
 مفيد لذلك لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك  
 لان كلام الله تعالى احق برعاية ملتب رعايته واجب  
 بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان  
 الامر بالقرآن اهم باعتبار هذا العارض وان كان  
 ذكر الله اهم في نفسه وبان باسم ربك متعلق  
 باقر الثاني ومعني اقر الاول اودي القراءة  
 من غير اعتبار تعديية اي مقرو وكما في فلان

بقية



يعطي والجواب الاول للزحشري والثاني للسبكي فان  
قلت فلم كسرت الباء ومن حق الحروف المفردة ان  
تفتح قلت قال الامام البيضاوي لاختصاصها بلزوم  
الحرفيه والى والاسم لغة ما دل على مسمى وعرفا ما دل على  
معنى في نفسه غير مقترن بنزهات وضعا والمخلاف في  
مثلة اتحاد الاسم والمسمى وعدمه يفضي عند المحققين  
على ان المختار انه غيبة عند الاطلاق وهو عند  
النصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يدل على  
سماء وعند الكوفيين من الوسم وهو العلاء لانه علمية  
على سماء واحتج كل منهما على ما ادعاه بما يطول ذكره  
فان قلت قلت قال بسم الله ولم يقل بالله قلت لان  
الترك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليميني واليساري  
ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة استعماله  
وطولت الباء عوضا عنها والله علم قال البيضاوي اصل  
الاء حذف الهزلة وعوض عنها لام التعريف ثم جعل  
على الذات العارضة الوجود الخالق للعالم باسمه وزعم  
بعضهم انه اسم المفهوم ذاته اني المستحق للعبودية  
وكل منهما على الخصم في فرد فلا يصحون علما لان مفهوم  
العلم جزي وفيه نظر لانه لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم  
الصلي كيف وقد اجمعوا على ان لا اله الا الله كلمة توحيد  
ولو كان اسم المفهوم على ما افاد التوحيد لانكالي

من حيث هو محتمل العشرة انتهى والرحمن المتفضل بحزب الانعام  
والحسن لجميع الانام كهيئة او كيفية والرحيم المنعم بدقايقها  
كذلك والرحمن ابلغ منه لان زيادة البناء الحروف تدل على زيادة المعنى  
فان قيل من تاخير ذكر الرحمن للترقي من الادنى الى الاعلى وانما قدم لتقدريم  
رحمانيته الدنيا على رحمانية الآخرة ولانه قيل باختصاصه بالله تعا وقد  
اسم الله عليهما لانه اسم ذات وهما اسماء صفات والذات مقدمة على الصفة  
فما دل عليه مقدم على ما دل عليها والجملة تحمل الخبرية والانشائية  
والله اعلم الحمد لله لما افتتح المصنف رحمه الله كتابه اوله بالبسملة  
افتتاحا حقيقيا افتتح ثانيا بالجملة افتتاحا اضافيا وهو ما يقدم  
على الشروع في المقصود بالذات الى الجمع بين حديثه الوارد به  
وحديث البسملة اما حديث البسملة فقدمه واما حديث الجملة  
فهو ما في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه عن ابي هريرة رضي الله عنه  
بالجملة فهو ما قطع وفي رواية الحمد لله وفي رواية الحمد لله فمما قطع  
وقدم حديث البسملة ولم يعكس ذلك لقوة حديث البسملة وبيان لفظ  
الحمد غير متعين بل المطلوب ايقاع ذكر من الاكثر وقد حصل بالبسملة  
اذ المقصود من الحمد الشا على الله تعالى والبسملة من ابلغه والحمد لغة  
هو الشا بالجميل على قصد التفضيل واصطلاحا هو الشا بالكلام  
على المجموع بالجميل صفاته سواء كانت من باب الاحسان  
او من باب الكمال المختص بالمجود لعلمه وشجاعته فان قلت قالوا  
في الحديث هو مثلا الشا بالكلام ولم يقولوا باللسان في الجواب قلت ليشمل  
الحمد المحامد الاربعة الحمد الرفيع القديرين والحديثين والقدريين



اولها حمد نفسه بنفسه كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين  
والثاني حمد فعله بنفسه كقوله تعالى نعم العبد انه اواب والحاويان  
اولها حمد فعله بفعله كقوله الحمد للحوادث بعضها البعض والثاني  
حمد نفسه بفعله كقوله تعالى فان قلت ما معني كون حمد العباد  
لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث  
بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق  
القيام كتعلق العلم بالمعلومات فان قلت لم قل الحمد لله  
بجملة اسمية ولم يقل الحمد لله بجملة فعلية قلت لان  
الجملة الاسمية شاملة للحمد القديم والحادث واحمد  
الله خاص بالحمد الحادث وايضا فالجملة الاسمية دالة  
على الدوام والاستمرار في الماضي والمستقبل والحال بخلافها  
وايضا فقول القائل الحمد لله هو صدق على كل حال لان خبره  
مطابق لما في نفس الامر ولو كان مخالفا لا اعتقاده بخلاف  
احمد الله فان قاله غير خالص فهو نفاق وايضا فالجملة الاسمية  
دالة على عظمها حيث جعلت مفتحة بالقران العظيم فان  
قلت لما قدم لفظ الحمد على الاسم الكريم قلت لاقتضاء المقام مزيد  
اهتمام به وان كان ذكر الله في نفسه ولذا قدم في مقام اخر  
كتقديمه على الملك لذكر الله في قوله تعالى له الملك وله الحمد وال  
الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في الله  
للملك والاستحقاق وقيل للتعليل والمعني على الاول جميع المحامد  
مملوكة لله ومستحققة له وعلى الثاني اى الاختصاص وعلى الثالث جميع المحامد

ثابتة

ثابتة لاجل الله والشكر لغة فعل يني بتعظيم المنعم بسبب  
كونه منعمنا واصطلاحا هو الشا باللسان وبغيره من القلب  
وساير الاركان بسبب ما اسد الى الشا من المنعم  
فان قلت لما قال في الشكر هو الشا باللسان ولم يقولوا  
بالكلام كما قالوا في الحمد قلت لان الله تعالى يتصف بالحمد ولا  
يتصف بالشكر لان الشكر في مقابلة الاحسان ولا يحسن  
لله تعالى بل هو المحسن الى الكل والمنعم على الجميع وما جاد  
في القران هما يقتضي وصفه بالشكر كقوله تعالى وكان الله  
شاكرا عاليا وفي السنة كقوله صلى الله عليه وسلم  
شكر الله صنيعة كما فيس على حقيقتة بل يضر من  
المجاز فان قلت اى نسبة بين الحمد والشكر قلت  
نسبة العموم والخصوص من وجه اذ الحمد عام التعلق  
خاص المهورد والشكر عام المهورد خاص التعلق فان  
قلت هل الحمد افضل ام الشكر قلت الشكر ولذ جعل  
عليه قوله تعالى وقيل من عبادي وجاه قوله تعالى  
وان من شئ الا يستجج بحمده بصيغة العموم وجملة  
الحمد خبرية لفظا انشائية معنى لحصول الحمد بالتكلم بها  
مع الاذاعات بحمد لولها وجملة الشكر محملة الحمد سواء  
والاسم الاسمي الاعظم علم للذات الواجبة الوجود كما مر قال العلامة  
التفتازاني ولم يقل الحمد للخلاق او للرازق او لخواها مما يوهوم  
استحقاق اختصاص الحمد بوصف دون وصف انما تعرض



لأنه نعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهها على تحقيق  
الاستحقاقين والحق وهو المشهور أنه غير مشتق من  
شيء أي غير مأخوذ من شيء وما ذاك إلا لأن المشتق منه  
سابق على المشتق منها وذهب جماعة إلى أنه مشتق وقيل  
من لاه بمعنى احتجب وقيل من لاه بمعنى علي وارتفع وقيل من لاه  
أي أقام فيكون من أسماء التنزيه عن التبديل والتغير وحسم  
هذا الحمد الوجوب مرة في العمر ككاتب التهامة والظاهر وجوبها  
على الفور لا على التراخي والله أعلم **والصلاة** إنما يصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم بعد التناهي الله تعالى عما يقوله تعالى ورفعنا لك  
ذكر أي نقرن ذكره بذكره في كلتي الشهادة والأذان  
والإقامة والشهر والخطبة ولما روي الترمذي في مسنده وأبو  
موسى المديني والخليلي والرهائي في الأربعين بسند ضعيف  
كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو قطع  
استنع وهو وإن كان ضعيفا يعمله في فضائل الأعمال  
واغتنام الثواب وهي من الله راحة مقرونة بتجمل  
وتعظيم وتصغير وتشریف ومن الملايكة استغفار ومن  
عليها تضرع ودعاء فان قلت ما الحكمة في سؤال الثامن  
الله تعالى الصلاة عليه من غير أن يصلي عليه بانفسنا  
قلت قال بعض الحنفية الحكمة في ذلك كونه صلى الله  
عليه وسلم طاهر من الومر والعيب ونحن مدسئون  
بالمعاصي فلا يناسب صلاة المعيب على الطاهر السليم

المشتق  
واسماء الله  
قديمه فلا  
يصح أن تشتق  
من شيء بل الأشياء  
هي المشتقة

فان

فإننا الله تعالى الصلاة عليه لتكون الصلاة من ربنا طاهر على نبي طاهر  
**والسلام** أي السلام من النقايس والأفات والردايل أو التسليم  
وسميت الجنة دار السلام ولهذا سمي الله به نفسه لتزهر عن  
النقايس والأفات والردايل فان قلت لم قال والصلاة والسلام ولم  
يقال اللهم صل وسلم إلى آخره كما ورد في تعليم صل الله عليه وسلم كيفية  
الصلاة عليه قلت قال بعض أهل الحواشي لما سببه جملة الصلاة  
لجملة الحمد المعطوف عليها ثم قال فان قلت المناسبة لا تشد في حصو  
بما ذكرت لكن تلزم مخالفة المروي في كيفية الصلاة قلت لا من كان  
ذكرت لك ذلك اللفظ المروي لا يتعين بدليل أطباق المحدثين في كتبهم  
عليه غير ذلك اللفظ كقولهم قال صل الله عليه وسلم وغالب ظني أن  
بعض من شرح البرهانية نقل الإجماع على جواز ذلك انتهى  
كلامه فان قلت لا شكر أنه يجب اعتقاد أن الله تعالى أعطى النبي صلى  
الله عليه وسلم جميع الكمالات البشري فامعنى الدعاء بالصلاة عليه  
والسلام قلت قال بعضهم إن طلب الدعاء بها تعبد غير معقول المعنى  
وقيل إنها لطلب نيل كمال في سعة كرم الله به مخلوق عليه إذ غاية  
لفضل الله تعالى ونعمه فهو عليه الصلاة والسلام لا يزال رايهم  
الترقي في حضرات القرب وسواهم الفضل فلا يبعد أن يجعل له  
بصلاة أمته زيادة في ذلك لا غاية لها ولا انتها فان قلت لم جمع بين  
الصلاة والسلام قلت امتثالا لقوله تعالى أن الله وملائكته يصلون  
على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولقول  
بعض العلماء يكره أفراد أحدهما عن الآخر ذكر الوانوي وهل الأفراد

لها



مكروه في حقيقته الانبياء عليهم الصلاة والسلام اول  
لان طلب الجمع بينهما انما ورد في حقه عليه الصلاة والسلام  
فبه نظر لي راجع وتقديم الصلاة لفظا على السلام لتقديم  
في القرآن العظيم واختلف الشيخ في جواز الصلاة على الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام وفيها ثلاثة اقوال يجوز مطلقا بكرة  
مطلقا الثالث التفضيل بين ما اذا كان الغير تبعا ومضافا فيجوز  
والا فيكره وجلة الصلاة والسلام خبرية لفظا قصد بها انشا  
الدعاء بالصلاة اي الرحم والسلام اي السلام من النفايض صلى الله  
عليه وسلم **علي رسول الله** المفيض بدائع التعريف وشرايع التخلي  
لاقامة الحدود وشروق شمس اليهود في حضرة الحسان ومشاهد  
العصيان فان قلت لم قال المصنف رحمه الله تعالى علي رسول الله ولم  
يقول علي مرسل الله قلت قال بعض اهل الحواشي انما قال علي رسول  
الله ولم يقل علي مرسل الله لان لفظ المرسل عام ولذلك عدل عنه  
انتهى والرسول هنا هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فوايد  
الاولى حكم الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الجملة مرة في العمر  
وما عدا ذلك مندوب مرغوب فيه من سنن اهل الاسلام وقد قيل  
بوجوبها عند ذكره صلى الله عليه وسلم قال الامام العلامة ابو الجي في  
شرح الشفا لا يعزب عنك ان الآية يعني قوله تعالى ان الله وملائكته  
الي اخره حاكمه بوجوب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر واستوضح  
حديث من ذكرت عنده فلم يصل علي تجده مشعرا به وبه قال الحامي  
الشافعية والطحاوي من الحنفية والشيخي من المالكية وابن بطنة من الحنابلة

الثانية وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هبط علي  
جبريل فقال يا محمد ان الله تعالى يقول كسوت حسن وجهي يوسف من نور الكرسي  
وكسوت نور وجهك من نور عرشي الثالث روى ان اول ما خلق الله نور محمد  
صلى الله عليه وسلم فجزاه اربعة اجزا فخلق من الاول العرش ومن الثاني القلم  
ومن الثالث اللوح ثم قسم الرابع اربعة اجزا فخلق من الاول العقل ومن الثاني  
المعرفة ومن الثالث نور الشمس والقمر والنهار والابصار وجعل الرابع تحت  
العرش حتى خلق آدم فركبهم فيه ونقله من صلب الي صلب حتى صار لمحمد صلى  
الله عليه وسلم فجميع الانوار من نوره صلى الله عليه وسلم الرابعة  
النسب الطاهر من الشجرة المباركة الزكية هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب  
بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن  
مضر بن نزار بن معد بن عدنان الخامسة وروى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم حاز حصال الانبياء كلها واجتمعت فيه اذ هو عنصرها  
ومنبعها فاعطى خلق آدم ومعرفة تشيت وشيخا عند نوح وخلعة ابراهيم  
ولسان اسماعيل ورضى اسحاق وقصصا هبة صالح وحكمة لوط  
وبشرى يعقوب وجمال يوسف وبشرة موسى وصبر ايوب وطاعة  
يونس وجهاد يوشع وصوت داود وحب دايدال ووقار الياس  
وعهدة يحيى وزهد عيسى وانجس صلى الله عليه وسلم في جميع اخلاق  
الانبياء ليقتبسوها من صلوات الله عليهم اجمعين وقد افصح بذلك  
البوصيرى حيث قال وكل اي ات الرسل الكرام بها فانما اتصلت من نوره بهم



فهذه فوائده المعارف يقتطف منها العارف **واعلم** ان السفر الى الحضرة  
الالهية يحتاج الى جناحين العلم والعمل فالعمل المجاهدة والعلم اشارة  
اليه بقوله **اعلم** اي اجزم وايقن وتحقق لا يدرك ذلك ريتولا يشوب  
يقينك في وحدانية الهك شك واتي بهذا اللفظ بصيغة الامر اشعا  
منه بالحث على العلم وطالبه كانه المكلف بذلك وحش عليه وفيه ايضا  
معنى التنبيه لذلك كانه يقول التنبيه ايها الطالب كايضا من كان من  
خير قصد مخاطب معين لطلب العلم وتيقظا لا تشتت قلبه واستغف  
من سته غفلته عن ذلك فانك ان فعلت ذلك كنت عاملا على علم وعلما  
ربك سبحانه ونعا على يقين وان لم تفعل ولم تشغل نفسك وتشتغل  
جوارحك في طلب العلم كانت الحجة عليك قائمة ولا عذر لك بالجهل مع وجود  
العلماء وتمكنك من التعليم والسؤال والاستئصال بالعلم فان قلت اعلم خطاب  
والخطاب بدون مخاطب عبث قلت الخطاب متعلق بهذا لان التصريح  
في الدرس شخص فجعل مخاطبا فيكون الخطاب اي المتعلق بالمعتقل الذي  
في الدرس كايضا من كان من غير قصد مخاطب معين على حد قوله تعالى  
ولو ترى اذ الظالمون الاية وقوله تعالى ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا  
الملايكه الاية وقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار الاية ولو ترى  
الذين ظلموا الاية اي ولو ترى ايا من تصح منه الهية كايضا من كان  
ويحتمل ان يكون الخطاب متوجها نحو المتعطل الذي خاطبه المصنف  
رحمه الله تعالى في شرحه او لا بقوله فدركا ايها المتعطل للدخول  
في زمرة اولياء الله تعالى اخرته عقيدته فلا ولا فخر واعظم الثناء  
اقرب وانسب فان قلت لم قال اعلم بكسر الهمزة ولم يقل اعلم بفتحها

قلت

قلت لو قال اعلم بفتحها لا تنبى بجواب الشرط عند عدم ذكر الشرط  
نحو انه تعلم اعلم او مضارع المتكلم نحو اعلم الجواز الذهول عن حركة  
لام الفعل فان قلت لم قال اعلم بكسر الهمزة دون ضمها قلت لو  
قال ضمها لا تنبى بضمير المجهول المتكلم عند الوقف نحو اعلم فان  
قلت لم قال اعلم ولم يقل افهم واعرف او افطن مع ان الجمع معني  
واحدة قلت فقد ابا بالقرآن العزيز من قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وايضا قال بعضهم لان العلم يستعمل في الكليات والفهم للمعرفة  
فه الجزيات ولهذا يقال الله تعالى عالم الغيب دون فاهمه وعارفه وراكه  
ومراد المؤلف رحمه الله تعالى بيان القواعد الكلية فلذلك قال اعلم  
دون غيرها تنبيهات الاول اعلم مشتق من العلم وهو  
سونه مصدرا وهو عند المناطقة حصول صورة الشيء في  
العقل وعند الاصوليين هو الاعتقاد المطابق للموافق والعلم من  
حيث هو اما تصور واما تصديق فالتصور ادراك الماهية من  
غير ان يحكم عليها بنفي وايجاب كتنصور المعنى العالم هو كل هو  
شوا الله وكنصورنا المعنى الانسان انه الحيوان الناطق والتصديق  
ادراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي والاثبات كحكمنا بان العالم حادث  
وصانعه قديم الثاني اسباب العلم الحادث على طريق الاستعري ثلاثة  
الحواس الخمس الظاهرة السليمة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس  
الثاني من الاسباب الخبر الصادق متواتر احسان او سمع عام من الرسل  
المؤيد بالمعجزة والعقل وهو سبب للعلم ايضا واما الالهام المفسر  
بالفا معني في القلب بطريق الفيض يشرح له الصدر ليس بسبب المعرفة

وجود



بصحة الشيء عند أهل الحق الثالث الكلام في طرف من الشاغل هذه  
 العقيدة المباركة فاعلم أن مولفها اثنا عليها غاية الشاغل على هذه العقيدة  
 المباركة فاعلم وقال أنه لم يعلم لها تطير ومن اقتصر عليها فأنها تكفيه  
 عن سائر العقائد والدواوين الصغار وناهيك بشئ من  
 يرى النبي صلى الله عليه وآله جهرته وبخاطبه وبأخذ عليه وبمن  
 يكشف عن اللوح المحفوظ وينقل عنه وأكثر من ذلك إذا قلت حرم  
 فصد قوها فإن القول ما قالت حرام وحقلها بأن يثني عليها  
 وإن توصف بأكثر من ذلك بما لا نهاية له فإنك إذا تأملت  
 صنيعه فيها رضي الله عنه وأرضاه تجده لا يكاد يكون لها  
 نظير وذلك أنه ذكر عقائد الإيمانيات فيها ثلاث مرات من  
 غير تكرار واحتال وتلفظ في ذلك فجمع بين اتباع سيرته  
 صلى الله عليه وسلم في عادة الكلمة ثلاثا لتوعا وبين ما جبلت  
 عليه القوس من معادلات الميعاد وبيان ذلك أن عدة الأ  
 لما يجب في حقه تعالى بفهم منه أن ضده مستحيل ومالا  
 يضادده جائز فمرة انحصار القيمة في الثلاثة فهذا  
 أذكر لها أولاً ثم عدة بعد ذلك الجائز والمستحيل يعخذ منه  
 أن ما عداها واجب ضرورة الانحصار في الثلاثة أيضاً فهذا  
 ذكر ثانياً لها ثم أخذه بعد ذلك في سرد البراهين واحداً بعد  
 واحد كل برهان مصدراً بذكر عقيدة أمبرهاني كذا إلى  
 آخرها هو الذكر الثالث لها فإذا كانت المدرس لها مميزات دراية  
 في التدريس ومنحه الله لسان التعليم بحيث يستقيم في كل موضع

من الثلاثة موضع ما أو مانا إليه حصل للطلاب بسبب ذلك  
 التمرين بها وامتزج فيها ودقيق ما احتوت عليه مع عقله  
 غاية الامتزاج من مرة واحدة كافية في الخروج عن عمدة التقليد  
 والمراد الحفظ على قراءة الأشياء ثلاثة لتحصل ويكون قوله  
 بعد ويجمع معاني هذه العقائد إلى آخره زيادة خير على خير  
 ويساق ذهن الطالب إلى كيفية ذلك الجمع قبل أن تتلى عليه  
 فتكون هذه العقيدة من الكلام الذي يساق ذهن إليه  
 من سماع أوله لفهم آخره قوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون  
 لا مع قطع النظر السياق وروس الإي على أن المراد تعلمون  
 وهو من ادع الكلام وأبلغه وهذا إشارة من عنده يعلم  
 وجه الله فإنه يعان عليه ومن لم يعين وجه الله بالعلم فلا يعان عليه  
 وإن عناه خاتمة الجد قلت وصمايد لك على شرح فها وهي استنها ما قاله  
 العارف أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الملالي أن المؤلف حرثه قال حدثني  
 بعض من القيم قدامت قريب لي وأخبرني قال جالي وأ  
 أخي والشاك مني قال فرأيت في التوم وقد كان  
 من الصالحين يعني المرعي قال فقلت له ما فعل  
 الله بك قال أدخلني الجنة فرأيت فيها سيدنا إبراهيم  
 خليل الله علي نبينا محمد وعلمه الصلاة والسلام وهو  
 يقري الصبيان عقيدة الشيخ سيدي محمد السنوسي  
 ثم يدرسونها في الألواح وأظنه قال العقيدة الصغرى  
 قال والصبيان مجهرت بقلاتها انتهى وحل هذه الحكاية



بلفظ الشيخ رضي الله عنه الرابع في الكلام على شيء من فضل العلم  
 وفضل اهل روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال  
 للعلماء درجات فوق المؤمنين سبعماية درجة ما بين كل  
 درجتين خمسماية عام وقوله صل الله عليه وسلم العلماء  
 ورثة الانبياء ومعلوم ان لا رتبة فوق رتبة النبوة  
 ولا شرف فوق شرف الوارثة من الانبياء وقوله صل الله  
 عليه وسلم ستغفروا للعلماء ما في السموات والارض اي  
 منصب اعلا من منصب من يشغل ملائكة السموات ولا رضى  
 له بالاستغفار وقوله صل الله عليه وسلم موت قبيلة اسر  
 من موت عالم وقوله فضل العالم على العابد كفضل  
 علي ابي رجل من اصحابي وقال صل الله عليه وسلم  
 من حب ان ينظر الى عتقاء الله من النار فلينظر الى  
 العلماء والمتعلمين وقال رسول الله صل الله عليه  
 وسلم جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير من  
 مائة الف ركعة تطوعا ومن مائة الف تسبيحة وخر  
 من عشرة الا وفرس يغرب بها امون وقيل رسول  
 الله صل الله عليه وسلم من عدا الى المسجد لا يرد الا ان  
 يتعلم خيرا او يعلمه كان له كاجر حاج ثم حجة فائدة  
 قال المسعودي كتابه رحمه الله وفي الخبر ان الله تعالى  
 يجلس العلماء يوم القيمة في زمرة واحدة حتى يقضى بين  
 ويدخل اهل الجنة واهل النار النار ثم يدعو العلماء فيقول

بامعشر العلماء الذي لم اضع حكمتي فيكم وانا اريد ان اعذبكم قد علمت  
 انكم تحاطون من المعاصي ما يحاطا غيركم فسترها عليكم وقد  
 عرفتكم لكم وانما كنت اعبد بفتاياكم ادخلوا الجنة بغير  
 حساب الخامس التنبيه بتعريف امور لا بد منها لمن  
 اراد الشروع في هذا الفن الاول اسم هذا العلم من العلوم  
 فلتعلم ان له خمسة اسما علم اصول الدين وعلم الكلام وعلم  
 التوحيد وعلم العقائد وعلم التصوف فسميته بالاول لاما عدا  
 فروع عنه ومبنيه عليه ونسبته بالثاني فلحشرة الكلام فيه وسميته  
 على الثالث فلا شتماله على الوحدة وسميته بالاربع فلا شتماله  
 على عقائد الدين وسميته بالخامس فلا شتماله على معرفة  
 الرب وصفا القلب للوصول الى حضرة القدس الثاني حذر هذا  
 العلم فحذره هو العلم المتعلق بذات الله صفاته الثالث واصل  
 هذا العلم فواضعه الشيخ ابو الحسن الاشعري المتكلم شيخ اهل  
 السنة واسمه علي ابن اسماعيل ابن بشير ابن اسحاق  
 بن ابي سالم ابن اسماعيل بن اسحاق ابن عبد الله ابن  
 موسى ابن بلال ابن ابي بردة ابن ابي موسى الاشعري صاحب  
 رسول الله صل الله عليه وسلم وهو مالكي المذهب واليه نسب  
 جماعة اهل السنة ويلقبون الاشاعرة والاشعرية وذكر  
 انه كان في ابيات امرة من المعتزلة ثم رجع الى مذهب اهل  
 السنة فكثير التعجب منه ومن اراد ان ينظر في سبب رجوعه  
 فلينظر في تقييدنا الذي قيدنا به علي شرح الصغرى في



شرح تقييدنا الذي قيدنا الذم به ايضا في شرح المقدمة الامام  
 السنوسي نفعا الله به الرابع موضوع هذا العلم فهو موضوع  
 الذات الازلية وقيل ماهية الممكنات من حيث دلالتها  
 على وجوب وجودها على الخامس فائدة هذا العلم ففائدة  
 الخروج من الجهل الى العلم السادس غاية هذا العلم ففائدة  
 اقامة البراهين على العقائد السابع ثمرة هذا العلم فثمرته  
 الفوز بحصول المعرفة والتنعم في الجنة برحمة الله تعالى الثامن  
 من استنباط هذا العلم فاستنباطه من الانساب والسنة والادب  
 جاع التاسع مسائل هذا العلم فسايله الفعاليات النظرية الشرعية  
 الاعتقادية العاشرة مفهوم هذا العلم فهو مفهوم اثبات ذات  
 غير مشبهة بالذوات ولا معطلة عن الصفات الى ادي عشر  
 في مبادي هذا العلم فمباديه الفواعل العقلية الثاني عشر في  
 منفعة هذا العلم فمنفعة في الدين والادب فغايه في الدين انتظام  
 امر العاشر بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يحتاج اليها  
 في بقاء النوع الاثبات على وجه لا يوجب الي الغناد وفي  
 الاخرة النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد  
 الثالث عشر في استمداد هذا العلم فاستمداده من التفسير والفقه  
 والحديث والاجماع ونظر العقل الرابع عشر في اشتغاف  
 هذا العلم فاشتغافه من الكلام وهو الحرج الخامس عشر في  
 شرط هذا العلم فشرطه ان تكون على يقين لا عن شك هذه  
 فواكه العارف يقطف منها العايف فاحفظها يا عارف قبل

ان تحرقها هكذا المجموعة في كتابي الله اعلم ان الحكم بفتح الحاء  
 وفتح النون للشددة وفي التحقيق مضمون الجملة وهي حرف مصدر  
 تناول مع اسمها وخبرها بمصدر فان قلت لم اكد الحكم باز قلت  
 قال بعض اهل الحواشي اكد به بان ثبوتها من عدم الخصار  
 فيما ذكره وتبريل للمخاطب منزلة الشاك في الاختصار فأكده  
 على سبيل الاستحسان من غير وجوب وجوب او تنزيلا منزلة  
 المنكر لهذا الاختصار فأكده على سبيل الوجوب فان قلت فلا ي  
 شي قال ان بالفتح دون العكس قلت من وجهين اما الاول فلان  
 المكسورة انما تستعمل في موضع الجملة والمفتوحة في موضع المفرد  
 فلما كان ان مع اسمها وخبرها فاما مقام مفعولين والمفعول  
 مفرد وجب ان تستعمل المفتوحة لما ذكرنا دون المكسورة فان قلت  
 لا شك ان ان مع الاسم والخبر فامية مقام المفعولين فلا يكون  
 الموضع مفردا قلت المفرد هنا ما يقابل الجملة الثاني من وجهين  
 ان ان المكسورة انما تكون في صدر الكلام بخلاف المفتوحة فلما  
 كان ها هنا واقع بعد العلم فربما بالفتح وتحقيق الحكم على الاطلاق  
 هو اثبات امر او نفيه ومعناه ان من ادرك امرا من الامور  
 فاما ان يتصور معناه فقط ولم يحكم عليهم بثبوت ولا نفي  
 فهذا الادراك يسمى في الاصطلاح تصور كتحصيله بالمعنى الحديث  
 انه الوجود بعد العدم واما ان يتصور مع ذلك ثبوت ذلك  
 المعنى لا امر او نفيه عنه فلهذا الادراك يسمى في الاصطلاح تصديقا



حكمنا بالحدوث على كل ما سوى الله تعالى فان قلت لم حذف متعلق اثبات  
 ونفي قلت انك لا على ظهور المراد وقد صرح المصنف بهذا الحذف في  
 شرح المقدمات والمعنى اثبات امر لاجزاء ونفيه عنه فتعريفه الرجوع  
 فان قلت ذكرنا وفي منافي المقصود اذهي للترديد وهو ينافي التردد  
 قلت انها يتيم اذا لم تكن للتقسيم بان يكون المعنى مثلا للمحدود كذلك  
 ترديدا او شككا اما اذا كان المقصود منها تبين نوعيه وانواعه  
 مع الجزم بان كلاهما يصدق عليه للمحدود فلا يمتنع فان قلت على  
 الامور حيث هو امر لا على الامر الذي جرى فيه الاثبات والالزم  
 عدم صدق الحد على النفي الذي لم يتقدمه اثبات فلزم ان يكون  
 الحد على النفي الذي غير جامع فان قلت لماذا قال اثبات امر ولم يقل  
 اثبات معنى قلت لان الامراعم يشمل النفسي والسلي وغيرها  
 كالمعاني والمعنوية بخلاف المعنى فان قلت لم قدم الاثبات على النفي  
 قلت لشرف الاثبات على النفي واعلم ان الاثبات ينقسم الى اربعة  
 اقسام اثبات امر وجودي لا امر وجودي كاثبات العالم تعالى  
 واثبات امر عديم لا امر عديم كاثبات استحالة الشريك واثبات امر  
 عديم لا امر وجودي كالحديث للعالم والقدم لله تعالى واثبات امر  
 وجودي لا امر عديم باطل لا يصح لان العدم لا يوصف بالوجود والنفي  
 على اربعة اقسام نفي امر عديم عن امر عديم كنفي القدم عن الشريك  
 ونفي امر وجودي عن امر وجودي كنفي الحقل عنه تعالى ونفي امر عديم  
 عن امر وجودي كنفي الحديث عنه تعالى والحكم مصدر يستدعي حكما وحكما  
 عليه ونسب حكمه فالما حكم بذلك اما الشرع والعادة والعقل والمحكوم

فان قلت على الامور حيث هو امر لا على الامر الذي جرى فيه الاثبات والالزم عدم صدق الحد على النفي الذي لم يتقدمه اثبات فلزم ان يكون الحد على النفي الذي غير جامع فان قلت لماذا قال اثبات امر ولم يقل اثبات معنى قلت لان الامراعم يشمل النفسي والسلي وغيرها كالمعاني والمعنوية بخلاف المعنى فان قلت لم قدم الاثبات على النفي قلت لشرف الاثبات على النفي واعلم ان الاثبات ينقسم الى اربعة اقسام اثبات امر وجودي لا امر وجودي كاثبات العالم تعالى واثبات امر عديم لا امر عديم كاثبات استحالة الشريك واثبات امر عديم لا امر وجودي كالحديث للعالم والقدم لله تعالى واثبات امر وجودي لا امر عديم باطل لا يصح لان العدم لا يوصف بالوجود والنفي على اربعة اقسام نفي امر عديم عن امر عديم كنفي القدم عن الشريك ونفي امر وجودي عن امر وجودي كنفي الحقل عنه تعالى ونفي امر عديم عن امر وجودي كنفي الحديث عنه تعالى والحكم مصدر يستدعي حكما وحكما عليه ونسب حكمه فالما حكم بذلك اما الشرع والعادة والعقل والمحكوم

به الوصف مطلقا والمحكوم عليه الذات مطلقا والنسبة الحكمية الارتباطا  
 ما بين المحكوم به والمحكوم عليه مثاله في الشرع الصلاة واجبة  
 الحاكم الشرع والمحكوم به الواجب والمحكوم عليه ذات الصلاة واجبة  
 والنسبة الحكمية الارتباطا ما بين المحكوم به والمحكوم عليه ومثاله  
 في العادة النار محرقة الحاكم العادة والمحكوم به الوصف والمحكوم  
 عليه النار والنسبة الحكمية الارتباطا ما بين المحكوم به والمحكوم عليه  
 ومثاله في العقل العالم حادث الحاكم العقل والمحكوم به الحدوث والمحكوم  
 عليه ذات العالم والنسبة الحكمية الارتباطا ما بين المحكوم به والمحكوم  
 عليه اي الحكم وينقسم الى ثلاثة اقسام شرعي وعادي وعقلي ووجه  
 الحصر في الثلاثة لاربع لها تقول لا يخل الحكم اما ان يستند أولا فان  
 استند الى معصوم او الى غير معصوم فان استند الى معصوم فهو  
 الشرعي وان استند الى غير معصوم فهو العادي وغير المستند فهو  
 العقلي ولاربع لها فان قلت تقسيم الحكم على الاطلاق الى هذه الثلاثة  
 هل هو من باب تقسيم الكل الى اجزائه او الى جزئياته قلت هو من  
 باب تقسيم الكل الى جزئياته لصدق اسم المتقسم على كل واحد بانفراده  
 فان قلت لما قدم الحكم الشرعي على العادي والعقلي قلت لشرفه عليها  
 فان قلت لما قدم العادي على العقلي وهو اقوى منه قلت انها قدم  
 لا شراكه مع الشرعي في مطلق التوقف فان الشرعي يتوقف على وضع  
 الشرع والعادي يتوقف على التكرار والتجربة ولم يبق للعقلي الا التأخير  
 فآخره لهذا والله اعلم وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم الى قسمين



يقول وتصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى قسمين ضروري ونظري  
وكل واحد من الضروري والنظري ينقسم الى قسمين واجب ذاتي وواجب عرضي  
وكل واحد من الواجب الذاتي والواجب العرضي ينقسم الى قسمين اثباتي ونفي من  
ضرب ثلاثة في ثمانية واربعة وعشرين قسمًا فمثال التصديق في  
العقلية كتنصير المعنى العالم انه كل موجود سوى الله ومثال التصديق حدوث  
العالم وقدم صنعه ومثال الضروري في العقلية الواحد نصف الاثنى ومثال  
النظري في العقلية الواحد ربع عشر الاربعين ومثال الواجب الذاتي في العقل  
كوجود البارئ تعالى ومثال الواجب العرضي في العقلية وجود المحل لوقت  
ومثال الاثبات في العقلية كاثبات الزوجية للعترة ومثال المنفي في  
العقلية كنفى الزوجية عن السبعة فهذه ثمانية في العقل ومثال التصوير  
في الشرعية كتنصير في الشرعيات الصلوات الخمس واجبة ومثال الضروري  
في الشرعية قواعد الاسلام الخمس ومثال النظري في الشرعيات اقتضاء  
الطعام من ثمن الطعام لا يجوز وان الزعفران ليس بربوي ومثال اللزوم  
الذي اتى في الشرعيات كتعدية الرسل عليهم الصلاة والسلام ومثال  
الواجب العرضي في الشرعيات الطهارة لصحة الصلاة ومثال الا  
ثبات في الشرعيات كاثبات المحبة للنبي صلى الله عليه وسلم ومثال النفي  
في الشرعيات الوتر ليس بواجب فهذه ثمانية ايضا في الشرع ومثال  
التصور في العاديات كتنصير المعنى الطعام والشراب ومثال  
التصديق في العاديات الطعام والشراب ومثال التصديق في مقتا  
والتراب غير متقات ومثال الضروري في العاديات الثوب

سائر

سائر ومثال النظر في العاديات شراب الكنجهين مسكر للصغير  
ومثال الواجب الذاتي في العاديات كرفع الفاعل ونصب المفعول ومثال  
الواجب العرضي في العرضي في العاديات لباس الطلقات للعالم عند الاثر  
والنهي ومثال الاثبات في العاديات كاثبات الاحراق للنار والقطع  
للسكن ومثال المنفي في العاديات كالحبذ الفطر ليس يسرع الانضمام  
فهذه جملة الاربعة وعشرين قسمًا المتقدم ذكرها على الوفا والتمام  
ولله الحمد فان قلت ما الفائدة في تقسيم الحكم الشرعي الى ضروري ونظري  
قلت قال الطولف رحمه الله تعالى في شرح المقدمات فايدنه معرفة ما يجب  
انكاره الكفر وما يوجب فانه من انكر ما علم من الدين ضرورة فهو  
ساير بخلاف من انكر الخفي الذي لا يعلم الا القليل من الناس فانه من انكر  
عليه بالكفر عند كثير من المحققين والله التوفيق والشرع  
هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالطلب والاباحة والوضع  
لها ويدخل في الطلب اربعة اشياء الايجاب والندب والتحريم والعراضة  
فالاجاب هو طلب الفعل طلبا جازما كالايماث بالله ورسوله  
وكقوله الاسلام المحمدي والندب هو طلب الفعل طلبا غير جازم  
كصلاة الفجر ونحوها والتحريم هو طلب الكف عن الفعل طلبا جازما  
كشرع الخمر والزنا والكراهة هي طلب الكف عن الفعل طلبا غير جازم  
كقراءة القرآن في الركوع والسجود مثلا وما الاباحة فهي اذن الشرع  
في الفعل والنهي معا من غير ترجيح لاحدهما على الآخر كالنكاح والبيع  
والشراء وزاد بعض العلماء على الجنة المذكورة ثلاثة الصحيح والباطل  
وخلاف الاولي فهي اذا ثمانية فالصحيح ما يتعلق به النفوذ وبعد

للمستقدم



والباطل ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به وخلاف الاول كطلب قيام الليل فانه لا يدرى بالالتزام على النهي عن ضده كنوم الليل كله فيطلق على النوم انه خلافه الاول ولا يطلق عليه انه مكروه والوضع لهما اي الطلب والاباحة عبارة عن نصب الشارع اماراة على حكم من تلك الاحكام الخمسة وهي الامارة بفتح المهزلة السبب والشرط والمانع ووجه الحصر ان ما يحمله الشارع اماراة على حكم من تلك الاحكام اما ان يجعل كل واحد من وجوده وعدمه اماراة ودليلا او يجعل عدمه فقط او وجوده فقط فالاول السبب والثاني الشرط والثالث المانع و وضع سببا وشرطا وما نعا كالحجب كالظهور فالسبب لها الزوال والشرط العقل والمانع الحيض والاغما وضع سببا وشرطا وما نعا للمندوب كالنافلة فالسبب لها دخول وقتها وشرطها العقل وما نعا وقت المانع والاغما وضع سببا وشرطا وما نعا المحرم كاكل الميتة فالسبب لها موتها حثف انفها والشرط عدم الضرورة والمانع وجوه الضرورة وضع سببا وشرطا وما نعا للمكروه كصيد اللهو فالسبب له اللهو والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة وضع سببا وشرطا وما نعا للمباح كالنكاح فالسبب له العقد والشرط خلو العقد عن المانع والمانع وقوع النكاح في العدة مثلا والسبب في اللغة هو الجبل قال الله تعالى من كان يظن ان لن ينصره الله في الدنيا والاخرة فليمدد بسبب الى السماء اي بجبل وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم لذاته كزوال الشمس لوجوب الظهور مثلا وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام سبب عقلي وسبب شرعي وسبب عادي

المعاجب

عادي ومثال السبب الشرعي العقلي الاجرام للاعراض والمعاني للمعنوية الا ان هذا تلازم ومثال السبب الشرعي زوال الشمس لوجوب الظهور ومثال السبب العادي الطعام للشبع والشرط في اللغة هو العلامة ومن اشراط الساعة اي علاماتها قال الله تعالى هل ينظرون الا الساعة ان ياتيهم بغتة الآية فقد جاء اشراطها اي علاماتها وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا عدم لذاته كتمام الحول لوجوب الزكاة مثلا وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام شرطا عقلي وشرطا عاد وشرطا شرعي مثال العقلي الحيوة للادراك ومثال الشرط الشرعي الطهارة لصحة الصلاة وتمام الحول لوجوب الزكاة ومثال الشرط العادي النظفة في الجسم والمانع في اللغة هو الحد وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيف لوجوب الصلاة وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام مانع عقلي ومانع شرعي ومانع عادي مثال المانع العقلي الموت للمعاني فقط فانظر واما السبب فلا لانها تكون مع الموت اذ قد يكون المخالف ميتا والواحد ويخوذلك ومثال المانع الشرعي الحيف بالنسبة لوجوب الصلاة ومثال المانع العادي الشهوة المكتوبة بالنسبة للشبع فان قلت لم قدم السبب على الشرط والمانع قلت انما قدم السبب لقوته لانه يؤثر بطرفيه اعني وجوده وعدمه وكان تخلفه قادحا لا ترى ان الصلاة اذا احرم بها قبل الوقت ولو بلحظة لم تكن لتخلف السبب فهو يؤثر بطرفيه بخلاف الشرط فان الزكاة اذا تقدمت على الحول يسير تخني لانه اخف اذ لا يؤثر الا بطرف واحد والحاصل ان اعتبار السبب اقوى وملاحظته اشد فان قلت لم قدم الشرط



على المانع وكان حقه ان يقدم المانع لانه يؤثر في الوجود والشرط لا يؤثر  
في عدم والذي يؤثر في الوجود اولى بالتقديم قلت فلما كان الشرط شرطا  
في صحة العبادة والمانع مانعا عنها قدم الشرط على المانع فان قلت اي  
نسبة بين خطاب التكليف وبين خطاب الوضع قلت نسبة العموم والخصوص  
والخصوص من وجه يجمعان في الزمان والسرقة فمن حيث هي سبب للعقوبة  
ومن حيث هي عمة فتكليفية والنكاح من حيث سبب الاباحة  
هو خطاب وضع ومن حيث هو مندوب هو تكليف والطهارة  
من حيث كونها شرطا وضعية ومن حيث هي واجبة تكليفية وينفرد  
بوضع بزوال الشمس ووقاات الصلوة فهي وضعية ولا تكليف  
فيها وكذلك في هلال رمضان سبب ولا تكليف فيه وينفرد  
التكليف بدون الوضع في الايمان والكفر فان الايمان سبب في  
عصمة الدم والكفر سبب في اباحية واما الحكم العادي فهو  
اثبات الربط بين امر وامر وجود او علة ما بواسطة التكرار  
مع صحة التخلّف وعدم تأثير احدهما في الاخر البتة واقسامه  
اربعة ~~ربط وجود بربط~~ وجود الشئ بوجود الاكل وربط عدم  
عدم كربط عدم الشئ بعدم الاكل وربط وجود بعدم كربط وجود  
بوجود الاكل والربط ينقسم الى ثلاثة اقسام ربط عقل كربط وجود  
المعنوية بوجود المعاني وربط عيني كارتباط رجوع الظاهر بالزوال  
وربط عادي كارتباط وجود الحمل بوجود النطفة في الرحم واعلم ان  
الحكم العادي سببا وشرطا ومانعا مثال سببه الاكل ومثال شرطه  
عدم الشهوة الذكورية ومثال مانعه وجود الشهوة العالية ومالك كان  
المعقود

المعقود بالذات هنا انما هو الحكم العقلي لان احكامها يستمد هذا  
العالم كما قدمناه اشار اليه بقوله **العقلي** اي المنسوب الى العقل  
واشتقاقه من عقل البعير جامع الرد وهو لغة المنع لمنعه  
صاحبه من العدول عن سواء السبيل واصطلاحا قال شيخ الا  
سلام هو غيرة يتهي بها لدرء العلوم النظرية وكأنه نور  
يقذف في القلب انهي ومحل القلب ونوره في الدماغ كما ذهب  
اليه الامامات مالك والشافعي رحمها الله تعالى وجهور  
التكليفين وهذا الحد الذي ذكر شيخ الاسلام هو على القولين  
واما على القول بخبره بته هو وجوده لعل تدرك به الغاية  
بالوسائط المحسوسات بالمشاهدة فان قلت ما حكمة اضافة الحكم  
هنا الى العقل دون غيره من ساير الاحكام قلت لان مجرد العقل لا وفي  
ادراك هذا الحكم اما مع فكرة ويسمى فظة يا اودون فكرة ويسمى ضرورة **بالتشبي**  
**الاول** في حقيقة الحكم العقلي وهو اثبات امر او نفيه من غير توقف على  
نظر ولا وضع فاثبات امر او نفيه جنسي في الحد ومن غير توقف  
على تكرار فضل اخرج به الحكم العادي فان قلت كيف تثبت اسهل  
القسومية للصفا وان لم يتكرر عندنا ولا جبرناه قلت انما اثبتنا  
هذا الحكم بواسطة التجربة التي صدقنا فيها الاطباء وليس شرط الخ به  
في الحكم العادي ان يكون من كل واحد بل هو المسد لتوت  
الحكم العادي وان حصل من الموثوق نتيته ولا وضع وضع  
فضل اجمع الحكم الشرعي فان قلت كيف يصح في الحكم الشرعي انه حصل  
بالوضع وهو خطاب الله قدم والقدم ليس في موضع قلت انما الحكم



الشرعي من التعليق التخييري الخطاب الله القديم وهو ليس بقديم  
واطلاق الحكم الشرعي على التعليق التخييري مشهور عند الفقهاء  
والاصوليين الثاني قال البرهان الثاني وقع السؤال عن افضلية العقل  
على العمل فاجاب الجلال بان العلم افضل لانه احاد ومضاف تعادون العقل  
الثالث قيل العقل الفجزي في جميع الخلق جزو واحد والباقي لمصطف  
فهنيئله صلى الله عليه وسلم الرابع قال في القاموس وابتداء وجود العقل عند  
اختلاف الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ انتهى وقال  
عمر ابن العاص رضي الله عنه يشعر الغلام بسبع وسبعين اربعة  
عشر وينتهي طوله اربعة وعشرين وينتهي عقله لثمانية عشر  
وما بعد ذلك تحارب والده تعاظم وطا كان الحكم لا بد له من الانتساب  
اشار الى تقسيمه بقوله **الحكم العقل** بمعنى المحكوم به وليس  
ما يطلقون الحكم بذلك المعنى حتى قال بعضهم انه يطلق بطرف  
الاشراف عليه فيكون في كلام الشيخ رحمه الله تعا استخدام وحينئذ  
فلا يحتاج الى تكلف في عبارة الشيخ نفعا الله به فان قلت لم  
قال ينحصر لم يقل ينقسم قلت لان الانحصار اخص من الانقسام  
تقول كل منقسم منقسم كالواجب والجائز والمستحيل وليس كل  
منقسم منقسم كصفات البارئ جل وعلا **ثلاثة اقسام**  
جمع قسم بكسر القاف نحو حمل واحمال وقرب واقارب ووجه  
الانحصار ان كل ما يحكم به العقل اما ان يقبل الثبوت فقط او يقبل  
النفي فقط او يقبل الثبوت والنفي جميعا فالاول الواجب والثاني  
المستحيل والثالث الجائز وتقسيم الحكم اليها من باب تقسيم الكل

الى اجزائه

الى اجزائه لعدم صدق اسم المنقسم على كل واحد بانفراده فان  
قلت بناء على تقدير مضاف هل يصح ان يكون من باب تقسيم  
الكل الى جزئياته قلت يصح بل يتعين كوجود ضابطه الذي  
هو اسم المنقسم على كل من الاقسام الاثرية انه يصح ان  
يقال اثبات الوجوب او اثبات الاستحالة او اثبات الجواز  
حكم عقلي ويصح ان يقال الوجوب والاستحالة او الجواز متعلق  
الحكم العقل واقسام جمع قسم وهو ما كان مندرجاته وخص  
منه ويقابل القيم وهو ما كان مقابل له ومندرجاته شيء اخر  
فاذا عرفت هذا فاعلم ان كل واحد من الوجوب والاستحالة  
والجواز قسم وقسيم باعتبارين وبيان ذلك ان الواجب قسم من  
الحكم العقل لانه مندرجاته وخص منه وقسيم للمستحيل لانه  
يقابله ويندرج معه تحت الحكم العقلي وكذلك الجائز قسم لهما  
ويندرج معهما تحت الحكم العقلي وكذلك المستحيل قسم من الحكم  
العقلي لانه مندرجاته وخص منه وكذا الجائز ويبدل بدل  
مفصل من يحمل وتميز الاول والوجوب وهو عبارة عن نفي قول  
في الفعل وبدل ايضا وتميز الثاني الاستحالة وهي عبارة عن  
نفي قبول الوجود في العقل وبدل ايضا ويتميز الثالث الجواز  
وهو عبارة عن قبولها معا ونفيها معا ولما كان تعريف  
الواجب والمستحيل والجائز يستلزم معرفة الوجوب والاستحالة  
والجواز لانها اخص ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الواجب  
الذي ثبت له الوجوب الا ان اعم اشار الى ذلك بقوله **فالواجب**  
الفاجواب شرطا محذوف عن سوال مقدر كانه يقول ان اردت  
معرفة الواجب الذي ثبت له الوجوب هو الذي لا يقبل العدم



بوجه من الوجوه وما اي معلوم او مفهوم او مذكور و  
ناوه و **ينقص** اي لا يحصل في العقل بتعلق بقوله لا يتصور صورة  
**عدم** اي عدم ذلك المعلوم او المفهوم او المذكور اي ما حذفته اي  
افرادته في العقل بل ليس الحاصل في العقل الا وجود تلك الماصدقات لذلك  
المفهوم وعدمه معناه انه لا يتصور الا وجوده فظاهرة ان  
كل واجب موجود وليس كذلك بل شيء واجب لله تعالى ليس موجود  
وهي الصفات المعنوية والسلبية فعل هذا لا يقدر على ما ذكر الخرج  
هذه الصفات الواجب لله تعالى وانما يقدر ما لا يتصور في العقل  
الاثبوت فيكون ذلك شاملا لجميع ما يجب في حق جل ثناؤه  
وان الطالب حين ايرادها يقول اشترطا كون الحد جامع  
مانعا غير متفق عليه فقد حوز بعضهم كونه غير جامع بان  
يكون اخص خصوصا في التعاريف اللفظية التي منها هذا التعريف  
فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما في قول الشيخ رحمه الله تعالى لا يتصور  
في العقل واقعة على موجود او شئ ولا ترد عليه السلوة ان  
هي ليس بموجودة ولا شئ ويكون التعريف قاصرا على واجب الوجود  
لذاته وهو الله سبحانه وتعالى لا واجب بالذات الا هو وعلى صفة  
الذاتية سواء قلنا انها واجبة لذاتها كما وقع في عبارة بعضهم  
واليه يميل الشيخ نفعا الله به وينقسم الواجب الى ستة اقسام  
ضروري ونظر واثباتي ونفي وذاتي وعرضي فالضروري ما يدركه العقل  
بلا تأمل كالواحد نصف الاثنين والنظر ما يدركه العقل بعد التأمل  
كالواحد ربع عشر الاربعين ومثال الواجب الالهي ثبات النجيم  
للجبرم واثبات القدم لمولانا ومثال الواجب النفسي كنفى النقاياص

عنه

عنه تعالى ومثال الواجب الذاتي كوجود مولانا جل وعلا ومثال الواجب  
العرضي كدخول الصحابة العشرة للجنة وما فرغ من ذكر الواجب  
شرح في ذكر المستحيل فقال **والمستحيل** اسم فاعل من استحالة عقلا  
من الاحالة التي هي عدم قابلية الوجود والسبب والتأني للطلب اي  
طلب المشايخ من المكلف في الشريك عن البار عن اسمه  
والواو فيه يصح ان تكون لك شيئا وما اي مفهوم او مذكور  
وممتنع بقرينة مقابلته بالواجب وهي بمنزلة النفس فتشغل  
المتنع بالغير وما بعد ما بمنزلة الفصل يخرج له ولا نافية  
**يتصور** اي لا يدرك والادراك وصول الشئ الى المعنى  
**في العقل** على ما هو الظاهر من بناء تصور للجهول او ما لا  
يمكن **وجوده** اي شئونه على انه منبئ للمعلوم والضمي  
في وجوده يرجع الى ما اعتبر المصدق لا المفهوم ولا الى  
المفهوم الذهني كما يتبادر الى فهم بعض الطلبة القليلين  
يد لك على ما قلناه قول المولى سعد الدين في حاشية العقد  
مانصه وحامل معنى قولنا اجتماع النقص ممتنع ان المعنى الى  
صل في الذهني اللفظ ممتنع ان يوجد في الخارج فربط بانه انتهى  
كلامه رحمه الله تعالى وينقسم المستحيل الى ستة اقسام ضروري  
ونظري واثباتي ونفي وذاتي وعرضي فالضروري هو ما يدركه  
العقل بلا تأمل كالواحد نصف الاربعة والنظر ما يدركه العقل بعد  
التأمل كالواحد سدس الاثنى عشر ومثال المستحيل الشئ ك  
ثبات الزوجية للثلاث ومثال المستحيل المنفي الزوجية عن الاربعة

الذي



ومثال المستحيل الذي كالشريك والولد له تعا وكعدم الجرم عن الحركة  
والسكون ومثال المستحيل العرضي كدخول الصحابة الجنة <sup>النار</sup> ولما فرغ من ذكر  
المستحيل شرع في ذكر الجائز فقال **والجائز** اسم فاعل من جاز وجوده  
إذا أمكن وهو همزة محذوفة مبدلة من واو إذا أصل ماضية  
جوز لانه من الجواز وتقرر في التعريف في ابدال الهمزة من الواو  
ومن الباقى اسم الفاعل مما اعل عينا بمنزلة الجنس واقعه  
على معلوم او مفهوم ولا ينبغي ان تكون واقعه على شيء لان  
الشيء في اصطلاح المتكلمين هو الموجود فيقتضي ان المعدوم  
لا يتصف بالامكان والجائز قد يكون معدوما ويتصف بالامكان  
بالامكان الذي هو الجواز نعم شيء لغة يطلق على الموجود والمعدوم  
قال الله تعا انما امرنا شي اذا ارزناه ان نقول له كن فيكون **ما يشق**  
هو بكرة الصاد لشيخ وشي وعبر بالصحة في الجائز دون التصور لان  
التصور يطلق على الاقسام الثلاثة والصحة خاصة بالجائز  
والواجب فنقول كلما يصح يتصور كالواجب والجائز وليس  
كلما يتصور يصح كالمستحيل فانه يتصور في الذهن ولا يصح  
في الخارج **في العقل** المتبادر منه تعلقه بيبصم وقيد الصحة بالعقل  
ليدخل تحت تعذيب المطيع ولو ملكا او ما هو افضل منه قال الله  
تعا يغفر لمن يشا ويعذب من يشا لان العقل هو الذي يحكم بحسنة  
ضرورية انه لا يلزم من فرض وجوده ومحال والشرع لا يصح ذلك  
لانه انما اخبر بتقييمه على سبيل التفضيل **وجوده** اي وجود افراده  
بمنزلة الفصل خرج به المحال فانه لا يصح وجوده كدخول الصحابة الجنة

افراده كالشريك والولد والنقيض كما تقدم **وجوده** اي عدم افراده  
كذواتنا وصفاتنا صحتها الموجودية والتقييمية والسلبية والمعنوية  
خرج به ايضا الواجب فانه لا يصح عدم افراده كذات الله تعا  
العليه وصفاته الموجودية والنفسية والسلبية والمعنوية بل هي  
واجبة الوجود لنفسها او لموضوعها وينقسم الجائز الى ستة  
اقسام ضروري ونظري واشتائي ونفي وذاتي وعرضي فالضروري ما يدركه  
العقل بل تأمل لموت الواحد منا اليوم او غدا والنظري ما يدركه  
العقل بعد التأمل كتمني الانسان الموت ومثال الجائز الاشائي كتابا  
الحركات لنا ومثال الجائز العرضي المطيع ومثال الجائز الذاتي كوجودنا  
ومثال الجائز ايضا كدخول الصحابة الجنة تنبيهات الاول  
ينقسم الجائز ايضا الى خمسة اقسام بخلاف الاقسام السابقة  
ذكرها المؤلف نفعا الله به في شرح المقدمات الاول جائز مقطوع به  
بوجوده كنعم اهل الجنة في الجنة والثاني مقطوع بعدمه كدخول  
الكافر الجنة والثالث جائز محتمل الامرين كقبول الطاعة منا والارام  
جائز محتمل مشكوك فيه كقبول الطاعة منا وفوزنا بحسن الخاتمة  
والخامس جائز حوزة الشرع كساير المباحات الثاني ان الشيخ رحمه الله  
تعا قد عرف الواجب والمستحيل والجائز ولم يعرف الوجوب والاستحالة  
والجواز التي عبر عنها بالاقسام مع انه كان المتبادر من العبارة ذلك  
قلت قد تكفل الشيخ رحمه الله تعا بالجواب عن ذلك في بعض مقدمات  
فقال انما تعرضنا في اصل العقيدة لشرح الواجب والمستحيل والجائز  
دون الوجوب والاستحالة والجواز لاستلزام تصورهما تصور



مصادرها لان المشتق اخص من مصدره الذي اشتق منه  
ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم بخلاف العكس انتهى  
الثالث في تقديم احد هذه الثلاثة على الذي يليه الفايده في تقدير  
الواجب لشرفه وحكمه اثبات المستحيل عقبيه لانه ضده يقيم  
منه وثبت بالكلام على الجائز لانه ما استوفى طرفاه اي اخذ كل  
الواحد وطرفاه من المستحيل فثبتت التاخير فاخره الشيخ  
رحمه الله تعالى الرابع تقيم الواجب والمستحيل والجائز الى ضرورة  
ونظري بحسب اجراء الله تعالى العادة فان المعلوم بعضها  
ضروري وبعضها نظري ويجوز بالاجماع ان تصيرها كلها  
ضرورية وانما الخلاف في عكس فمن جعل العقل هو المعلوم  
الضرورية او ملزوما لها منع ان تكون كلها نظرية ومن قال  
ان العقل ليس نفس المعلوم الضرورية ولا ملزوما لها جرد الخامس  
قال امام الحرمين وجماعة هذه الثالثة هي نفس العقل فمن  
لم يعرفها فليس بها قلة دليل ان الانسان اذا اوصي بثلاث ماله  
للعقل فانه يعرف لمن عرف هذه الثلاثة وقال غيره والعقل عزلة  
يتأتى بها ادراك هذه الثلاثة واعلم ان الحركة والسكون يصح التمثيل  
بهما لك قسام الثلاثة فالواجب ثبوت احدها لا يعينه والمستحيل  
نفيه او اجتماعهما في محال واحد والجائز ثبوت احدهما بالخصوص  
السادس من المفرد عندهم ان الوجوب والامكان والامتناع اعتبارا  
عقلية وليست من قبيل الجواهر ولا من قبيل العرض فان  
قلت اذا كانت هذه الامور اعتبارا عقلية مقدومة في الخارج

فاهن

فما

فما معنى قولنا الله واجب وقديم وزيد ممكن حادث في الخارج  
واجتماع النقيضين ممتنع في الخارج قلت كما قال بعض المحققين  
معناه ان العقل اذا نسب الله تعالى الوجود والخارج حصل له يعقول  
وهو الامكان والحروث واذا نسبت اجتماع الضدين الى الوجود  
الخارج حصل له معقول هو الامتناع خاتمة فمجموع القضايا  
التي تفرعت من الحكم اللغوي الذي هو اثبات امر او نفيه خمسة  
وشمانون قسما فتأملها وعدّها تجدها كما قلنا والله الحمد على ذلك  
وانما اطلت بهذا الكلام رغبة مني في اطلاع الطالب على بعض بحاث تلك  
الحدود ان هذه الحقايق لا غنا للطالب عنها والاعمال بالنيات ولما  
كان المقصود اولا بالذات انما هو قوله ويجب على كل مكلف  
شرعا ان يعرف الى اخره وانما قدم هذا الكلام على ذلك لان معرفة  
اقسام الحكم العقلي من جملة ما يتوقف عليه الشروع في هذا الفن  
كما ستراده واسمه ورسمه وسائر ما قدمناه اولا فاستعداد  
هذا العلم هو معرفة اقسام الحكم العقلي التي هي الوجوب  
والاستحالة والجواز اشار الى ذلك بقوله **ويجب** مضارع  
وجب والاصل فيه يوجب فوقع بين عدوتيهما الباء والكسرة  
كما في عديد وولد يلد والاصل يولد لكونه بالجمع ويعود  
وما عله المصدر المنسبك من ان والفعل وتجبر بالمضارع لكونه  
ابلاغ من المعاني لدلالة على الدوام والاستمرار ويجب ويلزم ويفرض  
بمعنى واحد على كل مكلف ان يلفظ علي وهي من الفاظ الوجوب للتخصيص  
على وجوب المعرفة ولفظ كل للدلالة على ان المعرفة واجبة وله

١٨



بالدليل الحلي على كل مكلف لان كل للمحموم والاستغراق ومن  
المستحيل عادة ان كل احد يقدر على الدليل التفصيلي والمكلف  
يفتح اللام من فعلق التكليف وهو البالغ العامل الذي بلغت  
دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فمن لم يبلغه الدعوة لا يجب عليه  
ذلك على الاصح ولا يعذب ويدخل الجنة لقوله تعالى وما كنا نعذب  
حقا نبعث رسولا والمكلف يكسر اللام هو الله تعالى والمكلف به  
معرفته الاقسام الثلاثة والتكليف طلب ما فيه كلفة او التزام  
ما فيه كلف فيدخل فيه قسمان من اقسام الطلب وهو  
الواجب والمحرم وان قلنا طلب ما فيه كلفة فيدخل فيه  
اربعة اقسام الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والكلفة  
هي وقوع الكلفة الربانية عند الواجب ان ترك وعن المحرم  
ان فعل واختلف من اي شي اشتق التكليف فقليل اشتق  
من كلفة المشتق وقيل من كلفة العقاب فان قلنا اشتق  
من كلفة المشتقة فيدخل اربعة اقسام وان قلنا اشتق  
من كلفة العذاب فيدخل فيه من اقسام الطلب  
وهما الواجب والمحرم تنبيه قال الشيخ يس ودخل في  
قوله كل مكلف الجن والملائكة فالجن اولهم على المشهور  
البليس وهو مكلف بسماع كلام الله تعالى ومن بعده اما  
بسماع منه او بخلق على ضروري فيه او يوقوف دعوة رسل  
الانبياء اليه واما الملائكة فبسماع كلام الله تعالى او بخلق على  
ضروريه او بارسال بعضهم الي بعض وتوقف التكليف على ارشاد

الرسول

الرسول انما هو في الاشياء بقوله تعالى وما كنا نعذب حتى نبعث رسولا  
عام مخصوص بربيع لم يرد ان المراد بالشرع في قول الاصوليين  
لاحكم قبل الشرع بلوغ الدعوة باحد الطرق المذكورة ودخول الملائكة  
في هذا الحكم ظاهر على القول بانهم مختارون في التوحيد وهو ما ذكر المولي  
طوغان في كتاب زهر البساتين وقال انه يتصور منهم الصغر واستدلال على  
ذلك بقوله تعالى ومن يقل منهم اي اله من دونه قال بن حجر الهيتمي ان  
الايمان منهم ضروري فلا يكلفون به لان ذلك تحصيل للحاصل مع  
تكليفهم بالطاعة قال الله تعالى يحضون الله ما امرهم اي في الماضي  
ويفعلون ما يأمرون اي في المستقبل وهو المراد بكون الايمان فيهم  
ضروريا انه لا يحتاج الى دليل وانه فيهم جيل لا اختيارهم فيه  
والظاهر ان الانبياء وان كانوا افضل من الملائكة لا ياتي فيهم  
ما قاله بن حجر وقد صرحوا بان سيد الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم  
المكلف بالايمان بالله وبنفسه وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد  
في الفاضل انتهى ولما كان قبل الشروع بالحكم اصلا لا اصليا ولا  
ضرعيا كما هو المنقول عن الانشاعرة وجمع من غيرهم وانما ثبت بعد  
الشرع اشار اليه ذلك بقوله شرعا قيد في الواجب لاني التكليف  
اذ لا يظهر اذ اذا كبير فائدة واحترز بذلك ما ذهب  
المعتزلة فان مدرك الوجوب عندهم هو العقل ومدركه  
عند اهل السنة الشرع وحده ودليلا على ذلك قوله تعالى وما  
كنامعذبين حتى نبعث رسولا فنفي التعذيب قبل البصر يلزم



منه نفى التكليف الملزم له ولا فرق في ذلك بين العقائد وغيرها  
من الفروع لكن الحكيم المعتزلة ليس في كل الامور اذ منها ما لا يدور  
الا بالشرع كحسب صوم رمضان وقبح صوم اول شوال فانه لا سبيل  
للعقل اليه فلهذا محل اتفاق بيننا وبينهم على ما قرر المحقق المحلي  
في شرح جمع الجوامع وغيره فاذا حكموا بوجوب الصلاة مثلا وحرمة  
الزنا عقلا بناء على الحس والقبح عندهم ثم جاء الشرع بذلك كان  
موكدا للحكم العقلي لا مشتبها انتهى والشرع يطلق مصدرا بمعنى  
استفتح ويطلق اسما بمعنى الشارع والمراد به الباري جل وعز اذ هو  
الشارع حقيقة قال الله تعالى شرع لكم من الدين ما يشاء الله تعالى  
القواعد الدينية والاجرام الشرعية السميعة قاله الامام الزياتي رحمه  
الله تعالى وقد فسر المحقق الحلي في شرح جمع الجوامع الشرع عند  
قول المتن ولا حكم قبل الشرع بالبعثه لاحد من الرسل قال  
العلامة الغنيمي الظاهر مناسبتة هنا اي ما فسر به المحقق  
المحلي اذ يصير المعنى عليه ويجب على كل مكلف بالشرع اي  
ببعثه احد من الرسل وان لم يكن مرسل اليهم بالنسبة اليلا  
فيجب تكليف كل احد بالايمان بعد وجود دعوة احد من الر  
وان لم يكن مرسل اليهم كما اقتضاه الامام الحلي واعتمده  
النفوي وقضية ذلك لا حوله صل الله عليه وسلم في كل المكلف  
وان محروقة واجبة عليه نفسه ببعثته لكل مكلف اذ هو  
داخل في كل مكلف وانتصابه امانا يكون على نزع الخافض اي  
يجب بالشرع او على انه صفة له صوف محذوف تقديره وجوبا

شرعا

شرعا اي شرعا اي موخوذا من الشرع المبعوث به محمد  
صل الله عليه وسلم او على التمييز اي يجب على كل مكلف المعرفة  
من حيث الشرع لا من حيث العقل او على الحال وهل صاحبها  
الوجوب المفهوم من قوله ويجب اي ويجب على كل مكلف حالة  
لون الوجوب شرعا اي شرعا اي ما خوخا من الشرع الشريف  
او صاحبها هو المعهود المنسب اليه من ان يعرف الذي هو ناعا يجب  
اي يجب على كل مكلف المعرفة حال كونها شرعا كما تقدم وهو  
صحيح معني في الوجوه ان يعرف اسم تاويله ناعا يجب على كل  
مكلف معرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز وحقيقة المعرفة هي  
الحزم الطابق في عقايد الايمان عن دليل فالجزم احتس اذا  
من الشك والظن والوهم فانه لا تكن فيما طوب من المكلف  
ان يعتقد في حق الله تعالى وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام  
والمطابق اي الموافق للحق احتس اذا من الجزم الذي لا يوفق  
للحق فانه لا يسمى معرفة بل هو جهل كجزم النصارى بالثلاث  
والمجوس بالالهتين اثنتين وفي عقايد الايمان احتس اذا  
من الفروع فانه قد اتفق اهل السنة والجماعة على جواز  
التقليد فيها من غير المجتهد واما المجتهد فلا يجوز وقبل  
يقلد اذا امتدح عليه مسالك الاجتهاد وخشي فوات الوقت  
وقيل يقلد من هو اعلم منه وقبل تجوز ان يقلد فيما يخصه  
دون ما يفتي به وعن دليل احتس اذا من الجزم الموافق  
للحق لا عن دليل فانه تقليد ولا يسمى معرفة والتقليد ان



تتبع في قوله واعتقاده دون ان تعرف دليله اما اذا عرفت  
 دليله فانك عارف ولست مقلدا فاحترز بقول ان يعرف عن جميع  
 ما تقدم وقد اختلف في من قلد في عقائد التوحيد هل يكفي  
 تقليده اذا كان جازما به لا تردد معه دون عصيان او يعصى  
 بتروكه النظر ويخصهم قيد العصيان بان يكون فيه اهلية  
 للنظر واما القول بانه كافر فانما يعرف لاهاشم من المعتزلة  
 والدليل المطلوب من المكلف عند القائل يوجب المعرفة هو الحمل  
 وهو المحذور عن تقريره وحل شبهه كما اذا قيل له اعتقد ان  
 الله موجود فيقول نعم فيقال له ما دليلك على ذلك فيقول هذه  
 المخلوقات ويعجز عن كيفية دلالتها من انها هل من جهة حدوثها  
 او مكانها او هما معا او يعود ذلك وعن رد الشبهة التي يوردتها  
 الملحقة في ان اعراض العالم حوادث لا اول لها ونحو ذلك من الضلال  
 فان قلت ورد الامر بمعرفة الله تعا فان توجه على عارف لم يحصل  
 الحاصل او غير عارف لم توجه امر الله على من لا يعرف الله تعالى  
 بالذات جاهل بالصفات فان هذا الامر يتوجه على شخص لا يمكنه  
 ان يعرف الامر والامر فلزم تكليفه ما لا يطاق فالجواب يتوجه على  
 علي عارف بالله تعا على وجه الاجمال ويرد الامر بمعرفة الله على  
 سبيل التفصيل فتعلق الامر غير ما هو حاصل فلا يلزم تحصيل  
 فان قلت فيطلب منه المعرفة بالتفصيل فلا يلزم تحصيل الحاصل  
 فان قلت فهل من نكتة في عدول الشيخ رحمه الله تعالى عن العلم بالتفسير

بالعلم بالتفسير

بالمعرفة

بالمعرفة في هذا المقام المقطع قلت نعم وانما عبر بها دون لان المعرفة  
 تقتضي تقدم الجهل بخلاف العلم ولانها تتعلق بالصفات والعلم بالذات  
 ومعلوم ان المكلف بمعرفة الله سبحانه يسبقها جهله وذات الله  
 تعالى لا يعلمها احد غيره وعلى كل ذلك يدعى الحزم ولا يكفي الظن لقوله  
 تعا فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعا وليعلموا انما هو اله  
 واحد فان قلت لم قال ان يعرف ولم يقل ان يحزم قلت لان المعرفة  
 اخو والحزم اعم لان الحزم ينقسم الي قسمين مطابق وغير مطابق  
 فالطابق على قسمين ما له سبب وما لا سبب له فالطابق الذي  
 له سبب هو المعرفة والسبب لها الضرورة واللبثان ولد الذي  
 لا سبب له هو التقليد الصحيح وغير المطابق الذي له سبب  
 هو الجهل المركب والذي لا سبب له هو التقليد الردي فقد تبين  
 لك انقسام الحزم الى اربعة اقسام فان قلت فهل يوجد من  
 كلام الشيخ راحة الله تعا ان اول الواجبات المعرفة ام لا قلت  
 لا يوجد من كلامه ان اول الواجبات المعرفة لانه انما هو  
 على وجوبها فقط وكونها اول الواجبات او غير اول ختم ان  
 العباد رضي الله تعا عنهم اختلفوا في اول الواجبات على سبعة  
 اقوال الاول المعرفة اذ هي اصل المعارف الدينية وعليها  
 يتفرع كل وجب وهو قول الشيخ الا شعوب الثاني النظر  
 الموصل اليها لانه واجب وهو قبلها وهو قول الاستاذ  
 الثالث اول سبب من النظر لانه السابق في الوجود  
 علي ما بعده وهو قول القاضي الرابع القصد الي النظر الصحيح

ذ  
 المراء جلاست  
 هاهنا  
 الامس



ليستوقف النظر على قصده بمعنى تفريغ القلب عن الشواغل وهو قول امام  
 الحرمين ويعري للقاضي ايضا الحاصل الثقيل لسهولة وقرب ما خذه  
 وهو قول جماعة لمبتدعة كما نقل الشيخ عز ابن العري في شرح  
 السادس النطق بالشهادتين وهو قول بعض اهل السنة السابع اشياء  
 وهو قول ايها شتم في طائفة من المعتزلة وردت هذه الاقوال  
 كلها ولم يبق منها الا الاول وبيان ردّها ان الشك في الاول هو كقولك  
 ازالته فلا يكون مطلوب للحصول التناقض ولا سيما على اصل حاحبه الفاسد  
 من انكف المنعم فيسمع لذاته وبيان رد الثاني ان يقال ان اجاب النطق  
 بهما ان كانت مع وجود ما يضاد مدلولها في القلب من شدة ونحوه  
 فهو اجاب للنفاق وان كان بعد تفريغ القلب من ذلك فاو الواجبات  
 هو الجزم بما في القلب بعد تفريغه لا نفس النطق وبيان رد الثالث  
 ان يقال ان المعرفة الواجبة لا تحصل بالتقليد لانه ليس معرفة  
 ولا علما وبيان رد الرابع ان يقال ان يختص القصد بالواجبات  
 اذ كل متوجه اليه لا بد من التفرغ له من الشواغل العايقة عنه  
 وبيان رد الخامس ان يقال ان الجز لا يستعمل بالمفهومية الاتري  
 ان صيام نحو يوم او ثلثة لا يصح كذلك معرفة اول جزا  
 يصح وبيان رد السادس ان يقال هذا النظر لا يخلو لان  
 يكون هو اول الواجبات مع قطع النظر عن البنية الصحيحة  
 الثاني بالكل والمقدم في البطولات مثله لتداخله مع  
 الاول لان النية هي القصد ولم يصح على هذا الا الاول والله  
 اعلم غميج عليهم اذا حصلت له تلك المعرفة بواسطة البرهان

في سبيل  
 في سبيل  
 في سبيل

ان يقطع

ان يقطع بان تلك المعرفة انما حصلت بحض خلق الله تعالى فضلا  
 منه سبحانه ولا اثر للبرهان ولا لفكرة المكلف وبحث في حصولها  
 لا بطريق التقليل كما يقولو الفلاسفة ولا بطريق التولد كما  
 يقولو المعتزلة وانما المولد الكريم هو الذي من بفضله تخلف فهم الدليل  
 وخلق فهم المدلول عليه بان لا شريك له البتة واختلفت بيناهل  
 خلف الله تعالى فهم معرفة الى المدلول عقب خلقه فهم معرفة الدليل  
 من غير عرف ومن افة خاصته كالجعل ولا عاقبة كالموت لازم عادة كالشيء  
 مع الال كل ولازم عقلا كالعرف مع الجوهر فقال الاشعرى رضي الله تعالى  
 عنه هو عادة فيبيع الخلق وقال امام الحرمين هو لازم عقلا  
 فلا يصح الخلف والا ظهر ما قاله الاشعرى رضي الله تعالى عنه  
 ثم المعرفة بهذه الثلاثة في حق الله تعالى وفي حق رسله عليهم  
 الصلاة والسلام هل هي نفسية الايمان الذي كلفنا به وهو من  
 هب الاشعرى او ملزومة للايمان فيكون الايمان هو حكاية  
 النفس الشايع لتلك المعرفة وهو مذهب القاضي وصحة بعض  
 الائمة لانه انبسط لمفهي الايمان لغة وبالله تعالى التوفيق ما  
**يجب** اي الذي يجب فما من صيغ العموم والعموم انما هو بحسب  
 الطاقة البشرية والا فالذي يجب لمولانا كتيابي فاندفع قول  
 بعضهم لا من حذف مضاف وتقدير بعض ما يجب ويعطى ما  
 يستحيل فهذا الامام العلامة القلبي قال في العقد المنظوم  
 واقتلوا المشركين عام فيما كتيابي منهم ومع ذلك فقد  
 لا يوجد منهم الا واحد فيقتله ويخرج عن عهدة الامم فيكون

المراد بالقاضي هنا  
 ابدى بالقلبي



ان يبرهنه في الجواب

قتال ذلك الواحد مطابقا للواقع لا لمداول الصيغة انتهى المراد منه  
وح فقول الشيخ رحمه الله تعالى يجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب شرعا  
اي كلما يجب يدخل في الوجود تحت قدرته الشريفة ويخلص بذلك عن الوجوب  
فاحفظه فان قلت فما الفرق بين الواجب الاول والواجب الثاني  
قلت الواجب الاول قلت الواجب الاول مقيد بالشرع مقدر بالعقل  
فهو من التجنيس التام في **حق مولانا** الحق يطلق على امور منها  
الحقيقة ومنها القول والفعل الواجب قال العلامة الغنيمي والمناسب هنا  
الاول كما في قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النار في هرة ايم  
لاجلها **جل** اي اتصف بالرفعة التي لا تماثل وتنزه عما لا يليق به **وعزاي**  
انفرد بصفته الجلال او غلب لانه قاهر لجمع قهر الاشياء **وما يستحيل**  
عطف على قوله ما يجب اي يجب على كل مكلف ان يصدق بان الشريك  
في حقبة تعالى محال وبان الجسمية والعرضية كذلك ونحو ذلك من السلوك  
المحالة **وما يجوز** اي في حق مولانا يعني ان افعاله كلها جائزة اي خلق العالم  
والحشر والنشر والاثابة والعقاب ونحو ذلك لا يجب منها شيء عقلا  
ولا يستحيل اذ لو وجب شيء منها عقلا واستحالة لان قلب الممكن وجبا  
او مستحالا ولا يخفى بطلان ذلك وكذلك كل ترك من تركه لانه مقابل  
والحكم على احد المتقابلين بالجواز يستلزم مثله في مقابلته كذا في شرح  
الوسطى فهو شرح لكلامه بكلامه نفعنا الله تعالى به ورض عنه وما  
كان الايمان مركبا من جزئين جزا الايمان بالله وهو حديث النفس  
التابع للمعرفة وجزء الايمان برسول الله كذا في شرح الاول بدون

ان يبرهنه في الجواب  
ان يبرهنه في الجواب  
ان يبرهنه في الجواب

الثاني

الثاني اشار الى ذلك بقوله **وكذا يجب عليه** اي على كل مكلف

**ان يعرف المكلف مثل ذلك** اي ما يجب وما يستحيل وكذا ما يجوز

**حق الرسل عليهم الصلاة والسلام** ليقتضوا الايمان

والاسلام والاحسان فما يجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام  
كالصدق والامانة وتبليغ ما امروا به وبلاغه وما يستحيل  
عليهم كالحوالب ذلك كالكذب والخيانة وكتمان شيء مما  
امروا به وما يجوز في حقهم كالاغراض البشرية لا تنقضي ال  
نقص في مراتبهم كما سيأتي كما سيأتي ذلك كله ان شاء  
الله تعالى كلام الشيخ بسوفا فان قلت لم اقم الشيخ رحمه الله  
تعالى لفظ مثل قلت انما اقم لفظ مثل ان لو قال ان يعرف ذلك  
لتنوهم المتوهمات الواجب في حق الرسل هو عين ما تقدم في حقه تعالى فان قلت  
لم عبر الشيخ رحمه الله تعالى بالرسل وكان الاولى التعبير بالانبياء للعموم  
قلت قال العلامة الغنيمي عبر بالرسل دون الانبياء على وجه تغليب الافضل  
على غيره والا فالاجماع والنصوص الصريحة ان الانبياء كالرسل  
فيما ذكر والرسل جمع رسول وهو الذي اوحى اليه تعالى بالاحكام وامره  
بتبليغها فان لم يؤمر بالتبليغ فهو نبي وعددهم مائة الف واربعة  
وعشرون الف والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وخمسة عشر  
اسم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين على قاعة الجرد  
وهو كلهم عجم الا خمسة محمد صلى الله عليه وسلم واسماعيل واسماعيل  
وهو وصالح وشعيب عليهم الصلاة والسلام والوال العزم  
منهم على ما ذكره ابن عطية خمسة محمد صلى الله عليه وسلم وابراهيم



عليه السلام وموسى عليه السلام ونوح عليه السلام وعيسى وزاد  
في الكشف ورحمة الله عليه اسحق عليه السلام ويعقوب عليه السلام  
ويوسف عليه السلام وايوب عليه السلام وداود عليه السلام وداود  
من كلام ابن عطية وصاحب الكشف ان اولوا العزم عشرة  
والسنتهم ثلاثة على ما قاله الافقي شريانية وعبرانية  
وعربية فالسراينة خمس ادريس ونوح وابراهيم ولوط  
ويونس عليهم السلام والعبرانية منهم من بني اسرائيل  
وهو يعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم عليهم السلام والعرب منهم خمسة  
هود وصالح وشعب واسماعيل ومحمد صلى الله عليه وسلم اجمعين وعد  
دترول خبيل عليه السلام على كل نبي على ما قاله التتاي نقل عن  
متيحه الحافظ الذي ينزل على ادم عليه السلام اثني عشر مرة وعلى ادر  
عليه السلام اربعاً وعلى نوح عليه السلام خمسين وعلى يعقوب  
عليه السلام اربعا وعلى ابراهيم عليه السلام اربعين وعلى موسى عليه  
السلام اربعمائة مرة وعلى ايوب عليه السلام ثلاثاً وعلى عيسى  
عليه السلام عشراً وعلى محمد صلى الله عليه وسلم اربعة وعشرين  
الفرقة وعدد الكتب المشرقة على ما قال التتاي مائة كتاب واربعين  
كتاباً لمحمد على شيت بن ادم عليها السلام وعلى ثلاثون على عيسى  
عليه السلام وعشرون على ابراهيم عليه السلام ولا خلاف في هذا  
واختلف في عشرت قنيل نزلت على ادم عليه السلام وقيل على موسى  
عليه السلام قبل التوراة والتوراة على موسى عليه السلام وال  
خبيل على عيسى عليه السلام والزبور على داود عليه السلام والفرقان

على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فائدة قال ابن العزى وتحقيق  
انزال القرآن ان جبريل عليه السلام فهم الكلام في العلوية واراها الي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الارض بان قراه عليه فعره الرسول صلى  
الله عليه وسلم من قراته لاحقيقة له سوى ذلك ولا يجازله تبصع غيره  
والا فالمعنى يستحيل فيه الانتقال فكيف بالقديم ولما فرغ المؤلف رحمه  
الله تعالى من بيان ما تقدم ذكره على وجه التخصيص والتفصيل فقال  
**فما يجب** الفا وما بعدها جواب شرط محذوف كان سائلاً سئله  
فقال له ما هذا الذي يحق مولانا تعالى فقال له ان اردت ان تعرف  
الواجب اي الثابت **مولانا** اي الخالقنا وناصرنا ومتولي امورنا **جل** اي  
اتصف بالرفعة التي لا تماثل وتنزههم عما لا يليق به **وعزاي** انظر بصفة  
الجلال او غلب لانه قاهر لجميع الاشياء فبعض **عشر** وظهرها  
اي لنا اي الواجب ملونا جل وعز فبعض **عشرون** **صفة** تميز اي نعمتنا وفي  
ضمن ذلك ان شتم بعضا اخر لان معرفة جميع الواجب غير ممكن لعدم تنهاية  
ولا يلزم من عدم معرفته عدم التكليف به اذا التكليف بما لا يطاق جائز عقلاً  
ممتنع شرعاً بفضل الله تعالى وهذا ظاهر لا غبار عليه والله تعالى اعلم بتبسيها  
الاول المراد بالواجب هنا الواجب العقلي لا الواجب الشرعي وان كان لازماً  
من عموم الاول اي هذه العشرون بعض ما يجب على المكلف على فهي جزئية موجبة  
فلا تنافي في الكلية الموجبة الماخوذة من قوله ويجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب  
الي اخرى فافهم الثاني اي بمن بتعينة اشارة الي عدم ادعاء الحصار  
ما يجب في حقه مولانا في العشرين صفة اذ كماله لانهاية لها والمراد به  
الجميع الذي في ضمنه الصفات الوجودية والسلبية والاضافية والاشك



ان ذلك المجموع غير متناه ولا يقال اذا ضم نعيم الدنيا الى نعيم الآخرة  
او معلومات الله تعاضل الكل متناهيا فان قلت كالتجميع مضاف  
فهو محكوم عام والحكم على العام كلية محكوم فيها على كل فرد واجيب بان  
الحكم في العام على وجهين احدهما هذا والثاني ان يكون الحكم على المجموع  
نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
وما نحن فيه من هذا القبيل ولا يصح ان يكون من الاول او يصير المعنى  
ان كل كمال له تعالى كل فرد لا يتناها الثالث قال بعض اهل الحواشي  
وعشرون يحتمل ان يكون مبتدأ ويكون الخبر مقدر بعد اي واجبة  
ولك ان تقول مقدر في الجار والمجرور قبله ويحتمل ان يكون خبرا  
ويكون المبتدأ محذوفا والتقدير هي عشرون انتهى والصفة هي  
المرادفة للمعنى وهي كل مالا يقوم بنفسه واجبة حكما للموصوف وهي على  
سبعة اقسام وذكر المولى رحمه الله تعالى أربعة بنفسه وهي التي لا  
يقفل الموصوف بدونها وهذا المحدث على مذهب من ينفي الحال  
كلاما لا شعريا واما على مذهب من يشبه كالملازم واما  
الحرمين فالنفيه هي الحال الواجبة للذات مادامت الذات غير معللة  
بعلة كالوجود وسلبية وهي عبارة عن نفي مالا يليق بالله تعالى  
لقدمه والبقا ومعاني وهي كل صفة قامت بالوجود معجبة له  
حكما وقيل هي المعاني الموجبة للاحوال كالقدرة والارادة  
معنوية وهي عبارة عن الاحوال التي اوجبتها المعاني ككونه  
قادرا ومميدا وفعلية وهي عبارة عن التعلق الشخصيات للقدرة  
والارادة كخلق وزرقه وهي على قسمين فعلية وجودية كالاشياء

وسلبية

وسلبية كعقوبه عن يشاء فانه عبارة عن ترك العقوبة وهذا بناء  
على الترتيب سلب فعل يكون من الثاني وعليه انه فعل يكون من الاول  
وجامعة لسائر اقسام الصفات كالجلال والكبرياء والعظمة والالوهية  
وسمعية وهي عبارة عن معاني ورد السمع بها واعني بها الكتاب والسنة  
المتواترة وكذا خبر الاحاد بشرط اعضاء الدليل العقل كاستواء  
واليد والعين والوجه وقد اختلف الناس فيها فذهب الشيخ الاشعري  
انها اسماء الصفات غير صفات المعاني الثمانية والله اعلم بحقائقها وذهب  
امام الحرمين الى انها مفعولة بالاستيلاء والفهم والعلية والقدرة  
والبصر والوجود وذهب السلف الى الوقف في تأويلها والنقلية  
على قسمين مالا يقبل للتأويل وما يقبل فان كان الاول وجب رده لان  
المتواتر لا يعارض العقلية لاستحالة المعارضة بين القطعيين فلم  
يليق الا الاحاد وهي انما تفيد الظن ولا معارض بين قطعي وظني  
وذلك كالمحدث الذي اخرج البخاري من انه اذا كان يوم القيمة  
نادي الله بصوت يسمعه العبيد كما يسمعه القريب وان كان الثاني  
فان قيل لا بد لاحد تعين والواجب التفويض لان تعين بعضها  
بغير نقل عن صاحب الشرع تسور على الغير بغير دليل وهذا مع  
التنزيه عن الطاهر المستحيل اجماعا قلت وانا هيكل بفهم هذا التدقيق  
فانه في غاية التحقيق وهذا الذي ينبغي ان يعول عليه ولما انقسمت  
مباحث هذه الفن ثلاثة اقسام الالهيات وهي المسائل المبحث فيها  
عن الآلهة ونبويات وهي المسائل المبحث فيها عن النبوة واحوالها  
وسمعيات وهي المسائل التي لا تتلغا احكامها الا من السمع ولا تؤخذ الا



بعد من الشرح في تفصيل ذلك وبدان القسم الاول بما هو الاصل وهو  
 الوجود لان الحكم يوجب الواجبات له تعا واستحالة ما يتنزه عنه  
 وجواز ما يجوز في حقه فرع عنه فقال **وهي** اي الصفات  
 العشرية اربعة اقسام نفسية وسلبية ومعاني ومعنويات  
 كما تقدم القسم الاول **الوجود** فقط وهو الذاتي بمعنى انه وجد لذاته  
 اي ذاته اقتضت وجوده جل وعلا لا لعلته فلا يقبل العدم  
 لا ازلا ولا ابد الوجود افتقار العالم وكل جزا من اجزائه اليه  
 تعا وكل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجب  
 ذاتيا لا جائزا والا لزم الدور والتسلسل وكلاهما محال  
 وسياتي برهانه انشاء الله تعا واعلم ان العلماء رضي الله تعالى  
 عنهم اختلفوا فيه هل يعرفوا ولا فمنهم من قال يعرف ومنهم  
 من قال لا يعرف والذي عليه الجمهور انه لا يعرف وعليه سلك  
 المؤلف في الشرح في قول معناه ظاهر اي لا يعرف بمعنى تعريفنا  
 حقيقيا يستلزم شيئا قصورا في نفسه ليكون دورا او تعريفنا  
 للشيء بنفسه واما تعريف تعريفنا لفظيا يفيد فهمه من ذلك  
 اللفظ فلا يباس به كقول بعضهم هو كل لفظا دال على موجود  
 ثم اختلفوا فيه ايضا هل هو نفس الذات او الزايد عليها فذهب  
 الشيخ الاشعري الى انه نفس الذات لاني القديم ولا في الحادثة وذهب  
 الامام الرازي الى انه زايد على الذات ووقف بعضهم بين القولين  
 بان الوجود عين الموجود ليس بزايد في الخارج وهو زايد ليس  
 عينه في التعلق لانا نتعلق الوجود حقيقة ولا نتعلق لما فيه  
 الموجود

الموجود حقيقة وهذا مختار المحققين وعليه درج ابن ذكرى فقال والحق  
 في زيادة الوجود في العقل لا في الخارج المعهود تنبيهات الاول قال  
 بعض اهل الحواشي على التسمية في المنطق قولهم الواجب الوجود هو  
 الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده فان قلت فعل  
 هذا يلزم تقدم الشيء على نفسه او كون الشيء موجودا مرتين لانه لما  
 كان الذات سببا وموجبا للوجود للوجود كان متقدما بالوجوب  
 عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب فان كان الوجود المتقدم  
 عين وجود المتأخر يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو باطل وان كان  
 الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر يلزم ان يكون الشيء موجودا مرتين  
 وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا  
 اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم على تقدم الوجود على نفسه ولا  
 يكون موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم  
 غير الموجود المتأخر التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم الذي هو  
 غير الوجودين المتأخرين بالغرض فيحصل للذات وجود وهذا الوجود  
 الثالث ايضا ان كان مقتضى للذات كان الذات مقدما عليه بالوجود ويمكن  
 تقديره الى غير الغاية فيلزم التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل  
 فان هذا الملل من مصروف الاذهان الثاني فان قلت بنا على زيادة الوجود  
 على الذات هل هو صفة نفسية او سلبية قلت فيه قولان مشهوران  
 احدهما انه صفة نفسية ونحو المؤلف رحمه الله تعالى في هذه القيدة حيث  
 قال فهذه ست صفات الاول نفسية وهي الوجود ونحو في شرح المقد  
 مات القول بانه صفة سلبية حيث قال بعد ذلك القدم والبقاء



لجميعها وجوب الوجود لانه عبارة عن عدم قبول ان لا واجدا  
انتهى الثالث اتفقوا على جمع الملل على وجود الصانع في الجملة خلافا  
ذمة قليلة من جهة الغلا سفة زعمت ان حدوث العالم امتزاج  
يغير فاعل وهو بدعي هي البطولات الرابع قال بعض اهل الحواشي و  
تقدمه تشبه بتقدم التصور على التصديق وكذا كل من الغافي هذا  
العلم ان لا يبدى بالوجود القسم الثاني من الصفات اعني السلبية وهي كل  
صفة مدلولها عدم امر لا يلق به سبحانه وهي خمس صفات وقدم  
منها القدم لا ابتداء ما بعده عليه **وهي القدم** الذاتي وهو عبارة عن  
سلب العدم السابق على الوجود وان شئت قلت عبارة عن عدم  
الاولية للوجود وان شئت قلت عبارة عن عدم افتتاح الوجود  
وكلها معنى واحد وهذا بناء على انه صفة سلبية وهو الاصح لان  
السلب داخل في مفهومه قال الشيخ في شرح الكبرى وقد اختار هذا  
القول المحققون من المتأخرين وقيل انه صفة تسمية اي ليس بابتداء  
على الذات ومرجعه الى الوجود المستفاد لا ورجحانه لو كانت تقييد للوجود  
لما علم عنه وجود كيف والجوهر في اول ازمته وجوده لا يتصف با  
لقدم وانما يطرأ عليه بعد ذلك اذا توالى على وجوده الازمنة  
والصفة النفسية لا تكون طارئة وقيل انه صفة معنى اي صفة وجود  
زائدة على الذات كالعلم والقدرة ونحوهما من صفات المعاني  
وردياته يلزم ان يكون هذا القدم الموجود في حقه تعالى قديما  
لا ستمالة اتصافه تعالى بالحوادث ولانه لا يعقل وجوده في  
الازل عاريا عن وصف القدم وموجب ان يكون يقدم موجود

رايد

رايد على ذلك القدم قايما به والا لزم نقض الدليل ثم ينتقل  
الكلام الى قدم القدم ويلزم فيه مثل ما لزم في الاول ثم كذلك  
ويلزم فيه التسلسل وقيام المعنى بالمعنى واعلم ان القدم يطلق  
على معنيين احدهما ما تقدم ذكره وهو ما لا اول له وجوده اي  
وجوده ازل لم يسبقه عدم وهو بهذا المعنى هو الثابت له  
حل وعلا ولا يتصف به اسواه والثاني ما توالى على وجوده  
الازمنة وطرا عليه الحوادث الليل والنهار ومنه قوله تعالى  
كالفرجون القدم وبهذا الاعتبار يقال اساس قدمه وبنافقدم  
هو بهذا المعنى على الله محال لان وجوده تعالى لا يتقيد بمكان  
ولان ما لا حد ورت كل منهما فلا يتقيد بواجد منهما الا من هو  
حادث تنبهات الاول وقع التردد بين بعض المشايخ في جواز اطلاق  
لفظ القدم ففهم من ذهب الى جوازه لانه واجب له عقلا ومنهم من ذهب الى  
المنع منه وانما يقال تجب له القدم او نحو هذا لان اسما تعالى بتوقيفية لا  
ن العلماء اتفقوا على ان الله تعالى لا يسمى الا بما يسمى به نفسه او سماء  
به رسوله ولا نعقد عليه الاجماع لان القدم قد ورد بطريق  
ابن هريث معدود في الشيعة والتعيين اسما قاله الشيخ عن العراقي في شرح  
اصول المبكي الثاني قال بعض المحققين القدم اخص من الازلي لان  
القدم موجود لا تبد الوجود والازلي ما لا ابتد الوجود وجود  
يا كان او عدميا لا قدم انلي ولا عكس ويقتضيان ايضا من جهة  
ان القدم يستحيل ان يلحقه تقيد وزوال بخلاف الازلي الذي ليس  
بقدم كعدم الحوادث المنقطع بوجودها **القدم** لثانية من المقادير



الصفات السلبية البقا الذاتي وهو عبارة عن نفي العدم اللاحق  
 للوجود وإذا شئت قلت عبارة عن عدم انقضاء الوجود  
 وإذا شئت قلت عبارة عن عدم الاخر به للوجود وكلها بمعنى واحد  
 واعلم ان البقا ايضا يطلق على معنيين احدهما هذا الذي تقدم  
 وهو مالا انقضاء الوجوده اي وجوده البري لم يلحقه عدم وهو هذا  
 المعنى هو الثابت له جل وعلا ولا يتصف به سواه والثاني مقارنة  
 الوجود لزمانين فصاعدا وهو مستحيل في حقه تعالى طاعفت من استحالة  
 تقدير وجوده تعالى بالزمان وانما يتصف بالبقا بهذا المعنى لحوادث  
 تنبئها الاول الاقوال الثلاثة المقررة في صفة القدم من الاختلاف  
 هي مقررة ايضا في صفة البقا حرفا بحرف فقل هو نفسي اي عبارة  
 عن الوجود المستمر فما لا يزال وقيل صفة معني اي موجود زائد على  
 وجود الذات كالعلم ونحوه وقيل صفة سلب اي عبارة عن نفي  
 العدم اللاحق للوجود وهو الاصح ايضا والاعتراض على  
 الاولين هذا كما اعتراض عليهما في صفة القدم سواء بسواء  
 الثاني عطف القدم والبقا على الوجود من باب عطف الخاص  
 على العام واللازم على الملزوم وسبب الاستعمال التغاير  
 وعدم التغاير فان لم يقع التغاير بين الاوصاف الثلاثة  
 بان كانت نفسيات كلها او سلبيات كلها فلا يتأني  
 فيها الاعطف الخاص على العام وان وقع التغاير بين  
 الاوصاف الثلاثة بان يصح الوجود نفسيا والقدم  
 والبقا سلبيين فيصحت عطفها عليه من عطف اللازم  
 على الملزوم وبيان ذلك واضح فائدة قال الشيخ في شرح

الكبرى حقيقة الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة  
 او بمراتب وحقيقة التسلسل هو ترتيب امور متناهية  
 والصفة الثالثة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى **فحالته**  
**تعالى للحوادث** اي مخالفة ذات مولانا عليه وصفاته الجميلة

الثانية لجميع الحوادث اي ذاته تخالف جميع الصفات الذاتية لغيرها  
 وصفاته تخالف جميع الصفات لغيرها لا امر زائد على الذات في  
 الحوادث لعين ذاته وحقيقة لامشركة بينه وبين غيره في ذاته  
 ولا حقيقة وانما الاشتراك في الاسماء والاحكام دون الاجزاء المتقومة  
 المفهومة على ان التقويم لا يصح الا في حق المركبات والله تعالى  
 لم يتقوم ذاته لجنس ولا بفعل تعالى عن ذلك وما يقع مما هو خارج  
 هذا فهو مؤثر والله اعلم وقولنا لا مشاركة بينه وبين  
 غيره الي اخره هو على مذهب الشيخ اي حسن الاشعرى ولي الحسن  
 البصري والمتأخرون من المتكلمين لصفات الاحوال قالوا والمخالفة  
 بين كل موجودين من الموجودات انما هي بالذات فهو تعالى منزله  
 عن المثال اي المشاركة في تمام الماهية وعن الذوات اي المساوية وذهب  
 قدم المتكلمين الى انه تعالى مماثل لساير الذوات في الذاتية والحقيقة وانما  
 يمتاز عن ساير الذوات باحوال اربعة الواجبة والحيية والعلمية والقادرية  
 وهو قول ابي علي الجبائي وما عندنا به ابي هاشم فانما يمتاز عما له من الذات  
 بحالته حامية هي الموجبة لهذه الاربعة يسمىها بالالهية قالوا ولا يميز علينا  
 قوله تعالى ليس كمثل شيء لان المماثلة المنفية هاهنا المشاركة في احض وصف  
 الذات والمشاركة في الذات والحقيقة فيكون النفي في الالية لسلب العموم وعلي  
 المذهب الحق العموم السلب فالمخالفة عبارة عن نفي المماثلة في الذات والصفات



والافعال وان شئت قلت عبارة عن نفي الجرمية ولوازمها وخواصها  
فيل وانما قال للحوادث ولم يقل للعوامل وان كان معناه لانه واضح  
او زيادة تصحيح العالم بالعالم ويرد على هذا الاخير العوامل بلفظ الجمع  
فانهم انتهى من الشيخ المقرئ فأيضا في الآية الشريفة وهو  
قوله تعالى ليس كمثل شيء وهو السميع البصير فمرة بل انكر التكرات وقعت  
في سياق النفي فتعقد السلب على الاثبات في الآية اشارة الى نفي المماثلة  
في الذات والصفات ولو قدم محجزها لكونها اثباتا على صدرها لكونه سلبا  
كان فيها شعور بنفي المثلية عن الصفات التي هي السمع والبصر والكاف  
في مثله صلة التوكيد المثل اذ لو يتقدر صلة اي زائدة لعبارة المعنى  
ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل تنبيهات  
الاول لزوم الجرمية كثيرة الحوادث والافتقار والحين والتخيير والارادة  
والمقدار والامكنة وقولها للاعراض ولوازم العرضية الحوادث والا  
وجودها في زمان وقيامها محل فالثلاثة الاول تشاركها الاجرام  
فيها والرابع تنفرد به الاعراض الثاني عطف المخالفة على القدم والبقا من  
باب عطف اللازم على الملزوم لان القدم والبقاء ملزومان والمخالفة  
لازمة لبيات الملكة استعانة وجود الملزوم بدون اللازم فالقدم والبقاء  
يستلزمان المخالفة للحوادث الجواهر والاعراض لا يستلزمان القدم والبقاء  
لازما ليس في حرم ولا عرف على القول بوجوده هو حادث بدليل الاجماع وهو  
الصحيح ويصح اثبات حدوثه بالدليل العقلي لانه ضعيف لانه تمسك بعكس الدليل  
والصفة الرابعة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى **قيامه** **تعالى** **تعالى** اي بذاته العلية  
الاولية السمدية لا بغيره **اي** حرف تفسير **ينفرد** **اي** لا يحتاج الى دليل ذات  
سوى ذاته العلية **اي** **تخص** **بكر** الصادق فاعل اذ لو فتقر الى ان كانت جو

جوهر للزوال معرضا باستغنايه تعا عن المحل اي عن ذات يقوم  
بها يلزم ان يكون ذاتا لا صفة لان الصفة لا بد ان تقوم بمحل  
وباستغنايه عن المخصص يلزم ان يكون قد غابا حادثة لانه لا  
يحتاج الى المخصص وهو لفاعل الى الحادث تمة قال الشيخ سي  
في حاشيته الباقي بنفسه باء السمية والمصاحبة قال شيخنا يعني الغنهي  
او الظرفية وكانت مراد الطرفية المجازية وصلت شيخنا عن اضافة نفس  
الي ضمير في مفردات الراغب وتحذركم الله نفسه اي ذاته وهذا وان من  
حيث انه مضاف ومضاف اليه يقتضي المعايير والاثبات شيئين من  
حيث العبارة فلا شيء من حيث المعنى سوار تعالى عن الاشياء انتهى  
وفي مختصرات عرفه الكلاسي في اثناء بحث العلم ما نصه انتهى  
ولان سلم امتناع اضافة الشيء الى نفسه لصفة فقههم نفسه  
وذاته والنفس بمعنى الذات كما ذكره الشارح لانها تستعمل كذلك  
حقيقة كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة فهي من المثلثة  
خلا فامن قال انها لا تطلق حقيقة على ماله حيوة فلا حاجة الى  
دعوى المشاركة كما في قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك  
ولا ينبغي الاستدلال به في هذه الآية وان الاصل الحقيقة كما وقع  
لشيخنا الاقاني في هداية المريد لانها محل النسخ والحجاز مما كتب  
وشاع انتهى فان قلت لمفسر المؤلف رحمه الله تعالى هذه الصفة  
والوحدانية فالجواب كما قال بعض الافاضل لان معناها من كبروت  
ما تقدم وقيل انما فسر القيام بالنفس ليرد على من فسر بعدم الافتقار  
الى المحل فقط وهو المتعارف عند بعض المتكلمين والاستاذ فسر بما  
فسره به المؤلف ويشعر ان تفسير بعدم الافتقار الى المحل  
والمخصص هو المحتاج اليه لعدم استعانة ما تقدم فتدبره



تنبيهات الاول لا يقال يستغني بالمخالفة عن القيام بالنفس انه  
 ليس بذات ولا صفات وذلك ما خوذ من المخالفة لانا نقول ومن  
 ابن يفهم نفى كونه صفة قديمة لولا ذكر القيام بالنفس  
 واعلم ان الموجودات بالنسبة الى المحل والمخصص اربعة اقسام  
 قسم غني عن المحل والمخصص وهو ذات الله تبارك وتعالى  
 وقسم مفتقر الى المحل والمخصص وهو الاعراض وقسم  
 مفتقر الى المخصص دون المحل وهو الاجرام وقسم موجود  
 في المحل ولا يفتقر الى المخصص وهي صفات الله تعالى وانما لم  
 يطلق لفظ الافتقار عليها لما فيه من ايهام معنى لا يليق  
 وقد اطلق الامام الفخر ذلك الثاني عطف القيام بالنفس  
 على المخالفة من باب عطف الخاص على العام لان القيام بالنفس  
 خاص بالذات العلية ولم ينشأ لغيرها فالمخالفة اعم لانها شئت للذات  
 والصفات والافعال فتوجد مع القيام بالنفس في الذات العلية وتنفرد  
 عنها المخالفة في الصفات القديمة وفي الافعال وهذا معنى اعم فان قلت  
 لماذا قال الشيخ رحمه الله تعالى في المخالفة والقيام بالنفس ومخالفة وقيامه  
 بالضمير لم يقل والمخالفة والقيام بالنفس بالتعريف بال كساير الصفات  
 لمجيب فالجواب ان نقول المقصود التعريف بالالف واللام او بالضمير  
 وهو حاصل بل الضمير بلغ والصفة الخامسة من الصفات السلبية الوا  
 جبة له تعالى **الواحدانية** وهي عبارة عن سلب الثنائية في  
 الذات العلية والصفات والافعال وان شئت قلت اعتقاد نفى الشريك  
 في الالهية وخواصها وان شئت قلت هي عبارة عن نفى الكم المتصل  
 والمنفصل في الذات ونفي الكم المتصل والمنفصل في الصفات ونفي

السر

الشريك في الافعال والكل بمعنى واحد والوحدانية تشمل على ثلاثة  
 اوجه وحدانية الذات وحدانية الصفات وحدانية الافعال  
 فوحدانية الذات بنفي الكم المتصل في الذات بحيث لا يتربك من جواهر  
 قليلة او كثيرة كما تدعيه النصارى اي بان الالهية عندهم  
 مركبة من ثلاثة اقسام ثم اي اصول اقنوم الوجود واقنوم  
 العالم واقنوم الحياة فحكموا عليها بانها الالهة مع انها صفات ثم قالوا  
 مجموع الثلاثة اله واحد فمجموع بين النقيضين وحدة وكثرة وحلوا  
 الذات بتركيب من مجرد احوال لا وجود لها الا في الازهار تعالى  
 الله عن قولهم ولا تكون ذاته العلية المرفوعة جوهر فردا لان  
 ذاته لا تقبل التجزي ولا الانقسام فتعالى عن ذلك الرحمن وتنفى ذاته  
 العلية الحكم المنفصل فيها بحيث لا تكون ذات تماثل ذاته ونفي الكم  
 المتصل في الصفات بحيث لا تتعدد كل صفة من صفاته اذ لو تعددت  
 قدرته مثلا لزم اجتماع المثليين وتخصيل الحاصل للمتعلق منها  
 والثاني باطل والمقدم مثل فتبين ان يكون كل صفة من صفاته  
 واحدة وهو المطلوب ونفي الحكم المنفصل فيها بحيث تكون صفة  
 قائمة بذات اخرى تماثل صفاته العلية كما ادعته المجموع لانهم  
 قالوا فعل الخير يجب ان يكون له باعثة يباين الباعث على فعل الشر  
 واذا تبيننا لم يمكن ان يجمعوا في ذات واحدة فوجبه ان يكون  
 لكل واحدة فاعل وايضا ففاعل الخير يسما خيرا وفاعل الشر يسما  
 شرا والوصفات متباينة لا يمكن اجتماعها في موصوف واحد  
 والجواب ان تمنع للفعل باعثة سلمنا لاكن لم قلتم لا ستمحالة بل مشاهدة



تقتضي صحته ويلزم التمايز عند ارادة الامر فعل الشرفية في زمن  
ووجدانية الافعال تنفي الابدان والاختراع عن سواءه وخالق  
في هذه المعتزلة فقالوا ان العبد يخلق افعاله على وفق مراده  
وهذا الله يفهم من قول الشيخ نفعا الله به والوجدانية اي جوف  
**لا ثاني** يعني لا نظير له مماثل ولا تركيب في ذاته ولا تعدد في حقيقة  
كل صفة من صفاته يكون عنها تركيبها ونظير لها قائم بذات سواء او بذاته  
**لا** موثر معه في فعله لان الاله لا فاعل سواء بكماله جل عن الشبه والتركيب  
والعددية في ذاته وصفاته الذاتية والفعالية نكتة قال بعضهم النار في الوحد  
انية الثانية اللفظي والياء للنسبة والنون بالمبالغة كما قالوا في قباني النون للمبا  
حيد والتوحيد فالجواب كما قال في المعالم التوحيد عدمي قديم لانه عبارة عن  
كون الله تعالى وحده في ذاته معنى سلب المشاركة في مجموع صفات الكائنات  
المفهوم السبلي قديم اذ في ابدى واحدا التوحيد فهو نسبة الله تعالى الى التوحيد  
والحكم له به فهو راجع الى حقيقة الخبر عن التوحيد ولذلك تقول  
توحيد الله تعالى وحده ووجدانيا توحيد الاله حكما لونه بالوجدانية والتوحيد  
حينئذ امر شوقي وهو منقسم الى القديم والحادث فاخبار الله تعالى بكلامه القديم  
عن توحيد نفسه بصفات الكمال قديم واجب الوجود اذ في ابدى واخبار عباده  
عن توحده في ذاته بصفات كماله محدث لانه صفة لمحدث وصفة المحدث  
محدث بطريق الاول فان قلت هل يؤخذ من كلام المؤلف رحمه الله تعالى  
اذا دخل وجدانية الافعال مع وجدانية الذات في مطلق الوجدانية ان  
القدر في الخلق في وجدانية الافعال مشترك او لا قلت قال بعضهم لا يؤخذ ذلك  
شراك قال الشيخ التفتازاني هو اعتقاد الشريك في الالهية بمعنى وجوب  
الوجود كما للجسم استحقاق العبادة كما لعبادة الاصنام والمعتزلة

لا يشبثون

لا يشبثون ذلك بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى  
لافتقارها الى الاسباب والالالة التي يخلق الله تعالى الانشاخ  
ما وراء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذا المسألة حتى قالوا  
ان المجوس حالاً منهم حيث لم يشبثوا الا شريكا واحدا  
والمعتزلة اشبثوا شريكا لا تحصى انتهى من شرح المعالم  
اعلم ان التوحيد والتوحيد ينقسمان باعتبار ذات الله تعالى  
وصفاته الى مائة واربعة واربعين فسمي ذات الله تعالى متوحدة  
دون ساير الذوات بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجود  
الابدانية ووجوب الاتصاف بالصفات القديمة ووجوب  
سلب المشاركة ووجوب سلب ما يستلزم الحدوث من  
الجسمية والايينية وخواص الصفات البشرية فهذه ستة  
تتبعها ستة من التوحيد وهو الحكم بكل منها من جهة المخلو  
ويكون هذه الستة محدثة وستة اخرى قديمة وهو اخبار الله  
تعالى عن هذه الستة علم ما تقدم فهذه ثمانية عشر ويتوحد  
علم الله تعالى عن ساير المعلومات لوجوب الوجود في وجوب الاز  
ووجوب الابدانية ووجوب عموم التعلق ووجوب استحالة كونه عرضا  
واستحالة كونه عرضا واستحالة كونه تابعا للفكر والاسباب كما  
في علوم الخلق فهذه ستة والتوحيديات المتعاقبة بها اثنا عشر  
قديمة ومحدثه كما تقدم ويتوحد كلامه تعالى عن انواع الكلام بوجود  
بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب الابدانية ووجوب  
تعلق الخبر منه على ما تعلق به العلم ووجوب كونه واحدا في  
نفسه مع انقسامه بحسب متعلقه الى الامر والنهي والاذن والحر

تعلق بالانقسام قال في شرح

قين

لية



ووجوب استحالة كونه عرضا لهذه ستة والتوحيد المتعلق بها  
 اثني عشر قد يمتد ومحدثه كما تقدم يكون الجميع ثمانية عشر  
 وتتوحد ارادته تعا عن سائر الارادات بوجوب الوجود ووجوب  
 الازلية ووجوب الابدية ووجوب عموم التعلق بتخصيص  
 كل عدم جائز وكل وجود ممكن ووجوب حصول مرادها حتما و  
 جوب استحالة كونها عرضا لهذه ستة تتبعها اثنا عشر  
 من التوحيد قديمة ومحدثه كما تقدم وتتوحد قدرته تعا  
 عن سائر القدر بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب  
 الابدية ووجوب اختصاصها بالتاثير ووجوب اضافة جميع  
 ما يخرج عن خبر العدم الى خبر الوجود اليها وهذا القسم يسمى  
 توحيد الله تعا بالافعال ووجوب استحالة كونها عرضا  
 لهذه ستة تتبعها اثني عشر من التوحيد قديمة ومحدثه كما  
 تقدم وتتوحد بصره تعا عن سائر الابصار بوجوب الوجود  
 ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب اختصاصه  
 بالوجود ووجوب شمول تعلقه بسائر الموجودات القديمة  
 والحديثة ووجوب استحالة كونه عرضا لهذه ستة تتبعها  
 اثني عشر من التوحيد قديمة ومحدثه كما تقدم ويتوحد  
 سمعه تعا عن سائر الاسماع بوجوب الوجود ووجوب الازلية  
 ووجوب الابدية ووجوب تعلقه بالكلام القديم ووجوب شموله  
 لكل كلام قديما كان او محدثا نفسيا كان او انبيا ووجوب

استحالة

استحالة كونه عرضا لهذه ستة من التوحيد تتبعها اثني عشر  
 من التوحيد قديمة ومحدثه كما تقدم وتتوحد حياته تعا  
 عن سائر افراد الحياة لوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب  
 جوب الابدية ووجوب ملازمتها لما تصحى من العلم  
 والارادة والسمع والبصر ووجوب انفكاكها عن بعض  
 ما تصحى من الالهم والذات والشهوة والنفرة وغير ذلك من  
 الصفات الدالة على الحدوث ووجوب استحالة كونها عرضا  
 لهذه ستة من التوحيد تتبعها اثني عشر من التوحيد  
 قديمة ومحدثه كما تقدم فيصير معنا ثمانية مائة واربعة  
 واربعين فيما منهما ثمانية واربعين فسمي للتوحيد  
 ومنها ستة وتسعون للتوحيد وهذه نسبة تلقى الاحا  
 بها في توحيد الله تعا وتوحدته وفي ذاته وصفاته وان كان  
 جنبه تعا اعلى واعظم واشرف واكرم من ذلك بحيث تبعد  
 نسبة المعلومات من صفات العلي وذاته العلية الى الجهول  
 بعد الشديدا انتهى وبالله تعا التوفيق تنبيهات الاول  
 قال شيخ شيخنا البرهان اللقاني لا شك في تداخل مباحة  
 التنبيهات اذ التعرض لوجوب الوجود مغني عن التعرض  
 لكل ما بعده اليه هنا والتعرض لوجوب القدم مغني عن التعرض  
 لوجوب البقا والتعرض لهما مغني عن التعرض لوجوب مخالفة  
 للحادث ووجوب مخالفة عن ما بعده الا انه قصد اقتفااثر  
 القوم في التعرض للمذكورة وان تداخلت قضاء الحق وجوب

ط



التشريح لمزيد البيان والتفصيل وتصريح بالرد على المجسمين وسائر  
فرق الطغيان بابلج وجه واصرح بتبيان الثاني عطف الوجدانية  
على القيام بالنفس من عطف العام على الخاص لان الوجدانية ثابتة  
للذات وثابتة للصفات وثابتة لافعال والقيام بالنفس خاص  
بالذات فتوجد مع القيام بالنفس في الذات العلية وتنفرد الوجدانية  
على القيام بالنفس في الصفات والافعال وهذا معنى الاعم **فهره**  
الفار بطة ودالة على ان هذا الكلام نتيجة ما قبل **ست**  
**صفات** من العشرين قد حققت للفهم بالنبيين وحكمة ذكر حمل  
عددها المعلوم من تتبعها تقسيمها الى نفسية وسلبية واسقاط  
الناء من ست لاث لفظا للمعدود وهو صفات موحث والاثنيان  
بالتاء في الخمسة المحذوف المعدود اولتا ويل الصفات بالارصاف وكونها  
ستة على جعل الوجود صفة زائدة وامامت يقول بر جوعه  
الى الذات فلا تكون ستا بل تسبح وقول المصنف رحمه الله  
تعالى يجاب عن عددها هنا بما احبب به هنا اي لما كانت توصف  
بها لفظا عدة فصارت بعدد هاستا انتهى وهو حسن **الاول**  
من الستة **نفسية** وهي التي لا تعقل الذات بدونها كالخيز للجرم  
مثلا وهو اخذه قدر ذاته من الفراغ بحيث يسكن فيه او يتحرك  
وليس ثبوت الخيز للجرم معللا بعلة فلا يقال انما ثبت الخيز  
للجرم لكونه جرم او عونه في خيز فان ذلك فاسد فان قلت  
ان الصفة النفسية هي التي لا تعقل الذات بدونها وهي ايضا لا تعقل  
ايضا الاتبع للذات ففيه دور فالجواب انكاف الجهة لان  
التعقل  
التعقل

٢٢  
التعقل الاول ذهني وعقل والتعقل الثاني خارجي اي لا تتعلق في  
الخارج الاتبع للذات فانفصلت الجهة **وهي الوجود** سميت  
بذلك لان بها يتحقق الوجود كما يتحقق المعدوم بالعدم المشهود  
وهذا المعنى يختص به النفسية دون غيرها من الصفات مع  
اشتمالها على ما في الغير على من الحكم السلبى لا الخاص الذي ممتاز  
سجل على الاخر وبه يتنوع الاحكام فان قلت ما فاد بقوله  
وهي الوجود بعد قوله الاول نفسية قلت قال الشيخ لم يرد  
انه دفع ايهام لانه لو اقتصر على قوله الاول نفسية لتوهم  
انه سلك على مذهب الاشعرى الذي يقول ان الوجود  
ليس بصفة والقول الذي يقول ان القدم والبقا صفتان  
نفسيتان فتكون الاول هي القدم فلما ان قال وهو هو  
ارتفع الابهام وقال سيد يحيى دفعا لما يتوهم ان يكون  
بدا عدم من اخرة وهو الوجدانية فدفع هذا بقوله  
وهي الوجود انتهى **والخمس** التي **بعدها**  
**سلبية** لا وجود لها زائد على الذات بل هي امور  
اعتبارية يسلب كل منها لوجوب وجودها الواجب  
ازلا وابدا ما يضادها من الوازم الامكانية فالقدم  
يسلب على الله تعالى الاوليه والبقا يسلب على الله  
تعالى الاخرية والمخالفة تسلب على الله المتماثلة في الذات  
والصفات والافعال والقيام بالنفس يسلب على الله تعالى  
الافتقار الى المحل والمخصص والمال لوجدانية تسلب على الله

في  
ن  
جود  
تعا



الاثنية في الذات والصفات والافعال ولهذا سميت سلبية اي  
 لان السلب داخل في مفهومها وليس المراد ان هناك الة  
 للسلب كما هو ظاهر قول الشيخ نفعا الله به وليس مدلولها  
 صفة وجودية في نفسها فافهم وطافرح من الكلام على الصفات  
 السلبية شرع في الكلام على صفات المعاني وهو القسم الثالث  
 من العشرين فقال **ثم** للتوسيع والاختصار لا للمهلة في الانصاف  
 التي تقتضي الحارث وفيها دلالة على عدم منزلة المعاني من منزلة غيرها  
 كالسلوب وان كانت كلها اوصاف كمال واجبة للمولى  
 تبارك وتعالى لان المطلق صفات حقيقة قائمة بذاته تعالى تتعلق  
 ما يتعلق منها بكل ما يصلح ان يكون متعلقا له وتعلق على  
 حالها بخلاف غيرها ولذا لم يثبت الاشعري واتباعه الة المعاني  
 وان كان يقول بوجود قدمه وبقائه وغيرها من صفات  
 السلوب لرجوعها الى العدم والمعنوية عبارة عن قيام المعاني  
 بالذات فان قلت ما الى حجة في تقديم صفات السلوب على المعاني  
 قلت الحجة في ذلك انه من باب تقديم التخلية بالخلاء المعجزة على  
 التخلية بالخلاء المهله كما هو الشأن عرفا لادخل حمام لينح تزيل  
 اذرائه ثم يلبس ثيابا حسنة ولطابق القران كما في قوله  
 تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وليس كمثله شيء وهو السميع  
 البصير في تقديم النفي على الاثبات **تجب له تعالى** كسر  
 لفظ **تجب** للبعد والتاكيد والرتبة على المعتزلة الذين  
 ينفون المعاني ويشقون احكامها المعنوية **سبع صفات**

من العشرين وجوبه من التاء لكون واحد الصفات مؤنثا  
 لفظا وترك الادراك لوجود الخلاف فيه **تسمى صفات المعاني**  
 وهي عبارة عن كل صفة موجودة في نفسها تقوم بحمل او حجب  
 له حكمها سواء كانت قدسية كالقدرة والارادة او حادثة  
 كياض الجرم وسواده فالصفة هي معنى من المعاني اختز به من الذات  
 لانها ليست معنا وحقيقة الذات هي كل موجود يقوم بنفسه  
 وموجوده في نفسها معناه ان وجودها بالاستقلال لا بالتبعية **٦** قالوا بمعنى الب  
 للمعاني تعقلا او للذات فوجودها ليس في نفسها اي بنفسها **٦** الا يرى ان ال  
 وتقوم بحمل اي بذات لا بنفسها واوجب له حكمها المحذور **٦** وجودها بالتبع  
 من ان تقوم بحمل وليس توجب له حكم لان الصفة ان  
 قامت بحمل ولم توجب له حكم لم يكن فرق بينه وبين  
 المحل الذي لم يتصف بتلك الصفة والاحكام هي المعنوية  
 والضمير في تسمى نايب الفاعل في موضع المفعول الاول  
 ووصفات المفعول الثاني منصوب بالكسرة نيابة عن  
 الفتح لكونه جمع مؤنث سالم وهو مضاف الى المعاني  
 للبيان والمراد الصفات التي هي النفس المعاني يعنون  
 بها المعاني الوجودية كالعلم والقدرة ونظير هذه  
 كما اضافة قولهم بلغ فلان درجة العلم ومرتبة الامامة  
 اي درجة هي العلم ومرتبة هي الامامة ويصح ان  
 تكون الامانة في جميع ذلك بتقدير من لقول  
 ثوب خزن ونحوه والمراد بالامانة للبيان انه قصد

في

قالوا بمعنى الب  
 الا يرى ان ال  
 وجودها بالتبع

بها



البيان لانها بيانية فافهم ثم ان هذه الصفات ينحصر الكلام فيها  
في ستة فصول فمدليل ثبوتها له تحا وفي قدمها وفي قبا بها  
به وفي وجوب وجودها وفي تعلقها اما دليل ثبوتها فالجواب  
الاربع جمع بالعلل وجمع بالحقيقة وجمع بالشرط وجمع بالدليل فالعلم  
العلم وهي كون العالم عالما في الشاهد معللا بالعلم ومما ثبت  
كون حكم معلوله بعل شاهد او عايشا حتى وقامت الدلالة عليه  
حيثما غابا لزم القضا بالرباط العلة بالمعلول شاهد وغايبا حتى يتلذزا  
ولا يجوز تقدير كل واحد منهما دون الاخر فلما ثبت ان العلم تسمية  
العالم عالم يقتضي علة موجبة للتسمية وهي العلم شاهد وجب القضا  
به غايبا فلما قلت هذا من قياس الغايب على الشاهد وهو ممنوع  
اذ لو سلم للزيم كون الباري جسما محدودا من حيث انه لم يشاهد فاعل  
الا كذلك الى غير ذلك من الجهالات فالجواب ان العلم احد الجوامع  
الاربعة عندهم بين الشاهد والغائب وتانيها الحقيقة فمهما  
تقرر شاهد حقيقة في محقق طرح في مثله غايبا وذلك نحو  
حكما بان حقيقة العالم من قام به العلم وثالثها الشرط فمهما  
ثبت كون حكم مشروط بشرط شاهد ثم ثبت مثل ذلك  
غايبا وجب القضا لكونه مشروطا بذلك الشرط لمختارا بالشا  
ودلك نحو حكما بان كون العالم عالما بشرط كونه حيا  
ورابعها الدليل فمهما دل دليل على مدلول عقل لم يوجد الدليل  
شاهدا او غايبا بدونه كدلالة افراد المشتق على الشيء

على ثبوت ماخذ الاشتقاق له وكدلالة الاحداث  
على الحدوث ولا شك ان هذا الرابع والاولين تدل كلها  
على صفات المعاني لله تعالى واما قدمها فلانه لو كانت  
اضدادها قديمة فلا تنعدم ابدا لان القديم لا يقبل العم  
فلنزم ان لا يتقدم وكذا في غيرها فلا يوجد العلم مع انه  
موجود هذا خلف وايضا لو كانت حادثة لاحتاجت  
في احداثها الى امثالاتها لتعلق بها فيلزم التسلسل او  
الدور ويلزم من قدمها بقاؤها واما قيامها به تعالى  
فلانها لو لم تقم به لكانت نسبتها اليه والى غيرها سواء  
فكان تلزم ان لا توجد له حكمة لان اجابة الحكم  
حيث دون غيره علمنا بالقطع ترجيح من غير مرجح فلما اوجب  
له الحكم دون غيره علمنا بالقطع انها قائمة به واما وجوبها  
فلانه لو تعددت لم تزل اما ان تتعدد الى غير نهاية فلم  
مالا نهاية له حد في الوجود وهي محال اولى بنهاية  
فلنزم الحدوث والاحتياج الى المختصين اذ ليس لبعض  
الاعداء ترجيح على بعض واما وجوب وجودها فلم  
يختلف العلماء رضي الله عنهم في ذلك وانما الخلاف في كونها هل هي  
واجبة الوجود لذاتها ولذا ان الواجب فذهب الاقدمون  
الى القول الاول وبه استمرت نصوص المغاربة من المتأخرين  
كالملوك وغيره وذهب الى القول الثاني بعض المشا  
رقة كالامام الفخر والبيضاوي والاولي ترك الاشتغال



بهذه الاشياء واما تعلقاتها فتتكلم عليها مع كلام المؤلف انشاء الله  
 تعاهدوا مذهب اهل الحق في اثبات صفات المعاني واما المعتزلة  
 فقد اتفقت ومن تابعهم من اهل الاهواء على نفيها ووافقوا على  
 اتصافه تعالى باحكامها المعنوية وقالوا يجب ان يكون قادر بنفسه  
 مريد بنفسه عالما بنفسه وهكذا الى اخره وقصدوا بهذا التنزيه  
 فاذا هم وقعوا في تشوية التعطيل فترى من القطر جارا تحت الميزاب  
 واحتجوا بوجوه الاول هو ان قالوا يجب ان تكون هذه الاحكام  
 واجبة للذات ولا تعللها بصفات المعاني كما في الشاهد لما يلزم  
 على تعللها من جوارها وافتقارها الى عللها وذلك يستلزم حدودها  
 واتصافه بالحدوث مستحيل والثاني هو ان قالوا يلزم على اثباتها كثرة القدر  
والاجماع على ان القديم واحد والثالث ان قالوا يلزم على اثباتها تعدد  
الالهية لانه حينئذ يشارك في القدم وهو اخص وصفه المشارك  
في الاخص توجب المشاركة في الاعمال من مشاركتك في اخص وصفه  
 وهي الناطقية يجب ان يشاركك في اعمهم وهي الحيوانية قلنا هذه اقسام  
 نشأت مجردا وهام اذ يلزم على ثبوتها بالذات كونه قدرة بمرادة  
 علم ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها وكون الشيء  
 الواحد ذاتا معني محال لانه ان يضاد وان يستلزم وجود محال وان  
 لا يستلزمه وذلك جمع بين متنافيين وما احتجوا به بحار عن الاول  
 فان معنى التعليل هنا هو انها ملازمة لا يلزم ثبوتها بدونها لا بمعنى  
 ان صفات المعاني اثبتت في ثبوت الصفات المعنوية وافادتها الثبوت  
 والحصول وانما جعلوا صفات المعاني عللا لكونها تتميز بخلا والمعتزلة

فانها

فانها لا تعقل على حيلها وانما تعقل بصفات المعاني وطلق على ما كان اصلا في التعقل  
 علته وعلى ما كان تابعا له في التعقل معلولا وعن الثاني بان تعلق الاجماع  
 وحدة الذات الموصوفة بصفات الالهية لا وحدة الموصوف بالقدم  
 والذات لا تتكرر بصفاتهما بدليل ان الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة  
 وهو واحد وعن الثالث ان الاخص لا يكون الا صفة نفسية والقدم  
 ممنوع انه صفة ثبوتية فضلا ان يكون صفة نفسية وان يكون  
 اخص **تنبيه** قدم هذا صفات المعاني لانها كالاصل والمعنوية  
 كالفرع لان المعاني وجودية تتميز على خيالها وتعقل ونماثل وتخالف  
 لذواتها والمعنوية كالفرع لان احوالها لا تكون كذلك الا بالتبعية لمعانيها  
 التي اوجبتها ولهذا اطلق على المعاني علل وعلى المعنوية معلولات على مذهب  
 اهل السنة لان التعليل بمعنى اللزوم لا بمعنى افادة العلة معلولها الثبوت  
 وقدم في الكبرى المعنوية للاتفاق عليها بين اهل السنة والمعتزلة ولا  
 دليل على اثبات المعاني ومعرفة الدليل قبل معرفة المدلول وقدم القدرة وان  
 كانت متوقفة على غيرها لان لها مدخلا تاما في التأثير فكانها بمنزلة  
 الذات ولهذا وصفها بصفة بانها موثرة على سبيل المجاز واخر الارادة لانها  
 كالوصف لها من حيث تخصيص احد المقدورين وان كانت تاثيرا القدرة  
 متوقفا على تاثير الارادة ونفس على ذلك ولذا تم تقدمها على غيرها  
 على صفات المعاني بالرتبة لا بالزمان لما يترتب على الصفات من الحدوث  
 والذات من النقصان تعا في صفاتها وتتنزه في ذاتها والصفة الاولى من  
 صفت المعاني الواجبة له **تعالى القدرة** الازلية وهي عبارة عن صفة  
 يتناهي بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة وهذا التعريف

فانها



انما هو خاصية لها او رسم يفيد تمييز بعضها عن بعض وليس  
بحر حقيقة فلو كانت حقيقة لزم منه معرفة كنه ذاته العلية  
وصفاته وذلك محال لان كنه ذاته وصفاته محجوب عن العقل لا تعلقه  
وكذا غيره من ساير صفاته تعا اذ حقايق كمالاته لا يعلمها الا  
هو شعر في المعنى لا يعلم الله الا الله فانتبهوا والدين دنيا اعمات  
واشراك وللعقول حدود لا تجاوزها والعجز عن درك الادراك ادراك  
فاطلاق الحقيقة في تعاريف الصفات الازلية هيجاز لاحقيقة فاذا تقرّر  
هذا فقوله في التعريف صفة كالجنس شامل لجميع الصفات وقوله يتأني  
بها اي يبتسر ويحصل فصل يخرج به ساير الصفات ما عدا الارادة  
لان الاداة يتأني بها وقوله ايجاد فصل ثاني يخرج به الارادة وبقي الخ  
بمحدودة والايجاد اخراج الممكن من العدم الى الوجود وقوله كل ممكن  
كليا كان او جزئيا جوهر اكان او جسما او عرضا تعلق علم الله بعدم  
وقوعه كايما اني جهل واني لهب او بوقوعه كوجود العالم وتناول  
افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وتناول ماله سبب كالحرق والوجود  
عندما يست النار للشيء المحروق وما لا سبب له كخلق السموات والارض وقوله  
واعدامه اي اعدام الممكن والاعدام ان يصير الشيء لا شيء كما كان اولا  
وهذا القيد انما يتأني على مذهب الجمهور الذي يرمي ان اعدام الجواهر  
انما هي بقدرته تبارك وتعالى وهو المختار واما على مذهب امام الحرمين  
الذي يرمي ان اعدامها بكف الاعراض عنها فلا الا اذا بيننا على احد قول  
الاصوليين من ان الكف فعل فمح ينطبق المح عليها واما عدم الاعراض فهذه  
الحدايق انما يتأني على مذهب القاضي والرازي واما على مذهب امام الحرمين الذي

يرى استحالة بقا الاعراض وانما هي بنفس وجودها فتعدم فعدمها واجب  
والواجب ليس بممكن فلا تعلق به القدرة وقوله علي وفق الارادة يعني  
ان الله تعا لا يخلق ويوجد بقدرته الا ما ارادة اي الا ما خصصه بارادته  
وفيه اشارة الى ان فعله للكائنات ايضا هو بطريق الاختيار لا بطريق  
اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبايعين **والصفة**  
الثانية من صفات المعاني الواجبة له تعالى **الارادة** الازلية وهي عبارة  
عن صفة يتأني بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه علي وفق العلم  
قوله صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله يتأني بها فصل  
يخرج به جميع الصفات ما عدا القدرة لان القدرة يتأني بها ايضا  
وقوله تخصيص الممكن اي ترجيح الممكن فصل يخرج به القدرة وبقي  
الحد المحدودة وقوله ببعض ما يجوز عليه اي على الممكن والذي يجوز  
عليه متقابلات ستة وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات والان  
والامكنة والجهات فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فيخصه بالوجود  
دون العدم تخصيص الارادة فيه واجادة هو تأثير القدرة وقوله  
علي وفق العلم يعني ان الارادة الازلية تابعة في تعلقها للعلم فكل ما علم  
انه يكون من الممكنات اولا يكون فذلك مرادة جل وعلا وفيه رد  
على المعتزلة حيث ذهبوا الى التلازم بين الامر والارادة وذلك  
باطل لانه يلزم عليه ان يقع في ملك مولانا ما لا يريد تعا الله عن  
ذلك علوا كبيرا فلا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل  
الحق بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يامر ويريد كايما  
الانبياء والملايكة عليهم الصلاة والسلام وسائر المؤمنين وقد لا يامر



ولا يريد كافر في حقهم وقد يامر ولا يريد كايما من سبق في علم  
الله تعالى انه لا يؤمن كاي جهل واضراب فانه مأمور بالايمان ولم يرد الله  
تعالى وقد يريد ولا يامر كالكفر والهرمات والمكروهات والمباحات فانه  
ارادها بدليل وقوعها ولم يامر بها فافهم تمة الرضى والمحبة من  
الله غير المشيئة والارادة فان معنى الاولين المترادفين اخص  
من معنى الثانيين للمترادفين اذ الرضا الارادة من غير اعراض والاخص  
غير الاعم فلا يرضا لعبادة الكفر مع وقوع من بعضهم بمشيئة  
ولو شاء ربك ما فعلوه وقال بعض الملقين من اهل السنة  
الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة وقوله تعالى ولا يرضى  
لعبادة الكفر لا يرضاها ديننا ولا لى يرضاها وقوعا فاحفظ  
فانه نفسى وهما المتعلقان يعنى تعلقا صلاحيا لا يترتب علي  
الوجود وتنجريا يترتب عليه ذلك وهذا على مذهب الاشاعرة  
من نفي صفة التكوين اما على مذهب الماثرية من اثباتها  
فليس للقدرة الا تعلق صلاحى قدوم وحدوث المقدورات اثر  
صفة التكوين ومعنى التعلق طلب الصفة امر ازيد على القيام بمحلها  
وهذا التعلق الصلاحى واما التنجيز فهو صدور الكاينات عن القدرة  
والارادة قبل يوحى منه ان التأثير في المقدور وقع بصفة المعنى لا با  
لمعنوية وهي مسئلة خلافية وفيه بعد تسليم الاخت والافليس في  
العبارت حصص يقتضيه والنصب على القدرة والارادة لا ينافى ان  
الصفة المعنوية كذا ~~ما~~ كذا ولا مانع من اتحاد المتعلقين كما في  
صحة

صفه العلم والكلام بجميع الممكنات التي هي الجائزات دون الواجبات و  
لمستحيلات فلهما مشتركات ومن لازم الاثر ان يكون موجودا بعد عدم  
وما لا يعد عدم وما لا يقبل عدم اصلا كالواجب اي لذاته لا يقبل  
ان يكون اثر لهما والا لزم تحصيل الحاصل ان تعلقنا بايجاد او  
قلب حقيقة ان تعلقنا باعدامه فيرجع الواجب جائزا وما لا يقبل  
الوجود اصلا كالمستحيل اي لذاته لا يقبل ان يكون اثر لهما والا  
لزم قلب حقيقة فيرجع المستحيل جائزا ان تعلقنا بايجاد او تحصيل  
الحاصل ان تعلقنا باعدامه فتعين تعلقها بالجائز فقط ولا يمتوهم  
ان في عدم تعلق القدرة بالواجب والمستحيل قصور ان  
ان القصور انما يثبت اذ لو كانت حقيقة الشئ مما تقبل الوجود  
بعد عدم ثم بعد ذلك لم يثنى ان يكون اثر للقدرة اما  
اذا كانت حقيقة الشئ خارجة عن جنس المقدور فليس في  
عدم تعلق القدرة به قصورا البتة بل في تعلقها به يلزم قصور  
بل عدمها البتة لانها لو تعلق بالواجب كالذات العلية مثلا  
لزم حدوث الذات وحدوثها يمنع وجود القدرة القائمة بها قبلها  
وما وقع لابن حزم الظاهر فاسد يجب اجتنابه والحق الممكنات  
ان كانت للعموم فلفظ جمع لتأصيل ذلك للعموم ووقع  
توهم تخصيصه فلا يصح القول بانها مستغنى عنها وان كانت  
للجنس فعدم الاستغناء ظاهر وشمل الممكن ما يصدر عن  
الفاعل الظاهرية اذ هو سبحانه الخالق له وان كسه فاعل  
كما شمل الاعلام والتروك الممكنة غير الارضية على نزع الاصح منه



يعلقها بها على ما اعتمد المؤلف في شرح المقدمات وبالغ في الاحتجاج  
 عليه من ان عدم مقدور الله تعالى طاريا او سابقا اما الاول  
 فظاهر وما الثاني فبناء على ان علة الاحتياج الامكان فقط وليس  
 الحدوث جزءا من العلة ولا شرطاً ومعنى القدرة على عدم السابق  
 احتياجه في استمراره فيما لا يزال وللفاعل المختار سبحانه ان يجعل  
 مكانه الوجود وكذلك الاصح ايضا ان الترتيب مقدرة للتقدير  
 كمال اعدام غير الازلية لان الترتيب هو كلف والامساك عن الفعل  
 وهو امر وجودي واما عدم السابق في الازل فقال الامام  
 المخجوري في حاشيته على شرح الطبري عند قول المؤلف لان ما ثبت  
 قدمه استحال عدمه يرد على هذا عدم الممكن في الازل فانه قد  
 ويصح زواله لوجود الممكن فيما لا يزال ثم قال ويجاب بان  
 مراده قدم الامر لوجوده والثابت في الخارج فهو الذي يستحيل  
 زواله ويظهر فيه الدليل واما عدم الممكن في الازل فلا يستحيل  
 زواله ولا يطرأ فيه الدليل لان الامر الوجودي اذا صح  
 عدمه كان وجوده جازما فكان له مقتضى وينبغي في المختار  
 وانتهى حادثة اختياره والمقصود اليه وقد عرض قلنا هذا  
 خلف خلاف عدم يكون قدما فيصح زواله فان صحة زواله  
 لا تستلزم ثبوت مقتضى له وعدم السابق لان كون اثر  
 وانما خالف القاضي في اللاحق ثم قال وهذا قال الفخر في الاربعين  
 عدم الازلي لا يمتنع زواله فان العالم كان معدوما وقد  
 زال ذلك بوجوده ولذلك قيد دعواه في الاربعين بان كل

سبقة

هو

في الزمان

موجود الازلي يمتنع الفعل ولا حاجة الى هذا التقييد فان العالم في الازل  
 واجب لعدم ولم يزل ذلك قطا وانما يزول بوجوده في الازل لا بوجود  
 فيما لا يزال ثم قال المخجوري والى الجواب الاول اشار ابو العباس  
 بقوله ان قيل ذا النفي القديم يمتنع زواله وذلك قلت  
 مندفع قلنا القديم الذي لا يزول هو الوجودي اقتضي  
 المفعول انتهى فان قلت هل تتعلق القدرة بالممكن قبل وجوده  
 او بعد وجوده فان تعلقت به قبل وجوده فيلزم كون  
 المعدوم موجودا او هو محال وان تعلقت به بعد وجوده فيلزم  
 كون المعدوم موجودا تحصيل الحاصل وهو محال ايضا فالجواب  
 انها تتعلق به قبل وجوده تعلقا صلاحيا بمعنى ان القدرة  
 صالحة لايجادها ولا يلزم منه كون عدم موجودا وتعلق  
 به حين وجوده وبعد وجوده باستمرار بقاؤه في المستقبل  
 بناء على ان سبب احتياج الممكن الى الفاعل المختار الامكان تعلقا بتجيزا  
 ولا يلزم منه تحصيل الحاصل الا اذا تعلقت القدرة بايجادها ثانيا  
 فافهم واعلم ان للقدرة الازلية تعلقين صلاحيا وهو التعلق الازلي  
 بمعنى انها في الازل صالحة للايجاد والاعدام على وفق تعلق الارادة  
 الازلية بهما فيما لا يزال وتعلقا بتجيزا وهي التعلق الحادث  
 المقارن لتعلق الارادة بالحدوث الحالى وكذا الارادة ايضا تعلقات كما هي  
 للقدرة سواء بسواء ويتلخص ان تعلق القدرة صلاحيا تابع لتعلق الارادة  
 الصلاحي والتجيزي الحادث تابع للتجيزي الحادث فاحفظه ولا يخفى ان ظهر بما

كلما ثبت  
 قدمه استحال  
 عدمه

٢٩

د



تقرر ان القدرة تتعلق بالموجود في حال استمرار وجوده خلافا  
 لبعضهم وقدر على الفخر في قوله من والى تعلق القدرة والارادة  
 بخلق الجوهر بعد خلقه لئلا يؤدي الى ايجاد الموجود بان التعلق  
 ما تغير وما ارتفعت قادريته تعا واعلم ان التعلقان عند اهل الحق  
 ثلاثة مرتبة تعلق القدرة وتعلق الارادة وتعلق العلم فالاول  
 مرتبة على الثاني والثاني مرتبة على الثالث فالترتيب في تعلق الصفا  
 لا يستحال ذلك عليها لكونها ازلية فابدية قال العلامة احمد الغني  
 قد تبصروا في التعبير عن التعلق بانه حادث او قديم والمشهور ان  
 لا يوصف بهما نعم يوصف بانه ازلي او طار او ليس بازلي او ليس  
 بقديم وبحود ذلك فلا تغفل عما هو الاصطلاح المشهور فيما بينهم  
 واعلم ان هذا امور اربعة موثر وتأثير واثرو موثر فيه  
 وهو المحل تقول اثر الصباغ في الثوب الحجر والصباغ موثر في  
 الحجر اثر الثوب محل انتهى والصفة الثالثة من صفات المعاني  
 الواجبة له تعا العلم الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف بها  
 المعلوم على ماهو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه قوله  
 صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بهل فصل  
 يخرج به جميع الصفات ما عدا السمع والبصر والارادة على القول به ومعنى  
 ينكشف يتضح ويخرج ايضا الظن والشاء والوهم لان احتمال نقيض  
 المظنون مثلا يمنع انكشافه ويوجب له خفاء والتعبير بالمضارع في  
 الانكشاف يقتضي دوام الانكشاف واستمراره بحيث لا يحتمل النقيض  
 بوجه من الوجوه وذلك لاستان هذه الصفة الى ضرورة او برهان وقوله

المعلوم فصل ثانيا يخرج به السمع والبصر والادراك لان هذه تتعلق بالموجود  
 مطلقا واجبا كان او ممكنا دون المعلوم الصادق بالمتحيل والممكن  
 المعدوم فانها لا تتعلق بها بخلاف العلم فانه يتعلق بهما او بمقابلتهما  
 والمعلوم ما شأنه ان يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل  
 وقوله على ماهو به تأكيد وتصريح باخراج الجمل المركب لانه  
 لا ينكشف به المعلوم على ماهو به وقوله انكشافا اي انشا  
 لا خفاء معه وقوله لا يحتمل النقيض يخرج به الاعتقاد الجازم لانه  
 يحتمل النقيض بتشكيل مشكل وان كان عن غير ضرورة او  
 برهان او باللب والعباد بالله ان كان عنهما وقوله بوجه  
 من الوجوه اشار به والله اعلم الي ما قرره المؤلف في بعض  
 تأليفه من ان العلم يلزمه ثلاثة امور الجزم والثبات والطباق فلا  
 يحتمل النقيض بحسب الذهن للجزم ولا بحسب الخارج للمطابقة  
 للواقع ولا بحسب تشكيل مشكل لاجل الثبات هذا معنا كلامه والله  
 اعلم واعترض على هذا الحد بان يلزم الدور وذلك ان المحذور  
 يتوقف على الحدود والحد يتوقف على المحدود ويحاج بان الحد المذكور  
 لفظي وقد صرحوا بان الحدود اللفظية لا يرد عليها الدور وهو  
 المتعلق تعلقا واحدا ازليا وهو صريح كلام المؤلف نفعا الله به  
 في الكبرياء في فصل وجوب الوحدة في الصفات وقيل له تعلقان ازلي  
 وغير ازلي وهو ظاهر كلام ابن ابي شريف على ما نقل الشيخ ياسين عنه  
 حيث قال وقد صرح ابن ابي شريف في حواشي العقايد بان تعلق العلم

لا ينفسها  
 صح



الزلي وفي بعض حواشيه عند قوله صفة الزلية تنكشف بها  
المعلومات عند تعلقها بها اي بها تمتاز المدركات عند  
تعلق تلك الصفة امتيازاً قد بما اذا كان ذلك التعلق  
قد بما وهو التعلق بالنسبة الى المتجددات والازليات باعتبار  
انها سحرث وحادثا ان كان حادثا وهو التعلق بالنسبة  
الى المتجددات بالنسبة الى وجودها الان وفي الزمان الماضي  
فلان اشكال في توقيت الانكشاف بالتعلق انتهى لجميع اقسام  
الحس العقل الواجبات وهي ذات الله تعالى وصفاته ومنها علم  
سبحانه وتعالى فيعلم علمه بعلم نفسه ولا محال في ذلك بل المحال  
لو قلنا بعدم ذلك لان علمه عام التعلق وما ثبت ان المشاهدة  
اقوى من العلم انما يصح في حق الحاد كذا لقصور علمه وعدم  
احاطته بما ادرك من كل الوجوه فقد تنكشف عند الشاهدات  
امور كانت خافية عنه قبل ذلك واما العلم القديم فلا دراكه  
لجميع المعلومات واحاطته بها من كل الوجوه تفصيلاً والجايزات  
وهي ذات العالم من عرشه الى فرشه وصفاته كلياته وجزئياته  
والمستحيلات كاتصاف مولانا باضداد صفاته تعا وتما لاته والمراد  
انه يجب شرعا ان يعتقد ان علمه تعا غير متناه من حيث  
تعلقه اما بمعنى انه لا ينقطع واما بمعنى انه لا يصير حيث لا يتعلق  
بالمعلوم فانه يحيط بما هو غير متناه كالأعداد والاشكال ونعيم  
الجنات فهو شامل لجميع التصورات واجبة كذا انه تعا وصفاته  
ومستحيلة كشرائه تعا وممكنه كالعالم بأسره الجزئيات من ذلك  
والكليات

والكليات ومع هذا هو واحد لا تعدد فيه ولا تضخروان  
تعددت معلوماته وتكثر اما وجوب عموم تعلقه سبعا  
فمثل قوله تعا والله بكل شيء عليم عالم الغيب والشهادة وما وجوب  
وحدته فلاك الناس لخصه في فريقين احدهما اثبت العلم القديم  
مع وحدته والاخر نفاه ولم يذهب الى تعدد صفة قد يمة احد  
يعتمد عليه ومعنى تعلق علم تعا بالمستحيل علمه تعا باسمائه  
وانه لو تصور وقوعه لن من الفساد كذا علي ما اشار اليه بعض  
اللف بقوله علم ما كان وعلم ما يكون وعلم ما لم يكن ان لو كان كذا كان  
يكون وبهذا تميز عن علمنا بالمستحيل والله اعلم فائدة منع سيد  
زروق نفعا الله به ان يقال ان علمه تعا يتعلق بالمعلومات اجمالاً لا بها  
مه انه لا يتعلق بها تفصيلاً كما منع ان يقال يتعلق بها اجمالاً وتفصيلاً  
للتناقض وواجب في التعميل ان يقال يتعلق بها تفصيلاً فان قلت  
ما معنى قولهم العلم بالوقوع تابع للوقوع قلت قال الشيخ بسبب  
معناه ان حدوث الواقع على حسب ما تعلق به القدم ومعنى كون  
العلم تابعا للوقوع ان العلم بوقوع الشيء في ما وقته معناه تابع لكو  
ن حيث يقع فيه فالعلم عناية الكمية والكمالية تابعة للحكم وهذا لا  
اعتبار بالمعلوم اصل في التطابق والعلم تابع له والصفة الرابعة  
من صفات المعاني الواجبة لله تعالى الحيوة لازلية وهي عبارة عن  
صفة لا يصح لمن قامت به ان يتصف بالادراك قوله صفة  
الجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله لا يصح لمن قامت  
به الحد فصل يخرج به جميع الصفات وهو يعني الحد والمحد وقوله



تصحح اما في حقنا يجوز ان نتصف بالادراك كما اذا كنا في حالة اليقظة  
واما في حالة اليقظة واما في حالة النوم فينفرد الادراك ولا  
تنفرد الحيوة اما في حق الله تعالى تصح اي يوجب له ان يتصف  
بالادراك ولم يقل ازلا وابدان قلت كم قال في الحد ان يتصف  
بالادراك ولم يقل ان يدرك فالجواب لان الذي من لوازم  
الحيوة صحة ان يدرك دون العلم نفسه والتعبير بالادراك  
انما يحسن على القول بان الباري سبحانه وتعالى يوصف به  
فلو قال ان يتصف بالعلم لكان اولى وشمل الادراك ادراك  
السمع والبصر والادراك هو العلم والذوق على القول به ولم يشمل حق  
القدرة والارادة والعلم والكلام مع انها صفة من قامت به ذلك وهذا مع  
المؤلف نفعا الله به في صفات الصفات السابقة وجود الصفات السابقة  
وهي القدرة والارادة والعلم والسمع والبصر والكلام بدونها وورد على  
قوله ان الصفات السابقة يستحيل بدون الحقيق كحسين الخزع وكلام بعض  
المجادات واجب بانه يجوز ان يخلق فيها الحيوة فليس المواد الاستيالة  
العقلية وقد بينت ان المناد العقلية على وجه بعيد فته بـ **وهي** اي الحقيق  
لا تتعلق بشي ايم لا تطلب ما رايد سوى ذات الحي بخلاف غيرهما من  
الصفات التي تقتضي لا يد على القيام بالذات كما لعلم مثل فانه بعد قيام  
بالذات يطلب ما يعلم به وكذا في هذه السبع والاصل ان جميع صفات المتعاقبات  
متعلقة اي طالبه لن ايد على القيام بها سوى الحيوة وهذا العقل نفسي  
اي ذاتي لتلك الصفات كما ان قيامها بالذات نفسي لها ايضا **سادة**  
جعلهم المتعلق من صفات الباري بخلافه وصفه للصفة ولكن الصفة

لا قيام لها بنفسها بل تقوم بالذات فتكون صفتها صفة للذات  
من حيث ان تتعلق القدرة مثلا كون الذات تتعلق قدرته  
بكذا وقس على ذلك واعلم ان المراد بالشئ في كلام المؤلف  
نفعا الله به المعنى اللغوي الشامل للمعروف فانها لا تتعلق  
به ويحتمل ان المراد بالشئ الموجود كما هو في الاصطلاح المتكلمين  
فيه ويكون عدم تعلقها بالمعروف بطريق الاولى والصفة  
الخامسة من صفات المعاني الواجبة له تعالى السمع الارضي  
وهو عبارة عن صفة ينكشف بها الموجود على ماهو به انكشافا  
بياني سواء ضرورة قوله صفة كالحس في الحد الشامل  
لجميع الصفات وقوله ينكشف بها فصل يخرج به جميع  
الصفات ما عدا العلم والبصر والادراك لانه ينكشف  
بها ايضا وقوله الموجود فصل ثان يخرج به العلم لانه  
يتعلق بما هو اعلم من الموجود وهو المعلوم الشامل المستحل  
ولم يكن المعلوم والسمع والبصر لا يتعلقان بهما وقوله  
على ماهو به انكشافا زيادة بيان وايضا وقوله  
يتبين سواء ضرورة فصل ثالث خرج به البصر والا  
دراك لان هذه الصفات لما كانت على متحدة الحقيقة  
فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة فلا يلزم من  
اجتماعها في متعلق واحد الاتحاد لان لكل صفة  
من هذه الصفات تعلقا يخصها ليس هو عين  
الآخر **والصفة السادسة** من صفات المعاني الوا



له **تعا البصر** الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف بها الموجد  
على ماهو به انكشافا يباين سواء ضرورة قوله صفة  
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بها  
الموجود على ماهو به انكشافا يباين سواء ضرورة قوله صفة  
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بها  
فصل ما يخرج به جميع الصفات ما عدا العلم والسمع والادراك  
لانه ينكشف بها ايضا وقوله الموجود فصل ثاني يخرج به العلم  
لانه يتعلق بما هو اعم من الموجود وهو المعلوم الشامل  
للمستحيل والممكن المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان بها وقوله  
على ماهو به انكشافا يباين سواء ضرورة قوله ينكشف بها  
من وقوله فصل ثالث يخرج به العلم والادراك لان هذه الصفات  
ما كانت غير متحدة الحقيقة فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة  
فلا يلزم من اجتماعها في متعلق واحد الاتحاد لان لكل صفة من هذه  
الصفات تعلقاتها التي هي عين الاخرى وخرج على هذين التعريفين  
المذكورين لزوم الدور لتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة  
كل واحد منهما على معرفة الاخرى ونجاء بما اجيب به في صحة العلم  
بان هذين التعريفين المذكورين لفظيات وقد صرحوا بانه لا يرد  
عليهما الدور في حفظهما والمتعلقات لتعلقات ليا وتعلقا غير انك  
فالازلي يتعلق بذاته وصفاته الوجودية في الازلي وغير الازلي  
فالازلي يتعلق بذاته وصفاته الوجودية في الازلي وغير الازلي  
لتعلقه بدوات الحوادث الكائنة كلها وجميع صفاته الوجودية  
فيما لا ينال جميع الموجودات الواجبات والجائزات المحقق وجودها دون

المستحيلات

المستحيلات التي لا يتصور في العقل وجودها اذ لا وابد  
المحضر عدمها والمعدوم لا يسمع شيئا ولا يرى شيئا فلا يتعلق  
لها به وتقدم السمع على البصر كلام الله تعالى وغيره انما  
على سبيل لتحق العقول وهنات السمع يدرك به السمع  
من الكلام وغيره وهو بعض صفات الموصوف والمصور  
يدرك به ذاته المتشعبة لجميع صفاته وصاحب سماع الكلام  
القابل له بذاته سمعا هو موكي عليه الصلاة والسلام وصاحبه  
حب شهود المتكلم القابل له بصرا هو محمد صلي الله عليه وسلم  
وقد احققنا الله تعالى حقيقة قارب قوسين حيث لا كيف ولا كذا  
اي فان قلت قد جعلتم التعلق وصفا نفسيا للصفة وهو مما لا  
تقبل بدونه والسمع والبصر موجودان في الازلي من عين  
تعلق لهما بدواتنا اذ هي معدومة في الازلي فالجواب انهما  
تعلقا في الازلي بما كان موجودا وهو الذات وصفاتها  
الوجودية ولم يكن السمع والبصر غير متعلقين ولا يلزم  
وجود جميع المتعلقات فان قلت اذا رجب تعلق السمع  
والبصر غير متعلقين ولا يلزم بالموجودات والعلم قد تعلق  
بها يلزم اما تحصيل الحاصل واجتماع المثليين الملازمين ان كان  
متعلقا به تعلق به العلم واما خفا بعض المعلومات عن العلم  
ان لم يكن كذلك وكلاهما محال فالواجب الاختيار الاول  
ولا يلزم من ذلك الا لزاما ضرورة انها غير متحدية الحقيقة  
سواء قلنا انها انواع للعالم اولا فتعلقاتها كذلك كل تعلق له



حقيقة من الاكتشاف تخصه ثم ان هذا السمع والبصر عندنا  
وعند جمهور المعتزلة صفتان رايتان على العلم ينكشف بهما  
الشيء ويتضح وعند الصبي واي الحسن البصري عبارة عن علم  
المسموعات والمبصرات وهو احد قول اي الحسن الاشعري  
في المسئلة على وجه مرحوح والراجح عنده كما قلناه انها  
صفتان رايتان على العلم ودليلنا على انهما رايتان على العلم  
ما احدثه ضرورة من الفرق بين علمنا بالشيء حال غيبه عنا وعلمنا  
به حال تعلق به سمعنا وبصرنا وايضا فان بعض السمع  
والبصر ليس حقيقة في العلم بل مجازا فيه وصرف اللفظ عن الحقيقة  
الى المجاز الا عند قيام المعارض الراجح فيصير المجاز بعد هذا  
محتاجا الى اقامة الدلالة على امتناع اتصافه تعالى بالسمع  
والبصر وليس سمع الله تعالى اذن ولا صماح وليس بصره  
بحدقه ولا باحضان وليس كمثل شي وهو السمع البصر  
تسمية تحريف الادراك هو عبارة عن صفة ينكشف  
بها الموجود على ما هو به انكشافا يبين سواء ضرورة  
وهو مثل السمع والبصر حرفا بحرف والمختار عند المحققين  
الوقوف فيه اثباتا ونفيًا وذهب امام الحرمين الى ان ادراك  
المشهورات وادراك المذوقات وادراك الملموسات صفة  
ثامنة لله تعالى زائدة على العلم من غير جارية ولا اتصاف  
ولا حدوث وجزم بعضهم بنفيه لما راه ملزوم الاتصال بالاحكام  
يعني ويدخل في العلم والصفة السابعة من صفات المعاني

الواجبة

الواجبة له تعالى الكلام الا زلي وهو المعنى القائم بالذات المعبر عنه  
بانواع العبارات المختلفة للبيان لحس الحروف والاصوات المنزهة عن  
الكل والبعض وعند التقديم والتاخير والسكوت والتجرد وا  
والاعواب وسائر انواع التغيرات جنس في الحد يشمل سائر المعاني  
وقوله القائم بالذات رد على المعتزلة القايلين بانه لا يقوم بذاته  
وانما يخلقه في جرم من الاجرام تعالى الله عن قولهم وقوله المجزئ عنه  
بانواع العبارات المختلفة فاذا عني عنها بالعربية والقران وباللينة  
فالاخيل وبالعبرانية فالتوراة فاطسمي واحدا وان اختلفت العبارات  
هذا معنى كلامه بالحروف والاصوات تعالى الله عن قولهم علوا  
كبيراً وقوله المبادئ لحس الحروف والاصوات اي المبادئ عنها  
عبارة عن تزيينها عنها وفيه رد على المشبهة القايلين بان  
كلامه حروف واصوات قائمة بذاته ومع كونه صفا واصواتا  
زعموا انه قديم بل وزعموا ان الحادث حادث فاذا كنت به  
القران صار بعينه قديما وهذا المذهب واضح الفساد اذ لا  
تعقل الحروف والاصوات الاحادثة لتجددها فالعدم يكتنفها  
سابقا ولاحقا والقديم لا يقبل العدم لا سابقا ولا لاحقا  
وقوله المنزهة عن الكل والبعض هما من اوصاف الكلام  
للحادث وكلام الله قديم والقديم لا يوصف باوصاف  
الحوادث وكيفيته محمولة لانا كما لا يحيط بذاته ولا  
بجميع حقائق صفاته والحروف انما هي عبارة عنه والعبارة

للحن



غير المعنى عند فلذلك اختلفت باختلاف الالسنه ولم يختلف  
هو مخروف القرآن حادته والمعنى عنه بما هو المعنى القائم بذات  
الله تعالى قديم فالتلاوة والقراءة والكتابة حادته والمخروف  
والمتلو والمكتوب قديم اي مادة هذه القراءة والتلاوة  
والكتابة وكذلك ذكر الله فان الذكر حادث والمذكور  
وهو رب العباد قديم وهو رب الغرة فافهم وقوله  
والقديم والتاخر الظاهر انهما مثالا زمان وجمع بينهما  
مبالغة في التزيين عن صفات الحوادث وقوله والكون  
والجود المجرد هو معاودة الكلام بعد السكوت والكون  
هو كما قال السعد ترك الكلام مع القدرة عليه وقوله  
واللحن والاعراب فيه رد كما لا يخفى وقوله وسائر انواع  
التغيرات اي جميع انواع التغيرات كالجنس والجنس  
والالة وما اشبه ذلك لانه قديم وما ثبت قدمه استعمال  
علمه وبهذا يعلم انه ليس مقفى وكلم الله موسى  
تكلما انه ابتدا الكلام له بعد ان كان ساكنا ولا  
انه بعد ما كالمه انقطع كلامه وسكت وانما المعنى  
انه انزل بفضله المبلغ عن موسى عليه السلام وخلق له  
سمعا وقراءه حتى ادرى كلامه القديم ثم منعه بعد  
ورده الى ما كانت قبل سماعه كلامه وقوله المتعلق  
بما يتعلق به العلم من المتعلقات الواجبات والجايزات

والمستحيلات

والمستحيلات الذي ليس بحرف ولا صوت اخر الصوت  
لانه بمنزلة العام والحرف بمنزلة الخاص ولا يلزم من نفي الخاص  
نفي العام اذ قد يوجد صوت بدون حرف ومن قدم الصوت اعنى انه  
معروف بالحرف والمعروف مقدم بالطبع ويتعلق الكلام بتعلقا  
حيا قدما وتعلقا تخييرا لاحاد ثار لا يثبت ما امر الله به ما علم انه لا يقع ولا  
مره تعلق بوقوع ذلك المأمور وعلمه بعدمه لانه تعلقات الكلام كثير  
فانه وان لم يتعلق بترك المأمور بطريق الا مرفقد تعلق به بطريق  
الوعد والوحيد والخيال بعدم وقوعه ويتعلق الكلام بما يتعلق  
به العلم من المتعلقات ولا يدعى بيان الجمع حتى يصح اشتراكها  
في التعلق وينتج عليه الفرق وبيان الجمع ان من علم امر صحيح ان يتكلم به  
والمولى عالم بما كان وما يكون وما لا يكون فصيح ان يتكلم بها وبيان  
التفرقة ان يقال ان متعلق الكلام للدلالة اية تدل على الواجب كقوله نقه  
قل هو الله احد الله الصمد واية تدل على المستحيل كقوله تعالى لم يلد ولم  
يولد ولم يكن له كفوا احد واية تدل على الجائز كقوله تعالى والله خلقكم  
وما تعملون فان قلت هل يسمى كلام الله انزل خطا با قبل وجود الحيا  
فالجواب نعم يسمى به حقيقة تنزيل المعلوم الذي سيوجد منزله الوجود  
فان قلت هل يصح تنويع الكلام الانزلي في الانزال الى الامر والنهي والجنس  
وغيرها فالجواب نعم يصح تنويعه الى ما ذكره التنزيل المعلوم الذي  
سوجد منزله الموجود وما يذكر من حدوث الانواع لمع قدم المشتري  
بينهما يلزمه محال من وجود الجنس حتى داعى انواعه الا ان يراى انها انواع  
اعتبارية اي عوارض له يجوز خلوة عنها تحدث بحسب المتعلقات

طبيعي



كما ان تنويجه <sup>المحور</sup> حلوه <sup>عنها</sup> حرك اليها على الثاني حسب المتعلقات  
 ايضا لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات فمن حيث تعلقه  
 في الازل او فيما لا يزال بشئ على وجه الاقتضاء لفعله يسمى امرا ولتركه يسمى نهيا  
 وعلى هذا القياس فان قلت هل كلام الله تعالى بقصد او بغير قصد فالجواب  
 كلام الله تعالى يطلق تارة على النفسي القديم فهذا غير مقصود لان قديم  
 واجب والعقد انما يكون بالارادة وهي لا تتعلق بواجب وتارة  
 يطلق على اللفظي الحادث فهذا مقصود قطعا والارادة تتعلق به  
 فائدة اكل الموجودات من حيث الوجود ما كانت له الوجودات  
 الاربعة ولذا جاء القران مشتملا عليها وهي الوجود في النبات  
 اي الكتابة بالاصابع فالوجود الاول هو الوجود الذاتي والحقيقي و  
 سائر الوجودات انما هي باعتبار الدلالة والفهم وبهذا التعرف ان التلاوة  
 غير المتلو والقران غير المقرو والكتابة غير المكتوبة لان الاول من كل  
 قسمين من هذه الاقسام حادث والثاني منهما قديم لانها تله واعلم  
 ان القران يطلق على الكلام النفسي وعلى النظر المتلو الحادث اطلاقا  
 حقيقيا لا مجازا خلافا لمن زعم ذلك لان المجاز يصح نفيه ومن نفي انه  
 من القران يكفر واعلم انه يمنع على ما ذكر في شرح المقاصد ان يقال  
 القران مخلوق مراد به اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم باتفاق  
 السلف قلت قيده بعضهم بغير مقام البيان والتعليم وما مثل قولي  
 ونطق القران لمخلوق فذهب البخاري والاكثر من المتأخرين جواز  
 وهو الرابع خلافا للهذلي واعلم ان وزن القران على ما قاله البرهان  
 اللقاني فعلان بمعنى مفعول من قراءة الشئ قرانا اذا جمعت ومن قرأه

في الوجودات  
 في الوجودات  
 في الوجودات

الكتاب

الكتاب بالاصابع قراءة وقرآن تلوته لانه مجموع ومنلو وما تعريفه  
 فقال الجلال السيوطي هو الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاخبار  
 بسورة منه والسورة الطائفة المترجمة توقيفا واقلها ثلاث آيات  
 والاية طائفة من كلمات القران متميزة بفصل ثم منه فاضل  
 وهو كلام الله في الله ومفضول كلامه في غير ومحرم قرآنه  
 بالجمعية وبالعلمي وتفسيره بالرأي لا تاويله فان قلت ما كيفية  
 تلقي جبريل عليه السلام للوحي فالجواب كما قاله الجلال السيوطي  
 ما أخرجه ابن زمانين في كتاب السنة عن كعب قال اذا اراد الله  
 تعالى يوحى امرا <sup>لوح</sup> المحفوظ حتى يصفق جهة اسي اقبل عليه  
 فيرفع راسه فينظر فاذا الامر مكتوب فينادي جبريل عليه السلام  
 فبنيه فيقول قد امرت بكذا فيهب جبريل عليه السلام على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيوحى اليه وقد انتهت حجة الله وحجج عوته  
 صفات المعاني انها تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشئ وهي الحقيق  
 وقسم يتعلق بالمحركات ناشئة وهي القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع  
 الموجودات انكشافا وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلي  
 انكشافا ودلالة وهو العلم والكلام وبالجملة فكل الصفات المتعلقة بيق  
 تعلقها بانفسها وبغيرها حتى القدرة والارادة على ما نقله الامام البخاري في  
 شرح العقائد حيث قال وذهب جماعة من العلماء الى ان كل صفة من  
 صفات تعالي تفعل فعل اخواتها فنشأ عن كل ما ينشأ عن الاخرتين الصفا  
 العلية عن صفات المخلوقين ومن ذكره من بعض شراح التنوية

ته



انتهى قلت وشهد لهم ما نقله العلامة الغنيمي عن السيد في شرح المواقف  
حيث قال ان القدرة تعلقين تعلقا معنويا قد يما لا يترتب عليه وجود  
المقدور وتعلقا حادثا يترتب عليه وجود المقدور بالفعل وكذا قيل  
بمثلة في الارادة حيث كان كذلك فلم لا يجوز تعلق القدرة والارادة  
بالبصير والمستحيل تعلقا معنويا قد يما لا يترتب عليه وجود الاش  
بعد العدم وقال العلامة البكي في شرح الحاجية حين تكلم علي  
القدرة والارادة المفيد لكل ذي حقيقة عين تلك الحقيقة حتى  
الجمال ان كانت له حقيقة وهي صورته الوهمية فهو المفيد  
لها والمعطى لها تلك الصورة الوهمية والجمال لها واذا كانت كذلك  
فهو القادر على كل شيء في الجمال وهي هنا ينسب لثبوت وهي ان  
ان الجمال مقدور من حيث تحصيل صورة وهي واستحلالها  
في ضمير الذاصر لها ذلك من اثر القدرة قطعا والجمال مقدور  
من حيث الذهن لا من حيث الخارج فاذا الذهن اوسع من الخارج  
لان قد الجلا فيه ما ليس له الخلاق في الخارج فاذا اكل من الجلا  
في الذهن من غير عكس انتهى والله الموفق فافهم واعلم ان  
بين متعلق القدرة والارادة وبين السمع والبصر عموم وخصوص  
من وجه يجمعان في الممكن الموجود وينفرد القدرة والارادة  
بالممكن المعدوم وينفرد السمع والبصر بالموجود الواجب  
بين متعلق القدرة والارادة والعالم والكلام عموم وخصوص  
مطلقا والعالم والكلام مشتركان مع القدرة والارادة في الممكن

مطلقا

مطلقا ويزيدان في الواجب والمستحيل وبين متعلق السمع والبصر والعالم  
والكلام عموم وخصوص مطلقا يشترك الجميع في الواجب والجائز  
الموجود وينفرد العالم والكلام بالممكن المعدوم والمستحيل وبين متعلق  
القدرة والارادة والسمع والبصر ومتعلق العالم والكلام عموم  
وخصوص مطلقا فالعالم والكلام يشاركان القدرة والارادة في  
الممكن ويشاركهما السمع والبصر في الموجود الواجب والجائز ويزيدان  
على القدرة والارادة بالبصير والمستحيل ويزيدان على السمع والبصر  
بالمستحيل والممكن المعدوم وانما اقتصر المؤلف بقعنا الله به في  
العقيدة على هذا السبع ولم يعد الصفة الثامنة التي هي الارادة  
لوجود الخلاق فيه وقد تقدم الكلام عليه فانظر ان ثبت  
**خاتمة** نسال الله حسنها اعلم ان وعد الله تبارك وتعالى  
فلا بد من وقوعه على نحو ما وعد به اي وعده حق وقوله  
صدق واما وعده فهو عند بعضهم لا بد من نفوره ايضا  
واحتج بان الوعيد خبر وخبر الله صدق فلا بد من نفوره وو  
قوع الخبر عنه على وقعه اذ الخلف والعذب عليه حال والاخبار  
بالشي على خلاف ما هو به خلف غير ان الوعيد يتعلق بالعصاة  
تعلقا عاما من الصيغة وهو قابل للتخصيص بدليل قوله تعالى ان  
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ثم  
شرح في القسم الرابع من الصفات العشرين فيما هو كالنتيجة لما  
قبله وهو الصفات المعنوية فقال ثم يجب له تعالى سبع  
عطف على قوله قبله ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات

المعاني



لا على ما قبله لأن محل كون العطف على الأول عند تكرار العاطفين  
 ما لم يكن العطف بحرف مرتب كما افاده بن المهام ولأن المؤلف رحمه الله  
 تعاقد أعاد العامل في الجملة التي قبل هذه وقطعها عما قبلها حيث قال  
 ثم يجب ولم يقل ثم سبع صفات الخ وقد حذف الثلاث المعدود موت  
 وهو صفات جمع صفة قال العلامة الغنيمي وهو غير متعين لأن المعدود  
 هنا محذوف وعند حذفه يحوز الأمران **تسمى صفات المعنوية**  
 ببناء النسبة إلى المعنى والواو مقلوب من الالف لأن الالف الأصلية في باب  
 السبب تقلب واوا إذا كانت رابعة وثاني الكلمة ساكنة نحو ملهوي  
 ومعنوية في النسبة إلى ملهوي ومعناها **وهي ملازمة** كمالزمة  
 الأعراض للأجرام والاختفاء في الملازمة إذ لا يوجد عالم إلا والعالم قائم به  
 وكذلك في غيره **للسبع الأولى** المسمى صفات المعاني ولا تشك  
 أن قيام صفات المعاني بذاته توجب له تعاا حوال زائدة على قيامها  
 به لا تثبت عندهمها وهو مذهب القاضي وإمام الحرمين وجماعة  
 وحقيقة الحال صفة اثبات تقوم بموجود ليست معدومة ولا موجودة  
 بل هي واسطة بين الوجود والعدم ودليلهم على قيامها أن العلم  
 مثلا لو لم يكتب **هـ** علمه منه بشي لما كان فرق بين ذلك المحل وبين  
 غيره من ما لم يقع به علم لأن المدرك على هذا التقدير العلم لا محله  
 مذهب الشيخ الأشعري إلى نفي الأحوال وعليه أكثر المتكلمين فلا معنى  
 لكون الذات مثلا عالمة عندهم إلا أنه قام بها العلم متعلق بذلك  
 الشي وليس ثم معنى ثالثا يقوم بالذات ليس بموجود ولا معدوم  
**وهي كون تعا قادر** لازم لقيام القدرة بالذات **ومر لا لازم**  
 لقيام



لقيام الإرادة بالذات وعالمها لازم لقيام العلم بالذات وحيا لازم لقيام  
 الحيوة بالذات وسميها لازم لقيام السمع بالذات وبصير لازم  
 لقيام البصر بالذات ومنكلمها لازم لقيام الكلام بالذات وهذا على  
 رأي مشيئتي الأحوال وأما على رأي من لا يشيئها فقد رعد عنه  
 عبارة عن قيام القدرة بالذات وصريدا عبارة عن قيام الإرادة  
 بالذات وعالمها عبارة عن قيام العلم بالذات وحيا عبارة عن قيام  
 الحياة بالذات وسميها عبارة عن قيام السمع بالذات وبصير عبارة  
 عن قيام البصر بالذات ومنكلمها عبارة عن قيام الكلام بالذات وأما  
 أن الحال لا يوصف بالموجود مستقلا ولا تبعا وإنما يوصف  
 بالثبوت على ما مر وبقي أن المصنف قرر في شرح الكبريات أن صفات  
 المعاني واجبة لذاتها لا لغيرها وورد على الفخر فهل يقول كذلك  
 في الصفات المعنوية أو يقول أنها واجبة للذات العلية قال  
 الشيخ ياسين والأقرب لقولهم أن الانحصار بالمعنوية فرع للانحصار  
 بالمعاني وأن المعاني عالم وأن التعليل ليس على ظاهره أن المعنوية  
 واجبة للمعاني لذاتها ولا للذات العلية فتأمل وأعلم أن من خصا  
 يصح سبحانه وتعالى أن لا يشغله ما ببصره عما يسمعه ولا ما يسمعه  
 عما يبصره بل يحيط علمه بالمسموعات والمبصريات من غير سبقيات  
 إدراك باحد الصنفين عن الأخرى فلا يشغله شأنه شأن  
 وأعلم أن كونه تعا قادرا مريدا عالما أي غير ذلك معلوم من  
 الدين بالضرورة فمن حجب منه شيء فقد كفر قال الشيخ البخاري  
 في شرحه للعقائد النسفية قلت وإنما الخلاف بين العلماء في ثبوت الحال



عدمه لا في كونه قادرا امريدا الى اخره لانه ضروري كما تقدم  
وبما فرغ من ذكر الصفات العشرين الواجبة تعا احد  
اقسام الحكم العقلي الثلاثة شرع في الحكم الثاني وهو ما  
يستحيل في حقه تعا فقال **وما يستحيل** التوافق للاستيناف ومن هذه  
للتبعض والافا المستحيلات **في حقه تعا** لانهاية لها كما ان  
كما لا انه لانهاية لها فاعلمناه من الكمالات بعض وتقالها  
من المستحيلات مثلها وما لم نعلمه من الكمالات فثم من  
المستحيلات مثلها لانعلمها والسبب والتاء للطلب الى طلب  
الشارع من المكلف ان ينفي المستحيلات عن الله تعالى  
والحق يطلق على امور منها الحقيقية ومنها القوت  
والفعل الواجب والمناسب هنا الاول والاضافة بيانية  
اي ما يستحيل في حقيقة ذاته تعالى وفي بمعنى اللام  
كما في قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النار  
في هرة اي لاجلها وتعالى تنزهه وتقدس عن كل امر  
لا يليق بجلاله **وتستحيل** ان يكون مستورا ويكون  
للخبر مقدرا بعده اي واجبة وذلك ان تقول فقدر  
قبله في المجرور ويحتمل ان يكون خبرا والمبتدا  
مخدوف تقديره هي عشرون صفة تميز اقل الشيرازي  
الصفة هي المرادفة للمعنى وهو كل ما لا يقوم بغيره  
واطلاق الصفة على المستحيل مجازا لانه عدم والصفة  
عبارة عن المعنى القائم بالموصوف **وهي** اضر الجمع ضد

وهو

وهو لغة عبارة عن كل مناف وكل صفة تنافي الاخر في فهمي ضد  
لها وفي الاصطلاح انما يستعمل اذا كان وجوديا كالمعاني مع اضدادها  
واما ان كان عدما كالسلب مع اضدادها فيقال فيه نقيض وطلاق  
الضد على مطلق المنافي واما في الاصطلاح فليست كلها اضراد  
بل بعضها نقيض وبعضها ضد كما نقف عليه ان شاء الله تعا  
**العشر من الاول** الواجبة البينة اللازمة للعقل معانيها با  
لبراهين الالائية كالبنية على ما ادعوا ونواع المنافات على ما تقر في  
المنطق اربعة الاول تنافي النقيضين وهما ثبوت امر او نفيه ثبوت  
الحركة ونفيها في الحركة وهو عين الثبوت والكون ضد الحركة  
والثاني تنافي العدم والملكية وتفسيرهما ثبوت امر ونفيه عام  
شأنه ان يتصور بالبرهان ان ما ثبت هذا وينفي لمن كان  
من شأنه ان يتصور بالصبر وهو المحي واما ما ليس من شأنه  
ان يتصور بالصبر كالحجرات فلا يقال عند نفي البصر عنه اعمى وان  
نظرت الى ما بين نفي البصر والعمى فتجد نفي البصر اعم من العمى  
فيقال في كل من يقال فيه اعمى يقال فيه ليس يبصر ولا ينظر  
الاخر بيقوله في تعريف العدم والملكية ثبوت امر ونفيه كالجنس  
في التعريف تشمل النقيضين وقوله عامي شأنه ان يتصور به فصل  
يخرج به النقيضان وفي التعريف لمعرفه والثالث تنافي الضدي  
وتنفيها المعنيين الوجوديين اللذان بينهما غاية الخلاف ولا بد  
من توقف معقولية احدهما على معقولية الاخر كما لبياس والسواد قول  
الضدان معرف وقوله لهما المعنيان كالجنس في التعريف تشمل النقيضين



وقوله عمتا من شأنه ان يتصرف به فصل يخرج به النقيضات وبقي التعريف  
لمعرفة والثالث تنافي الضدين وتعريفهما المعينات الوجوديات للذات بينهما  
غاية الخلاف ولا تتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر كالبياض والسواد  
قوله الضدين معرف وقوله هما المعينات كالجنس في التعريف يشتمل النقيضين  
والعدم والملئمة والمتضايقتين والخلافين وقوله الوجوديات فصل يخرج به  
النقيضات والعدم والملئمة وبقي المتضايقات والخلافات وقوله الذات بينهما  
غاية الخلاف فصل يخرج به الخلافات كالبياض مع الحركة وبقي المتضايقات  
وقوله لا تتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر فصل يخرج به المتضا  
يفات وبقي التعريف لمعرفة قال المؤلف رحمه الله تعالى ومراعاة غاية الخلاف  
التنافي بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما في محل واحد فاحترز بذلك من البياض  
مع الحركة فانهما امران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما  
غاية الخلاف التي هي التنافي لصحة اجتماعهما في محل واحد والرابع تنافي  
المتضايقتين وتعريفهما المعينات الوجوديات للذات بينهما غاية  
الخلاف وتتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر كالابوة  
والبنوة قوله المتضايقتين معرف وقوله هما المعينات كالجنس في التعريف  
يشتمل اربعة النقيضين والعدم والملئمة والخلافين والضدين وقوله  
الوجوديات فصل يخرج به النقيضات والعدم والملئمة وبقي الخلافات والضد  
والمراد هنا بالوجود هو انهما ليس بمعنى عدم كذا الا انهما موجودان في  
الخارج اذ من المعلوم عند المحققين ان الابوة والبنوة امران اعتباريان  
لا وجود لهما في الخارج عن الذهن وقوله الذات بينهما غاية الخلاف فصل يخرج  
به الخلافات كالكلام مع القعود وقوله وتتوقف معقولية احدهما على معقولية

الاخر

الاخر فصل يخرج الضدات وبقي التعريف لمعرفة واورد على هذا القيد  
لزوم الدور ويتوقف كل منهما على الاخر واجيب بانه دور معية كتوقف  
وجود الجوهر على وجود العرض وبالعكس للتلازم الذي بينهما عقلا  
فليس بمحال بل هو واجب وهذا هو المراد في تعريف المتضايقتين والمحال  
والمحال هو دور التقديم الذي يستلزم تقدم الشيء على نفسه وتاخره  
عنها كتقدم المعلول على العلة اذ يستحيل كون المعلول علة لعلة هذا  
على ما تقر في علم المنطق وما على ما تقر في علم الاصول فانواع  
المناقضات عندهم اثنتان فقط استغنوا بالضدين عن المتضايقتين واستغنوا  
بالنقيضين عن العدم والملئمة وذلك عندهم بالسير العقلي وبما انه  
ان يقال للمعلومات في العقل لا يخلو اما ان يمكن اجتماعهما اولا  
واما ان يمكن ارتفاعهما اولا فان امكن اجتماعهما وارتفاعهما  
فهما الخلافات كالكلام والقعود ولا يدخل لهذا القسم هنا وانما  
ادنا اليه السير العقل الثاني وهو ما لا يمكن اجتماعهما ان لا  
يمكن مع ذلك ارتفاعهما اولا فان لم يمكن اجتماعهما ولم يمكن ارتفاعهما  
فهما النقيضات وفي معناها العدم والملئمة لا يمكن اجتماعهما حتى يكون  
الحجم متحركا ساكنا او يكون اعجمي بصيرا ولا يمكن ارتفاعهما حتى  
لا يوصف بهما لكن لا بد من احدهما وان امكن مع ذلك ارتفاعهما  
اي مع كونهما لا يجتمعان لا يخلو اما ان تتوقف عقلية احدهما  
على عقلية الاخر اولا فان توقفت عقلية احدهما على عقلية الاخر  
فهما المتضايقتان وان لم يتوقف فهما الضدات وبالله تعالى التوفيق  
قال الشيخ شهاب الدين القرافي قال العلماء وحصر المعلومات في هذه

عنها



الرابع حق لا يخرج عنها شيء الا ما تفرد الله وتفرد به فانه ليس ضد  
 الشيء ولا نقيضه ولا مثله ولا خلافا لتعذر الرفع وهو عام في ذاته  
 تعالى وصفاته لتعذر رفعها ولانه لا لب لوجوب وجودها  
 ولا كانت هذه للحالات منفيات للواجبات كان عدها  
 كترتيبها وترتيبها الاول من الحالات الاول من الواجبات والى الثاني  
 الثاني والثالث للثالث والرابع والرابع الى اخرها فقال وهي اي  
 الضداد العشرين تنقسم الى اربعة اقسام القسم الاول  
 العدم فقط وهو عبارة عن لا شيء وهو ضد الوجود لغة  
 نقيض اصطلاحا بل التحقيق انه مساو للنقيض لا نقيض  
 الوجود ان لا وجود والعدم مساو لقولك لا وجود كان  
 المساوي للنقيض نقيض على احد القولين وينقسم العدم  
 الى ثلاثة اقسام واجب كعدم الاعراض وجائز كعدم  
 حرام ومستحيل كعدم الباري عن اسمه والقسم الثاني  
 خمس صفات وهي الحوادث ضد القدم لغة مساوي للنقيض  
 اصطلاحا وهو الوجود بعد العدم والصفة الثانية من  
 الخمسة المستحيلة على الله تعالى طروا العدم يعني الفنى ضد  
 البقا لغة مساو للنقيض اصطلاحا وهو العدم بعد  
 الوجود ويلزم من نفى العدم عنه تعالى مطلقا سابقا  
 كان او لاحقا في حدوثه وطروا العدم عليه فغطفها  
 اذا عليه من غطف الخاص على العام وهذا بناء على  
 ان الالف واللام الحكم للاستغراق واما اذا بينا على

ان

ان الالف واللام اسم للحقيقة فيكون عطف الحوادث وطرو  
 العدم على القدم من عطف اللازم على الممكن ومبداه ان حقيقة  
 العدم اعم من كل فرد عن افرادها ولازمة له في الثبوت وافرادها  
 السابق واللاحق والمستمر وهو الذي ثبت للمحالات والمجايزات التي  
 اراد الله بقاها في العدم واستحالة الحقيقة ملزومة لا استحالة كل  
 فردا لما علم ان استحالة اللازم تؤذن نفي استحالة الممكن ومقتضى  
 نفي عطف الحوادث وطرو العدم على القدم من عطف اللازم على الممكن وم  
 ولا جل اختلاف النظر في الاول واللام نوع الموقوف رجه الله تعالى العطف في  
 شرحه حيث قال من عطف الخاص على العام او اللازم على الممكن ومقتضى  
 الثالثة من الصفات المستحيلة عليه بقوله المحالات ضد المحا  
 للحوادث لغة مناو لنقيض اصطلاحا لانه نقيض المخالفة ليس مخالفة  
 والمحالاة مساوية لقولك ليسو مخالفة وحقيقة المشلين هما الامرات  
 المشاريات في جميع صفات النفس فيما يجب ويستحيل ويجوز وهي  
 التي لا تقدر حقيقة الذات بدو تقار هذا الحد ظاهر فيما نقله  
 في القصة عن الاشاعرة ولا يظهر جهله على ما نقله السعد وقال  
 المحوري في حاشية شرح الكبري ان هذا مذهب الفلاسفة ونقيض  
 المتكلمين وعليه جرت المناطقة في جعلهم الحيوانات جنسا وما حته  
 انواعا له مختلفة بالحقايق وجمهور المتكلمين على انها كلها مقاتلة  
 واما ما تميز به بامور عن غيره ولهذا صرح مسيح الانبياء قودا وحو  
 والافلا يجوز تبدل الحقايق واختلاف الاجناس كما يصير الحيوان  
 عن ضا الى عرض جوهرا وت الحركة ساكونا او اللون طورا وحق ذلك

لغة



والحوادث جمع حادث والحادث المتجدد بعد عدم وهو المعبر عنه  
 نال العالم وهو محض الاجرام والاعراض وتلازمها عشرة انواع ذكر  
 منها ثمانية وبقي المادة والارسام في الخيال وكلها مفتحة على  
 ثلثة المستحالة في حقه تعالى تفصيلها وبيان معلنها اشار بقوله **ان**  
**يكون** **تقلا** **جراما** مركبا للجسم او سبيطيا كالجواهر الفردة وعبر  
 الجرم ليشتمل المركب وغيره والجسم احصى والاخص يخص بالاعم والاعم  
 يجعل على الاحصى والكلمة تدخل على الاحصى فنقول كل جسم جرم ولا  
 عكس ونقول بعض الجرم جسم اذا تركب وبعض الجرم ليس بجسم اذا  
 لم يتركب ثم فسر الجرم فقال **اي** **تأخذ** **دائنة** **العالية** **قد روى**  
 الفراغ هذا تفسير الجرم كان سائلا بسيله عن حقيقة الجرم فقال الجرم  
 ما يشغل فراغا اذ خلا عيت بجوهرات يتحرك فيه او سكنى ما لا يلا  
 عراض اي الصفات الحادثة من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق  
 ونحو ذلك وهذا الفرع هو المختار الذي هو الماهية وهذا يخص بالجرم  
 والكنشواذ هو الذي يجمع غيره ان يجعل في جزئها ما الاجسام الثقا  
 فلا تمنع بينها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كما ملأ ثلثي  
 الكون وملأ ثلثي الكون وملأ ثلثي الكون **اي** **يكون** **تقلا**  
**ضايق** **م** بالجرم واجباله العدم في الثاني من الزمان فلا يبقى له زمان  
 نين وهكذا هو النوع الثاني من العالم كالحركة والسكون والسواد والبياض  
 وغير العرض ولم يعبر بالصفة لان العرض احصى من الصفة توجد  
 في الحادث وفي القديم والعرض ينفرد بالحادث اولانه حين ذلك الجرم  
 ذكر ما يناسبه لكنه ليس بعرض فلا يكون مماثل وانما استحالة ان يكون

عرضا لان الله تعالى بصفات المعاني فلو كان عرضا لزم ما قيام  
 المعنى بالمعنى وهو محال وايضا فان هذا الجرم الذي قام لا يخلو اما ان  
 يتصف بكل ما يتصف به العرض القائم اولافان كانت الاول لزم ان  
 يكون الاها وبرهان الوحدة ان يتصفه وان كان الثاني لزم قيام  
 الصفة محل ولا يتصف ذلك المحل بحكم ذلك الصفة وهو محال او يكون تعالى  
 في جهة الجرم هذا شروع منه في لوازمها لان الجهة من لوازم الجرم مستحيل  
 ان يكون في جهة الجرم بان يكون فوق الجرم او تحت الجرم او يمين الجرم  
 او شمال الجرم او امامه او خلفه لان لو كان في جهة للجرم لزم ان يكون  
 متحنيا وايضا لو كان في جهة لاحتاج الى من يخصه بجهة دون  
 اخرى فلم يحدوث وايضا فالجهة اما ان يكون اصغر منها او اكبر منها  
 او مساويا وذلك يوجب تقدسه تعالى فيحتاج الى المقدر فان قلت لو كان  
 الاختصاص بالجهة يوجب التقدير كان العرض مقدرا فالجواب ان العرض  
 ليس في جهة بنفسه بل بتبعيته الجوهر فلا جرم هو مقدر التبعية اذ لا تق  
 عشرة اعراض الا في عشرة جواهر او يكون له هو تعالى جهة لانها من لوازم  
 الاجرام فغرف من عوارض عضو الراس وتحت من عوارض عضو الرجل ويمين  
 من عوارض عضو اليمين وشمال من عوارض عضو الشمال وامام من عوارض  
 عضو البطن وخلف من عوارض عضو الظهر ومن استحالة ان يتصف بها استحالة  
 ان يتصف بهذه الاعضاء ومن استحالة ان يتصف بها استحالة ان يكون له جهة  
 منها باطل فلو لزمها وهذه الجهات حادث بحروث الانسان وقد نص  
 العلماء على ان الجهة لا تكون الا للعاقل وغير العاقل لاجهنة فاذا قلنا  
 عن يمين المجد وعن يساره فانما هو بالنظر الى العاقل فالحاصل ان كونه

جد



في جهة او الجهة له محال في حقه تعالى سيبويحيى ولا عناية في هذا  
 الوجود ذلك في حق بعض الحوادث كالليل والنهار مثل فاتها  
 ليس في جهة ولا جهة لهما فان تعقلناه في حق الحوادث فما  
 بالك في حق من بعد عن الاوهام لا يتقيد اي يتخصص سبحانه  
 بمكان هذا ايضا من لوازم الجرمية اذا لو تقيد وجوده بمكان  
 لكان جرميا لان حقيقة المكان جوهر مهيأ للجوهر لتمكنه ان  
 عليه فالعالم بفتح اللام في جهة لا في مكان لما يلزم عليه ان لو كان في مكان  
 من التسلسل وهو محال او زمان ايضا من لوازمها معا وايضا  
 لو تقيد وجوده بزمان لكان حادثا تعالى خالق الزمان والمكان  
 ان يتقيد بالزمان والمكان او يتصف ذات العلية اي الرفعة  
 بالحوادث التي هي الحركة والسكون والاحتياج والافتراق  
 والقيام والقعود والمشي والجمي والاكل والشرب والنوم  
 والراحة والتعب والشهوة والتفعل واللفظ والترك والاعمال  
 المعرفت الى غير ذلك مما لا يتصف به الاحداث وبالحالة فانضاف  
 تعالى بالحوادث محال اذا لو انصف تعالى بصفة حادثه لم يخل  
 من ان يكون صفة نقص او صفة كمال ان كان الاول  
 لزم انضافه تعالى بالنقص وهو محال للزوم عجزه عن دفع  
 النقص وان كان الثاني لزم النقص ايضا من حيث ان  
 الذات فاتما الكمال اولا وفوت الكمال فنقص او يتصف  
 اي ينعت سبحانه بالصغر من لوازم الجرمية ايضا لان حقيقة

الصغر ما قلت اجراءه بالنسبة الى مادونه فالصغر والكبر في حقه  
 تعاملا متجانسا فاما قولهم الله اكبر ففسر بوجوده وقيل معناه اكبر  
 مكانة ورفعة وشرفا وقيل من ان يردن بالحواشي وقيل معناه  
 اكبر مكانه ورفعة وشرفا وقيل اكبر من ان يدرك بالحواس وقيل  
 معناه الذي يصغر ويضمحل عند ذكره كل شيء او يتصف تعالى  
 بالاعراض المستحيل عليه في الافعال الحقيقية والاحكام الشرعية  
 والعادية لما يودن الفرض من الافتقار الذي لا يوجد لديه والفرض  
 وجود باعثا يبعثه الله تعالى على الجهاد فعله في الافعال او على حكم  
 من الاحكام من مبرعات مصلحة تعود اليه او الى خلقه فان كان  
 الاول لزم النقص في ذاته من حيث ان كمال المصلحة  
 قد فاتة اذ في الفعل ينافي الازل وفوت الكمال نقص وهو على  
 الله محال وان كان الثاني لزم ان يكون مراعات الصلاح والاصح  
 واجبة كما تقول المعتزلة وهو باطل فتعين ان افعال  
 جل وعز واهكامه كلها لا اعلية لها باعثة وانما هي محض اختيار  
 وما راعي تعاملا من مصالح الخلق فمحض خلقه فانك لما استغنى  
 باستحالة الجرمية عن هذه الامور كلها لان هذه كلها لو زعمها  
 قلت قال سيبويحيى انما لم يستغنى بالحق عن هذه من جهة  
 ان يتوهم ان فقد الزوم اعم والجرمية ملزوم احض فلا يلزم  
 حينئذ من نفي الملزوم نفي اللازم فذكر هذه الامور كلها لتبينها  
 على ان اللازم متساوي للملزم فلو لم ينفى احدهما نفى الآخر



وعطف المماثلة للحوادث على الحدوث وطروا العدم من التزام على  
الملزوم اذا المماثلة للحوادث للزوم للحدوث وهو طروا العدم  
من حيث ان ما ثبت حدوثه وطروا عديمه فهو مماثل للحوادث  
واللازم هنا مساو للملزوم اذ يلزم اذ يلزم ايضاً من ثبوت المما  
ثلة للحوادث وجوب سبق العدم الذي هو معنى الحدوث وجواز لحوق  
العدم الذاتي هو القنا والصفة الرابعة من الصفات المستحيلة في حقيقة  
كذا يستحيل عليه تعالى انما عطف الكلام بكذا الطول الكلام في اوج  
المماثلة لتعدد وجوهها فلو قال وان لا يكون قابلاً بنفسه لتوهم ان عدم  
القيام بالنفس وجوه المماثلة وهو باطل اذ عدم القيام بالنفس اعم من المما  
ثلة بدليل صدقه على الصفة التدرجية وعلى الجوهر والعرض **اب لا يكون**  
قابلاً بنفسه ضد القيام بالنفس لثمة نقيض حقيقة في الاصطلاح لدخول  
حرف السلب وهو لا والنفي يتسلط على نفي القيام واما القيام بالنفس  
فهو واجب وحقيقة نفي القيام بالنفس عبثة عن الافتقار الى المحل او  
المخصص والمحل هو الذاتي والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل **بان يكون**  
صفة يقوم محل اي ذات كما يقوم بها العرض **او يحتاج الى مخصص**  
اي فاعل كما يحتاج اليه الجوهر قال سيدي يحيى عبارته هنا ما ينبغي لانه  
يلزم من كون الشيء صفة افتقاره الى المحل بدليل كما لانه تبارك وتعالى  
لا يقاها انها تفنق الى المحل وانما يقال فيها انها قائمة بمحل وعطف  
نفي القيام بالنفس على المماثلة من عطف العام على الخاص وذلك نفي  
القيام بالنفس والمماثلة اجتمع في ذاتنا وصفاتنا وانفرد نفي  
القيام بالنفس في صفات الله تعالى اذ الصفة لا تقوم بنفسها في  
الصفة الخاصة من الصفات المستحيلة في حقه تعالى كذا يستحيل عليه

تعالى العطف هنا في قوله وكذا وما بعده كالعطف فيما قبله وقد سبق عليه  
الكلام انما ان لا يكون واحداً ضد الوجدانية لغة نقيض حقيقة  
في الاصطلاح لدخول حرف السلب وهو لا والنفي يتسلط على الوجدانية  
عبارة عن التعدد في الذات والصفات والافعال بان يكون مركباً في  
ذاته قابلاً للتقسيم كالجسام او يكون له شريك مماثل مماثل بوجه  
من الوجوه في وحدة ذاته او في صفة من صفاته او يكون معه  
تعالى في الوجود موثراً او شريكاً في فعل من الافعال بالتأثير مطلقاً  
وما ينبغي لغيره مجاز لا محقق فالكلام الاول وهو قوله بان  
يكون مركباً في ذاته فيه الرد على المجسمة القائلين بالتركيب والكلام  
الثاني وهو قوله او يكون له مماثل في ذاته فيه الرد على المجسمة  
الذين قالوا باثبات الالهين مستقلين والكلام الثالث وهو قوله  
او صفاته فيه الرد على الضاري القائلين بالوهمية عيسى كونه النصف  
باقنوم العلم والكلام الرابع وهو قوله او يكون معه في الوجود  
مؤثراً في فعل من الافعال فيه الرد على الفلاسفة والطبايعيين  
والقدرية والمعتزلة وغيرهم وعطف على الوجدانية على نفي القيام  
بالنفس من عطف الخاص على العام وذلك انهما يجتمعان في ذاتنا وصفاتنا  
وزاد نفي القيام في صفات الاله اذ الصفة لا تقوم بنفسها ولما فرغ  
الشيخ رحمه الله من نقيض السلبية والنفسية اصطلاحاً وضد لغة شرعاً  
في بيان اصدار المعاني والمعنوية لغة واصطلاحاً وهي سبع صفات  
وهي المذكورة سبع صفات وهي القسم الثالث فبدأ باستحالة ضد الاول  
من المعاني فقال وكذا يستحيل ايضاً عليه مقال العجز هو عبارة عن



تعذر محاولة ما يمكن اتحاد وهو ضد القدرة لغة واصطلاحاً كلاهما  
وجوديان وبينهما غاية الخلاف ولا يتوقف معقولية أحدهما على معقولية  
الآخر عن ممكن وقع في بعض النسخ على بدل عن فصيل على معني  
عن على مذهب من يجيز نيابة بعض أحرف الجر عن بعض وقيل حمل  
العجز على ضده وهو القدرة لأنها تتعدى بعلى وما اسمية  
صفة لممكن كأنه أي ممكناً قد رجم أو عرضاً أو غيرهما فيفيد  
عموم الممكنات ويحتمل أن تكون حرفية زائدة لتأكيد التنكير  
فلو فرض عجزه على ممكن ولو قل لزمر عجزه عن جميعها للفتا  
عدة المقررة أن القدرة على ممكن ما قدرة على جميعها إذا نسبت  
الممكنات إليه تعان نسبة واحدة ولا فرق بين ممكن وممكن  
والصفة الثانية من اضداد المعاني المستحيلة في حقه تعاد إيجاد شيء  
أي بعض من العالم أي كالكفر والمعاصي وغير ذلك مع كراهية لوجود  
أو عدمه بل ما أوجدها إلا وأرداها إذ يتعالى أن يقع في ملكه مالا  
يريد وهذا ضد الإرادة المتعلقة بجميع الممكنات وهي الكراهية  
العقلية وهي عبارة عن عدم الإرادة وهي التي أرادها المصنف بقوله  
أي عدم إرادته له أي لوجوده أو عدمه تعالى الله عن ذلك فلا يتأتى أحد  
لوقوف تعلق القدرة بهما على الإرادة فيستحيل عليه تعالى إيجاد شيء من العلم  
أو إعدامه مع ذلك فعلى ما فسر الشيخ الكراهية العقلية يلزم  
أن يكون التناهي بينهما وبين الإرادة تنافي العدم والملكية وفسر الشيخ  
الشيخ الكراهية بعدم الإرادة تنافي العدم والملكية وفسر الشيخ الكراهية

بعدم

بعدم الإرادة احترازاً من الكراهية الشرعية فإنه يجوز أن يكون  
المكروه كراهية شرعية مراد الله تعالى بل والمحرم ما وقع لا  
إرادة الله تعالى إذ لا لزوم بين الأمر والإرادة على مذهب أهل  
السنة والجماعة بل بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم  
أو مع الذهول هذا معطوف على قوله مع كراهية لوجوده أي  
وما يستحيل في حقه تعاد إيجاد شيء من العالم مع الذهول أو مع آ  
لعقل والذهول عدم العلم بالشيء مع تقدمه والغفلة أعم من تقدم  
العالم وعدم تقدمه أو بالتعليل هذا أيضاً يتعلق بإيجاد شيء أي  
وما يستحيل في حقه تعاد إيجاد شيء من العلم بالتعليل وهو كون  
ذاته العلوية علة لوجود شيء من الممكنات أو عدمه من غير إرادتها  
فيلزم من ذلك قدم الشيء لوجود اقتران العلة بمعلولها كتحريك  
الخاتم ومع تحريك الأصابع من غير قصد المحرك مثلاً أو بالطبع  
وهو كون ذاته العلوية مؤثرة في شيء من الممكنات بالطبع  
من غير إرادتها له والفرق بين الإيجاد على طريق العلة والإيجاد  
على طريق الطبع أن الإيجاد بطريق العلة لا يتوقف على شرط أو  
على انتفاء مانع والإيجاد بطريق الطبع يتوقف عليهما ولا يلزم  
الطبيعة بمطبووعها كاحراق النار مع الخطر لأنه قد لا يحترق بالنار  
لوجود مانع كبلل أو تخلف شرط كعدم ضامة النار له ووجه  
ضافات هذه الأمور بالإرادة أن الكراهية يستلزم نفي الإرادة  
والذهول والغفلة يستلزم نفي العلم المستلزم نفي الإرادة لأن الإرادة  
هي القصد في تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه والمقصد إلها

٥٥

قنوات



يجعل محال وكذا التعليل والطبع يستلزمان قدم العالم لان علته  
وطبيعته قدمته والقديم لا يقصد بالايحاد لانه موجود لان  
تحصيل الحاصل محال والصفة الثالثة من اضداد الصفات المعاني  
المستحيلة في حق تعالى وكذا استحيل ايضا من اضيق  
اذا رجع والكلام في عطفه لكذا وزيادة ما هنا كالكلام فيما  
سبق عليه تعالى الجهل الذي للجهل للاستغراق اي جهل كان  
مركب او بسيطا وهو ضد العلم لغة واصطلاحا هذا افضل  
اهل السنة وحقيقة الجهل المركب اعتقاد الشيء على خلاف  
ما هو عليه والجهل البسيط عبارة عن عدم ادراك امر من  
الامور فعلى هذا يلزم ان يكون التنافي بين الجهل البسيط  
وبين العلم تنافي العدم والملكية وسياتي الكلام عليه  
وما في معناه اي الذي في معناه الجهل وهو الشك والظن  
والوهم واللبس لانها لا ينكشف بها المعلوم على ما هو به  
وكذا كون العلم ضروريا او نظريا او بديهيا فان هذه كلمة في معنى  
الجهل لان العلم النظري سبعة للجهل بمعلوم يتعلق بالجهل  
وما ذكره موصوف بها والمعلوم ما شأنه ان يعلم وهو  
كل واجب وجائز ومستحيل والصفة الرابعة من اضداد  
الصفات المعاني المستحيلة في حق تعالى الموت ضد الحياة  
لغة واصطلاحا القولة تعالى خلق الموت والحياة وحقيقة  
الموت عبارة عن وجود اعراض بعد قطع اعراض الحياة  
والصفة الخامسة من اضداد صفات المعاني المستحيلة في

حقه تعالى الصمم ضد السمع لغة واصطلاحا وحقيقة  
الصمم هو عبارة عن غيوبة موجود ما من الموجودات عن  
صفة السمع والصفة السادسة من اضداد صفات المعاني  
المستحيلة في حق تعالى العمى ضد البصر لغة واصطلاحا  
وحقيقة العمى هو عبارة عن غيوبة موجود ما من الموجودات  
ان عن صفة البصر والصفة السابعة من اضداد الصفات المعاني  
المستحيلة في حق تعالى البكم ضد الكلام لغة واصطلاحا  
وحقيقة البكم هو عبارة عن عدم الكلام بوجود افة  
وفي معنى البكم كون كلامه بالحروف والاصوات والسكوت لادراك  
ذلك كلمة من خواص الحوادث وهذه كلها اضداد عند اهل  
السنة لان الجهل الذي يقابلها ان لم يتصور بها تنصق بعند  
ها ولا يخلو عنها او عن ضد ما فلا يقال الجهل عبارة عن نفي  
العلم الى اخر ما فافهم ولا يقال لاي شيء ينسبه المولون نفعا  
الله به على استمالة الموت وما بعد ما مع ان هذه تقايبها  
نسبة الى الخلق وكيف بالخالق جل وجلالا فلا يتوهم انضاف  
البارى بها لا نافي قول يصح في التقايب عنده تعالى ولو لم  
يتوهم انضافه تعالى بها دليل قوله صلى الله عليه وسلم في  
الرجال انه اعور وان ربكم ليس باعور وقوله صلى الله  
عليه وسلم انكم لا تدعون اصم ولا اعمى ولا انكلا الحديث وفي  
الحديث تنبيه على ان نفي النقص عنه تعالى كمال ولو لم  
يتوهم والقيم الرابع **اضداد الصفات المفوية الواجبة**



وهي واضحة اي ظاهرة بينة من هذه السبع المستحيلة فانك اذا  
عرفت اضداد صفات المعاني عرفت اضداد الصفات المعنوية منها  
فمضد كونه قادر كونه عاجز ومضد كونه مريد كونه كاره  
ومضد كونه عالما كونه جاهلا ومضد كونه حيا كونه ميتا  
ومضد كونه مسمعا كونه اصم ومضد كونه بصيرا كونه  
اعمى ومضد كونه متكلم كونه اكمى والحاصل ان المعنى الوجودي  
يضاد هذا المعنى الوجودي واللازم يضاد اللازم وبالله تعالى  
التوفيق ولما فرغ المؤلف رحمه الله تعالى من ذكر الواجبات والمستحيلات  
شرع في ذكر ما يجوز في حقه تعالى فقال **واما الجائز** اسم  
فاعل من جاز وجوده اذا امكن وهو بمنزلة محققة مبدلة من  
واو اذ اصل ما ضبب جواز من الجواز وتقرر في التصريف في ابدال  
الهمزة من الواو ومن اليا في اسم الفاعل مما اعل عينه **في حقه**  
تعالى اي بالنسبة اليه تعالى لان الجائز بالنسبة الي غيره تعالى يطلق على  
معان وهذه ترجمته بما يجوز في حقه تعالى ولا من قول امام الحرمين  
ما يجوز على الله تعالى لانهم ان يتصف بصفة جائزة والله تعالى يتصف  
بالواجب والجائز انما يتطرق الى افعاله من حيث انها متعلقة  
لبعض صفاته ولا يتطرق الى ذاته ولا الى صفة من صفاته بوجه  
من الوجوه ثم عرف الجائز بقوله **ففعّل كل ممكن لقوله** ما يصح في  
العقل من وجوده وعدمه ذاتا كانت او فعلا اختياريا وغير  
اخص او غيره والكل هنا من باب الكلينة اي كل فرد من افراد الممكن  
**او ترك** يعني على البدلية واما فاعل جميعها في ان واحد فالحال وليس

جائز

جائز لما يلزم عليه من دخول ما لا نهاية له لعدده في الوجود وعطف  
الترك على الفعل بناء منه على ان الترك ليس بفعل لان العطف  
يقضي وامان قلنا انه فعل على الصحيح مما تقدم فيكون تأكيد  
مع قوله ففعّل كل ممكن ويدخل في قوله ممكن الثواب والعقاب  
والصلاح والاصلاح للخلق وارسل الرسل الى العباد وقبول  
التوبة ودرية المخلوق للخالف في الجنة والبعث لعين هذا البدن  
لا مثله وجميع الاحوال الاخرية الى غير ذلك مما هو مفصل  
في كتب الايمه فان هذا كله لا يجب منه شيء على الله ولا يستحيل  
بل وجودها وعدمها بالنسبة اليه يسو ك وانما فعل ذلك تقصدا  
منه تعالى على عبده لانه لاحق لاحد عليه في استحقاق ثواب  
علي الطاعة لانه لا يقع له نفع بطاعة احد وايضا للطاعة خلق  
الله تعالى وليس للعبد فيها الا الاكساب ولا اثر له فيها وكما  
ما اثر به الشارع واجبره من ثواب وعقاب فانما هو جائز في العقل  
يصح وجوده وعدمه قبل هيئ الشرع اما بعد هيئته فهو واجب  
بالشرع لا بالعقل وبالله تعالى التوفيق ولما انقضى كلامه رحمه الله  
تعالى على عدد الاقسام الثلاثة الوجبات والمستحيلات والجائزات  
مجردا عن الادلة اتبع ذلك بذكر الادلة او لا فاولا ارتقا  
عند محل التقليد المختلف فيه الى محل المعرفة وهي الجزم بالطائفة  
للدليل المتفق على ايمان صاحبه فبدأ ببرهات وجود الله تعالى  
فقال **اما** كلمة فصل واخبار ويقال لها كل تفصيل ويقال فيها كلمة  
افتتاح والمعني واحد وتضمن معني محمدا كانه يقول ممها يكن من

المغايير



شي في دار الدنيا فحدث ذلك الذي دليل على وجود الله تعالى **برهان**  
 الواجب له تعالى المستحيل عدمه وجوبه **فدوت العالم** وهو كل ما سوى  
 الله تعالى وسمي بذلك لان الناطق فيه نظرا صيما يحصل له العلم بوجود  
 الله تعالى وصفاته وهذا كما يسمى الطابع لما يطبع به والحال ما يلحق  
 به فلانه **لو لم يكن له** اي العالم لمحدث اي فاعل احداثه **بل**  
 لا نتقال من المفهوم الي المنطوق والذي هو اقوي وابلغ في الدلالة  
 بنفسه كما انه يقول لو لم يكن له حدث مطلقا او حدثا او مثل هذا الاضراب  
 في الانتقال الي ما هو ابلغ واقوي قول المؤلف في صغري الصغرى  
 بل يكون وجوده مستحيلا وقوله في هذه العقيدة بل ذلك مما  
 يزيد فيها ويحتمل ان يكون لفظ بل لا يبطا وذلك لان لما قال  
 لو لم يكن له حدث واذا بالحدث واذا بالحدث المبين للحوادث  
 لدلالة سياق الكلام عليه واحتمل ان يكون حدث لنفسه كما يقول  
 لو لم يكن له حدث مبين وحدث لنفسه لزم كذا وكذا **بل حدث**  
**نفسه** يريد وجد لنفسه من غير محدث لانه او وجد لنفسه لما  
 يلزم عليه من كونه فاعلا مفعولا **لزم ان الوجود لنفسه ان يكون**  
**احدا لا مسمى** يعني بهما الوجود والعدم المتساويين في قبول العالم  
 لهما عقلا واليه ذهب كثير من المحققين وذهب اخرون الي ان العدم به  
 اولاد سالته فيه وعدم افتقار الي سبب واما ما كان فالترجيح بلا مرجح  
 محال كما اشار اليه بقوله مساو الصاحبه اي لعدم من جهة القول  
 المذكور را جماعية اي الرجحان بلا مرجح محال لا يتصور في العقل  
 بوجه من الوجوه ولم يرد في العقلا من قال ليس للعالم رب يسند

بطلان ان يكون  
 اخذت لنفسه  
 قال بالحدث  
 لنفسه

اي عاين عدم المحقق العالم  
 بالوجود لا سبب اي مرجح  
 وهو صريح

اليه ويصدر عنه وجود الخلق نعم اختلف ايماننا هل العلم بوجود  
 تعالى ضروري اليه ذهب الامام فخر الاسلام ونظري واليه ذهب  
 اما الحرمين وجماعة وهو الحق لان ينظر قريب لا يفتقر الي كبير  
 بامل ومن لوازم حدوث العالم حدوث اختصاص كل فرد من افراد  
 ايضا بزمان ومكان ومقدار وصفات وجهات وكل من هذه الخمسة  
 ايضا برهان علي وجوده تبارك وتعالى لانه لو وجد لنفسه  
 لزم منه ما تقدم من الرجحان بلا مرجح وذلك ايضا محال فابعد ان  
 الاول استدلال على اربعة اقسام الاول الاستدلال بالحدوث على القدر  
 كاستدلال بحدوث العالم على وجود الله تعالى واليه اشار المؤلف نفعا  
 الله به بقوله اما برهان وجوده تعالى فحدث العالم والثاني الاستدلال  
 على الحادث كاستدلال بحدوث الاعراض على حدوث الاجرام واليه اشار  
 بقوله ودليل حدوث العالم ملازمة للاعراض الحادثة والثالث الاستدلال  
 بالتقديم على التقديم كاستدلال بتقديم ذاته على قدم صفاته والله  
 اشار المؤلف بقوله اما برهان وجوب السمع له تعالى والبص والكلام  
 فالكتاب والرابع الاستدلال بالتقديم على الحادث وهو مذهب الصوفية  
 الثانية يحكي ان الامام فخر الاسلام استدل مرارا في جملة من  
 الناس فقال الناس للمرة هذا الرجل يقيم علي وجود الله الف دليل  
 فقالت لهم لو عرفه ما اقام عليه دليلا واحدا واعلم ان حقيقة  
 البرهان هو الدليل المركب عن مقدمتين قطعيتين ضرورية  
 في نفسها او منتهية في الاستدلال عليتها الي علم ضروري  
 مثال المقدمتين الضرورييتين ابتداء كقولك الواحد نصف الاثنين

م

د

المؤلف

لال

م



وكل ما كان نصف الاثنين فهو ربع الاربعة يتبع الواحد ربع  
 الاربعة ومثال المقدمتين النظريتين قوله العالم حادث وكل  
 حادث لا بد له من محدث ينتج العالم حادث لا بد له من محدث  
 والبرهان اخفى من الدليل لان البرهان لا يكون الا عقليا  
 بخلاف الدليل فانه يكون تفليها وعقليا والبرهان يقال فيه  
 الدليل ونفس الدليل ووجه الدليل والوجه الذي يدل منه الدليل  
 فالدليل العالم ونفس الدليل حدوثه ووجه الدليل افتقاره  
 الى موجود اوجده والوجه الذي يدل منه الدليل استحالة وجوده  
 بدون موجود والبرهان مشتق من البره الذي هو القطع  
 تقول العرب برهنت العود يعني اذا قطعتة وقيل مشتق  
 من البرهنة الذي هو البياض تقول العرب امرأة برها يعني بيضا  
 وقيل مشتق من البرهنة وطاذا المؤلف رحمه الله ان حدث  
 العالم دليل على وجوده تعاذر دليل حدوث العالم  
 ودليل حدوث العالم اي اجرام العالم ففي كلامه حذف  
 والتقدير حدوث اجرام العالم والالزم الاستدلال على الشيء  
 لان المؤلف استدلال على حدوث الاجرام حدوث الاعراض  
 والمراد بالدليل ما كان قطعيا منه بقريضة ان المطلوب  
 في المقام اليقين فهو عام واريد به الخصوص ملازمة  
 للاعراض الحادثة التي لا تبقى زمانين المفتقرة الى الاجرام  
 لتقوم بها والى المخصص اي الفاعل لها من حركة وهي  
 انتقال الجرم من جزي الى اخر وبسكون وهو ثبوت  
 الجرم في الجيز وغيرهما وهو الاجتماع والافتراق وما هو

مرأي

مرأي كالالات وما هو تعقل كالحياة والحواشي الخمسة واضدادها  
 وكل عرض في وقت يعقبه عرض اخر في الوقت الثاني اما مثله لتبقى  
 صورته الحاصلة منه ومن مماثلة حال بقا صورته وهكذا واما  
 ما يقرب منه نمو وتلاشي واما ما يخالف في حال انعدامها  
 وكل هذا الاعراض حادثة والاجرام ملازمة لها وملازمة الحادثة  
 حادث يعني ان الاجرام الملازمة للاعراض الحادثة مثلها واقصر  
 المؤلف على الحركة والسكون لان معرفة ملازمة الجرم لها ضرورة  
 لكل عاقل فان قلت اذ اتقرر ان الدلال على وجود الموشر على  
 متوقفه على اقامة الدليل على حدوث الاثر الموقوف على الشيء  
 ان يكون متأخرا عنه فما بال المؤلف عكس فالجواب كلامه انما توجه  
 بالمقصد الاول الي اقامة الدليل على وجود الموشر اذ المقصود هنا  
 اقامة الدليل على وجود الموشر بل على ما تقدم من الصفات وما كان  
 لا يتم الا باقامة الدليل على حدوث الاثر اتبع به وحاصله الاستدلال  
 بحدوث احد المتلازمين على حدوث الآخر وهذا الدليل ينبغي عدم  
 على سبعة اصول الاول اثبات زائد على الاجرام تنصف به الثاني  
 ابطال قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله عدم لتقديم الرابع  
 ابطال كونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم القديم السادس  
 اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد السابع اثبات استحالة  
 حوادة الاول لها ودليلها باختصار اما الاول وهو اثبات زائد  
 على الذات فهو ضروري لان كل عاقل يحجز في ذاته معاني زائدة  
 عليها واما الثاني وهو عدم قيامه بنفسه والثالث وهو عدم انتقاله

ولا شيء  
 اي تنصف الحاشية  
 الاخص يصغر

لكن

له



فلانه لو قام العرض بنفسه او انتقل لادى الى قلب الحقائق  
 فان الحركة مثلا هي انتقال الجوهر فلو انتقلت هي او قامت بنفسها  
 لادى الى القلب الحقيقة وهو بين واما الرابع وهو الكون والظهور  
 فلانه يودي الى اجتماع الضدين لان الجسم اذا تحرك مثلك والكون  
 كما من فيه حالة حركة اجتمع ضدان في محل واحد واما الخامس  
 وهو استحالة عدم القدم فلانه لو انعدم لكان وجوده جائزا والجائز  
 لا يكون وجوه الاحداث واما السادس وهو عدم انكسار الاجرام عن  
 ذلك الزايد فهو ضروري لا يعقل كون الجسم منكسرا عن كونه متحركا  
 ساكنا مثلا واما السابع وهو استحالة حوادث لا اول لها فنقول لما  
 كان كل فرد منها حادثا في نفسه فعدم جميعها ثابت في الازل هذه هي  
 تحصل لكل الغرض منها بتقريب ووجه انتفاء حدوث العالم على هذه  
 السبعة ان دليلك راجع الى الاستدلال بحدوث احد المقتل من  
 على حدوث الاخر احتجنا الى زائد على الذات ولي حدوثه نستدل  
 به على حدوث ملازمة والى كون الاجل لا تنقل عنه لثبت الاستدلال  
 حتى يلزم من حدوث احدها حدوث الاخر واجتبا الى اثبات استحالة  
 حوادث لا اول لها لكن الاصل الثاني وهو حدوث الثاني بيني على  
 ابطال الكموت والظهور وابطال قيام المعنى بنفسه وابطال انتقال  
 له واثبات استحالة عدم القدم فهذه اربعة والثلاثة الاول والخم  
 سبعة وانظر الوسط وشرحها ولا بد فقد اجاد غاية وبين الميكنة  
 غاية البيان فان قلت ندعي ان من العالم موجودا ليس بجوهر  
 والا عرض فادليلكم على حدوثه فالجواب ان العالم منحصر في الجواهر

والاعراض

والاعراض فادليلك ان لو كان منه مما ليس كذلك لزم ان يشارك  
 الله في التنزيه عن الجوهر والاعراض وهو اخصر وصفه المشار  
 في الاخصر توجب للمشاركة في الاعم فيكون الها ويرهان الوجدانية  
 بنفسه الا ان هذا الدليل ضعيف والتحقيق عند المفترج الوقف عن  
 اثباته ونفيه ودليل حدوثه على تقدير وجوده انه لا يجوز ان  
 يكون الها ليرهان الوجدانية واذ لم يكن الها فقد دلت السنة  
 وانعقد الاجماع ان القديم واحد وهو الله تعالى وصناته فلا حرم  
 يكون حادثا والله تعالى الموفق للصواب فاي حجة نفسية  
 الاستدلال بحدوث الجوهر قيل طريقة الخليل صلوات الله عليه  
 حيث قال لا احب الاقلين وحيث راي القمر فوق الافق بعد  
 كونه تحت علم انه متغير وكل متغير حادث فعلم انه حادث  
 وكل حادث يجب ان يكون له صانع كما يشهد به البديهة  
 والاستدلال بالاعراض مقيسة الى محلها طريقة الكلمة صلوات  
 الروح عليه حيث قال ربنا الذي اعطى كل شي خلقه ثم هدى آي  
 ايم اعطاه صورته الخاصة وشكله المعين المطابق للحكمة والمنفعة الموقوفة  
 به واما بطريق الجيب صلوات الله عليه فالشهود والعيان حيث اجتمع لله  
 بحضرة قاب قوسين حيث لا كيف ولا اين قال المؤلف نفعا الله به في  
 شرح الوسطي قال بعض الائمة من حقق حدوث العالم باصوله  
 وعرف كيف يستدل به على وجود مولا ناجل وعز وعرف كيف  
 يستدل به على ما يجب في حقه تعا وما يستحيل وما يجوز فهو  
 عين الراستبين في العالم ومما يرفع في الجنات درجات عالية فله



سبحانه الحمد والمِنَّة على هذه النعمة انتهى ولما ذكر دليل حدوث  
 الاجرام بحدوث الاعراض ذكر هنا حدوث الاعراض فقال  
 ودليل حدوث الاعراض **مشاهدة** معانية **تغير** لان المعاني  
 قد تشاهد وقد قال العلامة السعدان البصري يدرك الحسن والقيح  
 من عدم الوجود ومن وجود الوجود ومن سقم الى صحة ومن  
 صح الى سقم وما بينهما هو متقارب لهما الى غير ذلك **تم**  
 واما الدليل النقلى على وجوب وجوده تعالى فقولته تعالى ذلك باذنه  
 هو الحق اية الثابت الوجود ولما فرغ من برهان الوجود شرع في  
 برهان القدم فقال **واما برهان** اي دليل **حجج القدم**  
 الذاتي له تعالى فلا شبهة تعالى الواجب له الوجود السابق برهانه ولا  
 تعالى لو لم يكن سبحانه وتعالى قديما قديما واجبا ذاتيا لا يتصور في  
 العقل عدمه بوجه من الوجوه **كان** حاد ثانيا يجوز في حقه الوجود  
 والعدم فيفتقر الى محدث اي فاعل وان كان المحدث  
 كذلك فيحتاج الى محدث اخر ويلزم فيه ما يلزم في الذي قبله من  
 الافتقار الى محدث اخر وهما **فيلزم** بذلك **اما البرهان** حقيقته  
 توقف الشيء على نفسه مرتبة او مراتب ان كانت المدة منحصر  
 او التسلسل ان لم يكن منحصر حقيقته التسلسل هو ترتيب امور  
 غير متناهية واسمااتها ظاهرة وذلك جمع بين لاث الدور  
 يلزم عليه تقديم كل محدث على تايخيره ومنه وذلك جمع بين  
 المتناهين كماله وان التسلسل يودي فراغ مالا نهائية له  
 وذلك لا يعمل واذا استحال الحدوث على مولد ناجل وعز وجب

له القدم وهو المطلوب فابدية كثر اما يستعمل المتكلمين هلم  
 حرا قال عياض في المشرق وقال ابن التتاري في معنى هلم  
 افضل وجري من الجري وهو ترك الابدل والغنى ترمي والمعنى سيرا  
 وثبتوا في سيرة وانتصاب حرا على الثلاثة اوجه المصدقاتهم  
 قالوا هلم حرا واجرا والحال والتميز تمة واما الدليل النقلى  
 على وجوب قدمه تعالى فقوله تعالى هو الاول والآخر  
 وقوله صلى الله عليه وسلم انت الاول فليس قبلك شيء ولا  
 الاخر فليس بعدك شيء الحديث كما في سنن الترمذي ولما  
 فرغ من برهات القدم شرع في برهان البقاء فقال **واما برهان**  
 اي دليل **وجوب البقاء** الذي له تعالى الذي لا يتصور في العقل  
 عدمه بوجه من الوجوه فلا شبهة لو لم يكن تعالى الواجب له القدم  
 السابق برهانه ولانه تعالى **لو لم يكن** اي لو صح وجاز ان  
**لم يبق** اي يطرأ عليه تعالى اخر العدم اي الفناء بعد الوجود  
**لا يتقاعنه** ولا القدم الواجب له تبارك وتعالى حين الحق  
 العدم وانتفاء القدم يصح اي يكون جائزا يصح في العقل وجود  
**وعدمه** ومما تلا ما سواه لا واجبا تعللا له الجائز لا يكون وجوده  
 متصورا في العقل الاحتمال اي موقفا بالعدم كيف يا عجب يكون  
 تعالى حادثا وقد سبق في البرهان السابق وجوب قدمه تبارك  
 وتعالى فاذا يجب بقاؤه كما وجب قدمه حل وعلا وكيف استفهام  
 على جهة الانكار والتعجب وابطال لدعوة الخصم **تتم** واما الدليل  
 النقلى على وجوب بقائه تعالى فقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه

نت

كان وجوده  
 كونه وجوده  
 ونعالي كونه



وقوله تعالى من عليها فان ويبقى وجه ربك ولما فرغ  
من برهان البقاء شرع في برهان مخالفته تعالى للحوادث  
فقال **فاما برهان** اي دليل وجوب **وجوب مخالفتي** اي عدم مماثلته  
تعالى بوجه من الوجوه **للحوادث** المنزوعة في الحيوان  
والزواني والمكاني من الاجرام المفتقرة الى المؤثر ابتداء  
بتدء او بقاء اللازم لها خسر منها مادامت من كنه  
كانت او بسيطة ومن الاعراض المفتقرة الى الذات  
والمؤثر مع عدم بقائها زمانين **فلا** تعالى الوجوه  
البقاء السابق برهانها ولانه تعالى **لعل** ماثل تعالى اي  
شابه شيئا اي بعضا منها اي من الحوادث ولو بوجه  
في ذات او في صفاته او في افعاله **كان** حادثا والحوادث اما  
ان يكون جها متخيرا للتركيب قابلا واما جها  
مركبا يصح انقسامه تعقلا واتصاله وانفصاله متقرا  
ومتوقفا واما عرضا لا يبقى زمانين ويفتقر الى فاعل  
وذات ويقوم متصلا الى غير ذلك مما هو لازم للحوادث  
فلو اتصف بشيء من لوازمها **كان** مثلها تنزهت  
ذاته العلية وصفاته المرفوعة وافعاله المنزهة وماله  
عن مثلها كيف يعجز ان يصور ذلك وقد سبق في البرهان  
السابق وجوب قدمه الذاتي وبقائه السرمدي **تتممة** واما  
الدليل الثقل على وجوب مخالفته للحوادث قوله تعالى  
ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. ولما فرغ من برهان

مخالفت

مخالفته للحوادث شرع في برهان قيامه تعالى بنفسه فقال **فاما برهان**  
اي دليل وجوب قيامه تعالى بنفسه اي استغنائه مطلقا  
عن كل ما سواه **فلا** تبارك وتعالى الواجب له مخالفته تعالى للحوادث السابق  
برهانها سواء ذات العلية ولانه تعالى **لو** احتاج اي افتقر الى محل اي ذات  
اخرى يقوم بها سواء ذات العلية **كان** تعالى صفة لتلك الذات واذا كان  
صفة لتلك الذات لم يكن بالالوهية اولى من محله بل محله اول بها وان  
انفردت الصفة بالالوهية وان ان انفردت الصفة بالالوهية واحكا  
من كونها علمية بكل معلوم قادرة على كل ممكن مربية بكنه  
حية الى اخر صفات الله تعالى والمجد الذي قامت به لم  
يتصف بشيء من ذلك لزم ان يجوز قيام الصفة بمحل  
ولا يتصف ذلك المحل بحكم تلك الصفة وذلك محال والى هذا  
اشار المؤلف بقوله **والصفة لا تنصف بمكان** **المكان** هو القدر  
والارادة والعلم والحيوة والسمع والبصر والكلام **ولا** بالصفات  
**الغير** السبع المتقدمة ايضا وهي تعالى كونه قادرا ومريدا  
وعالما وحيا وسميعا وبصيرا **ومثلا** لانه لو اتصف  
بها او باضدادها لصح قيام الصفات بالصفات واستغنت  
بذلك عن الذات وذلك محال لان صفات المعاني لا تقوم  
بنفسها ولا تقوم بها مثلها اذ لو قبلت ان تقوم لزم ان  
لا تعري صفة عما تنقله من الصفات كالذوات اذ انقل  
نفس لا يتخلق وذلك يستلزم دخول ما لا نهاية له في الوقوع  
لان الصفة القائمة هي القابلة للاتصاف بالصفات ثم تنقل



السلام الى تلك الصفات القائمة بها فيلزم فيها ما لزم فيما قبلها وهما جزا  
ودخول ما لا نهاية له في الوجود محال فقيده الصفة اي بنفسها او  
بمثلمها محال ومولانا جل وعز تجب ان تصافه بها اي بصفات المعاني  
وبالصفات المعنوية وسياتي برهانها ان شاء الله تعالى فليس بصفة  
في نفسه ولا صفة لغيره ويلزم ان يكون تبارك وتعالى انا عليه  
موصوفة بالصفات القديمة القدسية واما برهانه وجوب  
استغنايه تعا عن الجزء الثاني من القيام بالنفس وهو الاحتياج  
الي المخصص بكسر الصاد وهو الفاعل فلانه تعا لو احتاج اي  
افتقر الي مخصص اي فاعل كان تعا حادثا اي مسبوقا بالعدم لكون  
يتصور ذلك اعجابا وقد قام البرهان القاطع على وجوب قدمه  
الذاتي وبقيائه لا بد في فليس بجادث تعا بل هو المحرث لكل ما سواه  
فافتقر اليه ابتداء اي في حالة خروجه من العدم الى الوجود  
ودواما اي في حال بقاءه الجرم خلق له عرض البقا واذا اراد فنا  
الجرم خلق له عرض الفناء فقد تبين لك بهذا البرهانين القاطعين  
وجوب استغنايه تعا عن المحل والمخصص وثبوت الغنا المطلق  
له تعا عن كل ما سواه فان قلت لا ي شي اتى المؤلف رحمه الله  
تعا للقيام بالنفس ببرهانين فالجواب لما كان اللازم الاحتياج الي  
المخصص اي ببرهانين فافهم فان قلت لم خصص المؤلف رحمه الله  
تعا البرهان بذكر الصفات المعاني والمعنوية دون النفسية  
والسلبية فالجواب كما قاله المؤلف في شرح صغيري الصغيري وانما  
خصصنا البرهان بالصفات المعاني والمعنوية لانها هي التي تقوم  
بموضعها

وان الله اذا اراد  
ابقا

بموضعها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له في الوجود اما الصفة  
النفسية فهي راجعة الى حقيقة موصوفها ولا تسلسل لها واما  
الصفات السلبية فلا وجود لمعانيها في الخارج فلا يلزم من تقديم تسلسلها  
دخول ما لا نهاية له في الوجود ولهذا الانتصاف بهذين النوعين مشتر  
بين الذات والصفات ولهذا توصف الذات العلية والصفات المعاني  
القائمة بها بالوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والوحدانية  
ستمه واما الدليل النقلي على وجوب قيامه تعا بنفسه فقوله تعا  
يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد وقوله تعا  
الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد والصمد هو الذي يحتاج  
اليه غيره وما فرغ رحمه الله من برهانه قيامه تعا بنفسه شرع  
في برهانه الوحدانية فقال واما برهان اي دليل وجوب اي حقيقة  
الوحدانية تعا في ذاته وصفاته وافعاله الممتنع بها التركيب في ذاته  
والمثل لها والصفات ووجود موثر معه في فعل من الافعال  
فلانه تعا الواجب له القيام بالنفس السابق برهانه ولانه تعا  
لو لم يكن تعا وحدا وحده يقتضي بهما ما ذكر كثر من مشابهه ذاته وصفاته  
للحوادث وان لا يوجد اي ان لا يخلق شي من العالم اي الحوادث اذ لو كان  
له تعا ثاني لا يحصر شأنهما اما في التوافق والابتلاف واما في التعا  
والاختلاف على كل الامر من تمتنع وجود شي من العالم وبيانه في الايتلا  
والتوافق هو اما ان يتوافقا على ان يكونا موثرين لكل اثر او يكون  
لكل منهما اثر مخصوص ويلزم من ذلك انتفاء عموم تعلق قدرته  
وارادته وان يفتقر اليه كل ما سواه واذا انتفى انتفت الاول

رض  
مكانها

ف

هية



تين

انتفاء ايجاد شي من العالم ويمتنع في الشيء الاول اجتماع قدرتين مؤثر  
على اثر واحد ويبان في الاختلاف والتعارض انه يجوز ان يبرر احدها  
شيئا والاخر ضده الذي لا ضده غير حركة زيد وسكونه مثلا  
ويمتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما فلا يكون كل منهما اليا  
للزوم محققا حينئذ اي حين وجود ثبات معه فيمتنع وجود ثبات معه فيمتنع  
وجود شي من العالم واذا امتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما تعين  
وقوع احدهما فيكون مريده واحدا وهو الله تعالى فان قلت ندعي  
انها اتفاق على انتقام العالم بينهما واحدها ينفرد بتدبير العلوي ولا  
خر بتدبير السفلي فلا يلزم التمايز لا باتفاق ولا باختلاف فالجواب  
ان تقول هل يترك كل واحد منهما مقدور للاضرار لا فان كان الاول  
عاد للزوم وان كان الثاني لزم استحالة ما علم امكنه وهو محال  
لما فيه من قلب الحقائق ومنه انه لو كان معه تعالى ثبات لزم ان يكون  
وجوب الوجود مشتركا بينهما فيلزم انصاف كل واحد منهما  
بصفات تميزه عن مثله والالم يتحقق التعدي وفلك الصفة  
لا جائز ان تكون واجبة لاستحالة امتياز احد المثلين بصفة وا  
جبة عن مثله فيلزم ان تكون جائزة وذلك يستلزم افتقارها  
الى الفاعل المخصص فيلزم حدوث الاله في الزوم انصافهما  
بالصفة الحادثة وقال لزم الحادث كان حادثا صرفة ومنه  
انه لو تعدد الاله فاما الى غير نهاية فيلزم دخول ما لا نهاية له  
في الوجود وهو محال واما الى نهاية فيلزم الاحتياج الى المخصص  
ويلزم الحدوث والاله لا يكون الا قديما فتعين وجوب

انفراد

انفراد مولانا جل وعز بالوحدانية في ذاته وصفاته وافعاله وهو  
المطلوب وبهذه تعرف ان لا تأثير لقدرة في شيء من افعالنا  
ولا لزم ما تقدم بل الاعتقاد الصحيح ان الله تعالى خالق لعباده  
قدرة على افعالهم الاختيارية تقارنها ولا تؤثر فيها وانما المؤثر هو  
الله تعالى وحده والقدرة توجد الافعال الاختيارية عندها لانها  
كالنار بالنسبة الى الاحراق والله الموفق واعلم ان المذهب في  
افعال العباد ثلاثة مذهب الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة  
والافعال كلها موجودة عندهم بالقدرة الالهية من غير مقارنة  
لقدرة حادثة ومذهب القدرية وهو ان العبد يخضع افعاله  
على وفق ارادته بالقدرة الحادثة تقولوا او مباشرة ومذهب اهل  
السنة وهو ان الموجد بافعال العباد هو الله وحده غير ان  
الاختيارية منها تقارنها قدرة حادثة من غير تأثير لها فيها  
اصلا وانما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما جده من الفرق الضروري  
بين حركة الاضطرار وبين حركة الاختيار ولا فرق بينهما  
بعد النظر التام الاكون الاختيارية مقرونة بقدرة حادثة تخص  
بها صاحبها يسمى الفعل عليه بخلاف الاضطرار وعن تعلق  
هذه القدرة غير اهل السنة بالكسب وهو متعلق التكليف  
الشرعي وامارة على الثواب والعقاب شرعا ولا خفاء في  
بطلات المذهب الاول لما فيه من حجة الضرورة والثاني  
لما عرفت من برهان الوحدانية فتحقق مذهب اهل  
السنة بين هذين المذهبين الفاسدين فهو قد خرج



من بين فريث ودم لبنا خالصا سايف اللثا ريبين **ثمة**  
واما بدليل النقل على وجوب الوجدانية فبقوله تعالى وما كان  
معه من اله اذا الزقه كل اله بما خلق ولعل بعضكم على  
بعض سبحانه الله عما يصفون والهكم اله واحد لا اله الا  
هو الرحمن الرحيم وطافرخ من برهان الوجدانية وهي  
اخر الصفات السلبية شرع ببرهان على صفات المعاني  
ويدل بالقدرة واخواتها فقال فما برهان اي دليل وجوب انصافه  
تعالى بالقدرة الازلية المتاني بها ايجاد كل شيء والارادة الازلية  
المخصصة لكل شيء والحياة الازلية التي لا تتعلق بشيء سوى  
ذات الحي يعني وكذا يكونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا  
فلا اله تعالى الواجب له الوجدانية السابق برهانها ولانه  
تعالى لو انتفى شيء منها لزم انصافه تبارك وتعالى بصنوها ولا  
انصف بصنوها تقديس لما وجد شيء من الحوادث للزوم محرم له  
توقف وجود الشيء دينا واخرى على القدرة والقدرة  
على الارادة والارادة على العلم والعلم على من تقوم به الحياة  
اذ هي شرط في انصافه تعالى بكل صفاته ويلزم من  
انتفاها انها ليست بواجبة لذاته وقد تقدم بيان وجوبها  
له المستنع به جوازها واستحالتها لما يلزم على ذلك من  
النقصان المنافي للكمالات المحققة فان قلت لما جمع  
المؤلف رحمه الله تعالى هذه الصفات في برهان واحد  
فالجواب انما جمعها لاجل الاتحاد اللازم على نفى كل واحدة

دث منها وهي نفى وجود شيء من الحوادث وتوقف وجود الحوادث  
عليها فيفتقر على الوجه الاول وهو اتحاد نفها في اللزم  
بيات الملازمة بين نفى كل واحدة منها او شيء من لوازمها  
وقومها وقد علموا بقاؤها ونفى وجود شيء من الحوادث  
لاستحالة وجود المتوقف عليه واعلم ان هذا البرهان  
الذي ذكره المؤلف في اصل العقيدة يوضح منه اربعة امور  
وجود هذه الصفات ووجوب القدم والبقا لها ووجوب  
وحدتها ووجوب عموم التعلق المتعلق منها وقد اشار  
في اصل العقيدة الى ان البرهان الذي ذكره هو لهذه  
المطالب الاربعة اما الوجود والوجوب والقدم والبقا  
والوحدة فقد اشار اليها بقوله وجوب انصافه تعالى  
بالقدرة اذ الوجوب لهذه الصفات يستلزم وجودها  
وقد علموا بقاها ووجدتها واسار الى المطلب الرابع  
وهو عموم التعلق المتعلق منها بالالف واللام التي  
ادخلها على صفة القدرة وما بعدها من الصفات  
فانها للعهد والمعهود الصفات الذي فسر تعلقها  
فما سبق وبالله التوفيق **ثمة** واما الدليل النقل  
على وجوب انصافه بالقدرة والارادة والعلم والحياة  
فبقوله تعالى قل هو القادر وهو على كل شيء قدير وفي  
الارادة قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء والرحمة



هي الإرادة وملزومها قاله الامام البصري وفي العلم قوله تعالى  
عالم الغيب والشهادة وهو بكل شئ عليم وفي الحسوة قوله  
تعالى لا اله الا هو الحي القيوم وطافرخ من يبرهان القدر  
واخوانها شرع في يبرهان وجوب السمع له تعالى والبصر  
والكلام فقال اما براهات اي دليل وجوب السمع له تعالى  
والبصر والكلام يعني وكذا كونه تعالى سميعا وبصرا  
ومتكلما فالكتاب المنزل على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم للاعجاز المتعدد بتلاوته والمراد به القرآن  
والسنة المحققة عن النبي المرسل والاجماع المحرر لعلماء  
الاسلام والمسلمين الذين على قولهم يقول اما الكتاب  
فقوله تعالى ليس كمثله شئ وهو السميع البصير وقوله  
تعالى وعلم الله موسى تكليما واما السنة فقوله صلى  
الله عليه وسلم ايها الرفعوا علي انفسكم فانكم لا تدعون  
اصما ولا اعمى ولا ابصما ولا غيايا ولكن تدعون سميعا  
بصيرا متكلما وهو موصى واما الاجماع فقد اجمع السلف  
الصالح قبل ظهور البدع على وصفه تعالى بالصفات  
الثلاث واما عموم التلخيص لهذه الصفات وتنزيل الكلام  
عن الحرف والصوت والتقديم والتأخير والكلية  
والبعضية وسائر انواع التغيرات وتقديسه عن  
جميع لوازم صفات المحدثات فهو بالعقل قطعاً  
فان قلت اثبات الكلام بالدليل السمي دورا يلزم توقف

علي

علي صدق الرسول الاتي به وهو علي المعجزة وهي على ثبوت الكلام  
بناء على ان دلالتها على صدق الرسول وضعية كما اختاره  
البعض لتنزيلها منزلة قوله صدق عبدك فيما يبلغ عن ذلك  
دور واجب بامتنانها عقلية او عادية وعلى شئ منها  
بمنزلة الوصفية فلما ان كلام الله تعالى ثابت باخبار الرسل  
والعلم بصدق الرسل لا يتوقف على العلم بكونه متكلماً لانها علمنا  
انه لا يجوز ظهور المعجزة على يد الكذاب علمنا صدق سواء علمنا  
كلام الله اولم نعلمه واعلم ان عقايد الايمان بالنسبة الى الا  
ستدلال على اربعة اقسام قسم يستدل عليه بالدليل العقلي وهو  
ما يتوقف عليه دلالة المعجزة كالقدرة والارادة والعلم والحيوة  
وقسم يستدل عليه بالدليل الشرعي وهو كل ما لا يتوقف  
عليه دلالة المعجزة ويرجع الي وقوع جازين كاحوال الاخرى جملة  
وتفصيلا وقسم يستدل عليه بالدليل العقلي والشرعي والحق  
الدليل الشرعي فيه اقوى وهو ما لا يتوقف عليه دلالة المعجزة  
ولا يرجع الي وقوع جازين كالسمع والبصر والكلام وقسم يختلف  
هل هو من الاول اي لا يثبت الا بالعقل او من الثالث اي يثبت  
بالسمع وبالعقل كالحداينة فانه يختلف هل يكفي فيها السمع  
بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها في علم الناظر ولا بد  
من العقل مع تقدير الشريك واما الدليل العقلي على وجوب  
السمع له تعالى والبصر والكلام وكونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلماً



فهو قول وايضا مما يعقل انه لو لم يتصف بها انضافا ذاتيا وجوا  
لزم ان يتصف سبحانه باضدادها المعلوم كل منها من مقابلة  
وهي اي اضدادها نقايص تناف كماله ونقايس بضمته واحدة  
لانه ممنوع من الصرف اذ هو جمع لا نظيره في الاحاد والنقص  
عليه تعكس لا يتصور جواره في حقه سبحانه فانه تعا لو انصف  
بالنقيض لزم احتياجه حينئذ الى من يدفع عنه ذلك النقيض  
ويوجد له الكمال وذلك يستلزم حدوثه تعا لان القابل للحادث  
ما حادث وايضا العاصف تعا بشي من تلك النقايص لزم ان يكون  
ه بعض مخلوقاته اكمل منه لسلامة كثرة من المخلوقين منها وسجل  
ه ان يكون المخلوق اشرف من خالقه تعا وتقدس عن ذلك ولما  
ه انتهى الكلام عن الواجبات والمستحيلات شرع في ذكر الجائزات فقال  
واما برهات اي دليل كون فعل الممكنات اي ايجاد الكائنات التي يصح  
في العقل وجودها وعدمها لذاتها او تركها اي بقاؤها على عدمها  
حسب ارادته واختياره سبحانه جائز في حقه تعا لا مستحيل  
ولا واجبا لانه سبحانه لو وجب عليه تعالى شئ منها كالصلاح لها  
والاصح في حقها وتدريب عايبها واثابه مطيعها وارسال  
رسولها الي غير ذلك مما تقدم عقلا اي لا يتصور عدمه في العقل  
واستحال عليه تعا عقلا اي لا يتصور وجوده في العقل لا نقاب  
الممكن اي ذلك الشئ الذي يصح في العقل وجوده وعدمه واجبا  
اي لا يتصور في العقل الوجود او مستحلا اي لا يتصور في  
العقل العدم وذلك الا نقاب لا يفكر بظهوره لا متناع

انقلاب الحقايق فان قلت لا يلزم من وجوب وجوده او وجوب  
استحالته وللبالحقايق اذ يدعي الخصم مثلا انه ممكن لذاته واجب  
لعارضه ومستحيل كذلك والعارض المصلحة التي في فعله وتركه  
وبالحكمة فالوجوب العارض لا ينافي الامكان الذاتي فلجواب  
انه لم يتبين يكون وجوبه او استحالة عارضه وجه يضم فتعين  
حالة علي الوجوب والاستحالة الذاتيتين ومح يلزم قلب الحقايق  
وبيان عدم ظهور وجه يصح ان تلك المصلحة التي ادعا الخصم  
انها مسبب الوجوب او الاستحالة مسببة على اصل فاسد وهي  
الحسين والتصح العقليات والمبني على الفاسد فاسد قطعاً وما فرغ  
الهيئات وما يتعلق بها شرع في السوات وما يتعلق بها فقال  
واما الرسل الموبدين والمعجزات من الله تعا عليهم الصلاة والسلام  
ما دام الكوام قال المولف رحمة الله تعالى في شرح صفير الصفير  
هذا هو الج الثاني من الايمان لان الايمان مركب من جزئين احدهما  
الايمان بالله تعا وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب  
له وما يستحيل وما يجوز والثاني الايمان بالرسول عليهم الصلاة  
والسلام وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب لهم بحسب  
وما يستحيل وما كان الجزئي الثاني موقوفا على الجز الاول  
وانما يعرف ويحصل بعد معرفته قدم اغنا الكلام على  
الجز الاول قبل الكلام على الجز الثاني انتهى وهو معنى  
قول بعضهم انما قدم هذا واخر هذا لان ثبوت السوات  
فرع ثبوت الالهيات والرسول جمع رسول فعول نادى



مؤخودا ما من الاسترسال وهو التتابع كما في جاء الناس  
 رسالا اذا تتبع بعضهم بعضا كانه الزم تكريم التبليغ والزم  
 الامة اتباعا وما من الرسالة وهي لغة السفارة وشرا  
 سفارة انسان حر ذكر بالغ بين الله تعالى وبين اولي التكليف  
 من خلقه اصطفاة الله تعالى ليبلغهم عنه ما ارسله به اليهم  
 ليترجم بها عنهم من الاحكام التي امره الله تعالى بتبليغها اليهم <sup>ليترجم بها عنهم</sup> <sup>عليهم</sup> <sup>فما قصر عنه</sup>  
 من مصالح الدنيا والاخرة سواء كان كتابا او لا وكذلك كثر  
 الرسل وقلت الكتب فان الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر والكتب  
 مائة واربعة وخمسة والنبى بهم ودونه انسان بالغ حر ذكر من  
 بني ادم اوحى اليه امر بتبليغه ام لا فهو اعم مطلقا على الاصح  
 من الرسل فان قلت اي فائدة في ذلك غير النبى صل الله عليه وسلم  
 من الرسل مع ان الايمان به وبما جاءه يتضمن الايمان بهم  
 قلت فائدة زيادة البيان التي تحصل بالتفصيل الذي هو المطلق  
 في عقايد الايمان ثم النبوة والرسالة ليستا ذاتا ولا صفاتا  
 ولا مكتسبة للنبى فلو كانت ذاتية لما عقل بدونها حقيقة حقيقة  
 النفس هي التي لا تعقل الذات بدونها ولو كانت مكتسبة لا  
 كتبها الله كل من يسعى في تحصيل وانما هي فضل من الله تعالى  
 بها من شاء وليس مجرد الوحي هو عين النبوة فلو كان كذلك  
 لكان كل من اوحى اليه نبيا فهو اوحى اليها وليست بنبوة وكذا  
 الرجل الذي وقف على مدرجته ليروي اخاه في الله فقال له جرت  
 ان الله يعلمك ان يحبك لحبك اخيك في الله وانما النبوة هي

اجاد الله تعالى لبعضه عبدا يحكم انشاء الله واعلم ان الناس في تفضيلهم  
 الانبياء على ثلاثة اقسام مفراط ومفرط وهما هالكان ومتوسطا وهو  
 الناجي بعون الله تعالى وبعث الرسل عليهم الصلاة والسلام من الجائزات  
 عند اهل السنة واجبه المعتزلة على اصلهم الفاسد بوجود  
 مراعات الصلاح والاصلاح وحالة البراهمة لاجل التحسين والتقبيح  
 العقليين ولا غبار في هو سبهم وكفرهم ودليله ان البعث فعل من  
 افعل الله تعالى وقد عرفت انه لا يجب عليه تفعل ممكن ولا تركه  
 ونحن مكلفون بمعرفة الرسل عليهم الصلاة والسلام لا يتم  
 ايماننا الا بذلك ولا يحصل لنا الايمان الا بمعرفة ما يجب لهم  
 وما يستحيل وما يجوز فيجب في حقهم ثلاث صفات لا يتصور  
 في العقل جوازها ولا استحالتها وهي الصدق لهم وهو  
 مطابقة الخبر لما في نفس الامر وافق الاعتقاد لقوله النبي  
 لا اشر لقدري العبد او لا كان يصدر ذلك القول من القول  
 بحق اهل السنة على سبيل التحفي لبدعته واورده على الحد  
 لزوم الدور باخذهم الصدق في حد الخبر حيث قالوا الخبر  
 ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ويجاب بان التعريف  
 المذكور لفظي وقد صرحوا بان التعارض في اللفظ لا  
 يرد عليها الدور فافهم و الصفة الثانية من الصفات  
 الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام الا  
 فهم وهي حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة ولو في حال  
 الصغر من التلبس بمنهي عنه نهى تحريم او كراهة وهي



صاحبها امينا للامن في جهته من المخالفة لما احمله واجبي  
به والصفة الثالثة الواجبة لهم عليهم الصلاة والسلام  
تبليغ ما ابي الذي امروا بتبليغه الخلق من الاحكام الشرعية  
اعتقادها كانت او علميا وغيرها على المناطات المرضية للاجماع  
على عصيتهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ ولو في وقت  
الخوف وتبليغه للخلق هو ايصاله اليهم باقوالهم وافعالهم  
وسكوتهم وما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى شروطا عقلية للنبوة  
وشروطها الشرعية والعادية البشرية والذكورية ومالك  
العقل والذكاء وقوة الرأي ولعوق الصبا كعيني يحيى عليهما  
الصلاة والسلام والسلامة عن كل ما ينفر عن الاتباع حين  
النبوة ومنها كونه اعلم من جميع من بعث اليهم باحكام الشرع  
المطبوع بها اصلية وفرعية واختلفوا في اشتراط البلوغ مع  
التفاهم على جواز ان يبعث الله نبيا صغيرا لكنهم اختلفوا في  
الوقوع وعدمه فذهب الى الاول الفخر الرازي مستندا لايتي  
يحيى وعيسى عليهما الصلاة والسلام ومنعه ابن العربي واخرون  
وتأولوا الايتين على انهما اخبار عيسى عليهما حصوله  
لا عن ما حصل لهما بالعقل والله اعلم واعلم ان هذه  
الثلاثة لا تعتقد انها الفاظ مترادفة يستغني باحدها عن  
الاخر ولكن في ذلك تفصيل وبيان التفصيل ان يقال فالواجب  
الاول يزيد على الامانة يمنع الكذب سهوا ويزيد على  
التبليغ بمنع الزيادة على ما امروا بتبليغه عمدا ونسيانا

وتزيد

وتزيد الامانة على الصدق بمنع وقوع المخالفة في غير التبليغ  
كذب اللسان وعلى التبليغ بمنع المخالفة في غير التبليغ وتزيد  
التبليغ على الصدق بمنع المخالفة في غير التبليغ ترك شي  
ما امروا بتبليغه عمدا او نسيانا مع لزوم الصدق فيما  
بلغوا من ذلك وتزيد على الامانة بمنع ترك شي مما امر  
بتبليغه نسيانا ولا يخفى عليك بعد هذا ما تشترك فيه  
الثلاثة وما يشتركون فيه اثبات منها دون الثالث وما  
يزيد كل واحد منها على مجموع الباقيين ثم شرع في ثانيا قسا  
الحاكم العقلي المتعلقة بالرسول عليهم الصلاة والسلام  
فقال وسنميز في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضراد هذه  
الصفات اي لا يتصور في العقل وجود شيء من اضراد الصفات  
الواجبة لهم المذكورة آنفا و مراده بالصفة هنا لغة واصطلاحا  
لان الصفات وجودية وهي اي الاضراد الثلاثة ايضا الاول الكذب  
ضد الصدق لغة واصطلاحا وهو عدم مطابقة الخبر لما في نفسه  
الامر مخالف الاعتقاد كقول المعتزلي الصمد يخلق افعاله الاختيارية  
او لا كان يصدر ذلك القول من النبي بحضرة اهل الاعتراف  
على سبيل التحفي لست والضم الثاني الخيانة ضد الامانة لغة  
 واصطلاحا وتحصل بفعل شيء مما ابي الذي نهى عنه نهى تحريم  
كفية ونظر الى اجنبية وما اشبه ذلك او نهى كراهية  
كقراءة القرأت في الركوع والسجود مثلا والضم الثالث  
كتمان شيء عن الخلق مما امروا بتبليغه للخلق



للمكلفين ضد التبليغ لغة واصطلاحاً ولو جاز عليهم كتمان  
 شيء لكانت رؤسهم الاعظم صل الله عليه وسلم وعليهم قول تعالى  
 وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله احق ان  
 تخشاه كيف وقد انزل عليه بالها الرسول بلغ ما انزل اليك من  
 ربك رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة  
 بعد الرسل وكتما البعض مفوت لا قامة الحجة ولا شك في  
 جواز الاغما عليهم لانه مرض والمرض يجوز عليهم بخلاف  
 الجنون قليله وكثيره لانه نقص ويلحق به العمي ولم يعم نبي  
 قط ولم يثبت ان شعباً كان ضريراً ويعقوب انما حصلت  
 له عشاوة وزالت واما السهو فهو ممتنع في الاخبار البلاغة  
 وغيرها كالاقوال الدينية الانشائية ويجوز في الافعال البلاغية  
 وغيرها واما النسيان فهو ممتنع في البلاغية قبل تبليغها قولية  
 كانت او فعلية واما بعد التبليغ فيجوز نسيان ما ذكر عليهم  
 لحفظه بعد التبليغ وجوز خطئه على المبلغ ليعمله وليبلغ  
 ولا يمتنع عليهم نسيان النسخ مطلقاً لا قبل البلوغ ولا بعده  
 ثم شرع في ثالث اقسام الحكم العقل المتعلق بالانبياء والرسول  
 عليهم الصلاة والسلام فقال ويجوز وهو مما يجب عنه العقل ثبوت  
 لهم وعدمه لا نفي عنهم بل يصح عنده وجوده لهم وعدمه  
 ويجوز عقلاً وشرعاً في حقهم اي الرسل عليهم الصلاة والسلام  
 خصوصاً سيدهم الاعظم ما اي شيء هو من الاعراض البشرية  
 اي الصفات الحادثة احترازاً من مذهب النصارى في وصفهم

عيسى

عيسى عليه السلام بالصفة القديمة البشرية اي المنسوبة الي البشر  
 وهم بنو ادم سموا بذلك لظهور بشرتهم احترازاً من اعتقاد  
 الجاهلية ان البشرية ينافي الرسالة وذلك الشيء هو الاعراض  
 التي لا تعود الي نقص ينافي كمالهم في مراتبهم اي منازلهم العلمية  
 المنزهة عن ذلك احترازاً من اعتقاد اليهود لعنهم الله تعالى  
 وكثير من جملة المورخين والمفسرين اتصاف الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام بنقصية المعصية والمكرهة ونحوها وذلك كالمريض الخفيف  
 ونحوه من الاكل والشرب والنوم والنشاط والخوف والجوع والعز  
 واذاية الخلق لهم وغيرها من كل عرض بشري ليس محرماً ولا مكرو  
 ولا مباحاً من رياء ولا من ممان ولا مما تعافه النفوس ولا مما يودي  
 الي النفرة ولا خفا في كون الاعراض المودية للنقص لا يجوز نسبتها  
 اليهم بوجه من الوجوه بل نفس العلماء على انه من قال فيه عليه الصلاة  
 والسلام كان اسود قتل وكذلك من غيره بوعايت الغيب او السهو  
 او النسيان او السحر وما اصابه من حرج او هزيمة لبعض حيوان  
 او اذى من عدوه او شره من زمانه او بالميل الي شايه بل كل  
 ما يليق بمنصب الجليل نسبتاً اليه نقص يوجب القتل وما ذكر ما  
 يجب للرسل وما يستحيل وما يجوز في حقهم عقب براهينه فقال  
 اما براهان اي دليل وجوب صدقهم الواجب لهم عليهم الصلاة والسلام  
 في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه الي الخلق بعد الدعوة فلا يهمل  
 الرسل عليهم الصلاة والسلام لو لم يصدقوا في ذلك للزم الكذب  
 فخبره تعالى تصديقه تعالى لهم بالمعجزة الحاصلة منه لهم النازلة

ها

شم



النازلة منزلة قوله صدق عبيدي وكل ما يبلغ عني اذ تصديق الكاذب  
كذب والكذب على الله تعالى هال لانه نقض وقد تقدم برهان اقتناع  
النقض عليه تعالى والمعجزات جمع معجزة اسم فاعل اعجز معونته ما خوذ  
من العجز المقابل للقدرة وحقيقة الاعجاز وهو مصدر اعجزه اذا  
صيره عاجزا نصير الله سبحانه وتعالى المرسل اليهم عاجزين  
عن المعارضة ثم استغیر هنا لاضهار عجزهم ثم حول الاسناد عن  
الباري وهو الفاعل الحقيقي اذ هو للوثر حقيقة في جميع الكائنات  
وانتدحازا الى ما هو سبب ظهور العجز اعني الخارق ثم جعل  
العجز عام جنس له وزيدة فيه التاليل من الوصفية الى الاسمية  
وقيل ان التاليف للمبالغة كما في علم مات ونسابة وهي فاصلة  
المتكلمين امر خارق للعادة مقرون بالتحديد مع عدم المعارضة  
قوله امر يتناول الفعل كنيع الماء مثلا من بين الاصابع وكان شفا  
واقبياد الشجر وتيسع البحر وانقلاب البحر وعدم العقل كعدم احرا  
النار مثلا لان براهيم عليه السلام واحترز بالخارق من المعتاد فانه  
يستوي في الصادق والكاذب ومن المعتاد السحر والشعوذة  
بالذال المعجزة هي الخيلات التي يفعلها بعضهم واحترز بقوله  
مقرون بالتحديد من لم يقارنه تحدي كالأرهاب من الرهص  
بكسر الراء وسكون الهاء وهو الاساس وهو ما يتقدم  
بعثت الانبياء وكرامات الاولياء فانهم لم يتحدوا بها على  
اي لم يدعوا لها دليلا على صدقهم واحترز بقوله مع عدم المعا  
رضة احتراز من ان يقول اية رسالة كذا وكذا فيعارضه

من يكذبه

من يكذبه مثل ذلك والحدوي دعوى الرسالة وقد استعمل هذا التعريف  
على ما اعتبره المحققون في المعجز من القبول السبعة التي اولها  
ان يكون فعلا لله تعالى او ما يقوم مقامه من التوكيد  
لنصور كونه تصديقا لله تعالى للاتي به وثانها ان يكون  
خارقا للعادة لان الاعجاز لا يكون دون وثالثها ان يكون  
ظهوره على يد مدعي النبوة ليعلم انه تصديق له ورابعها  
ان يكون مقارنا للدعوى حقيقة او حكا لانه شهادة  
وهي لا تكون قبل والدعوى وخامسها ان يكون موا  
فان المخالف لا يعد تصديقا كفتق الجبل عند قول مدعي  
الرسالة معجزة فلن البحر وسادسها ان لا يكون مكذبا  
له ان كان مما يعتبر تكذيبه كقوله معجزة نطق هذا  
الحمار فنطق بانه مفتر كذاب وسابعها ان تعذر معاوضة  
الامن بنبي مثله كما هو حقيقة الاعجاز وزاد بعضهم  
ثامنا وهو ان لا يكون الخارق واقعا في زمن نقض  
العادات فيما يقع عند قيام الساعة وفيها لا يعد مصدقا  
وقد انطبق عليها قول السعدى امر يظهر بخلاف العادة  
على يد مدعي النبوة عند تحد المنكرين على وجه يعجز  
المنكر عن الاشياء بمثله والله اعلم تتممة  
واما الدليل القلبي على وجوب صدقه عليه الصلاة  
والسلام فقوله تعالى قد صدق الله رسوله ولما  
فرغ من برهان وجوب الصدق شرع في برهان

فقا



وجوب الأمانة فقال وأما برهان أي دليل وجوب  
الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام الأمانة هي العفة  
ولم يعنى بالأمانة غير المؤلف على ما قال الأمام المزي  
أنه لم يقف عليه لغوي ووجه ما فعل رحمه الله  
تعالى أن الأمانة هي التكليف قال تعالى أنا عرضنا  
الأمانة الآية وقول ابن عباس أنا عرضنا التكليف  
فالمراد بوجوب الأمانة حفظ التكليف قال الأمام  
الصفي والعصمة لغة المنع لأعاصم الأمانع وأصطلاحاً  
قبل هي ملكة نفسانية تمنع من الفجور والخلق  
وقبل صفة توجب امتناع عصيان موصوف بهذا  
يرجع كلام ابن عرفة رحمه الله تعالى ومن ثم منع  
النكاح في غي النبي والملائكة بالامتناع عما هو  
لها لا لغيتها والصواب أن اختصاص النبي والملائكة  
أما بوجوب العصمة وعلى ذلك الاختصاص وجب الحكم  
بالامتناع ولهذا لا يمتنع عروضها لغيتها ونقض ال  
مام في الإرشاد أن العصمة والتوفيق بمعنى واحد  
والتوفيق يعرض لغيتها فكذلك ما في دعواه انتهى ولا يرم  
أنهم صلوات الله وسلامه عليهم معصومون من فعل  
المنهيات المتعلقة بالجوارح الظاهرة أما العباير  
فالإجماع على أنهم معصومون منها أي عمد أو سهواً  
قبل النبوة وبعدها وكذلك في تبليغ الوحي والفتاوى

وأما الصغار فاما بعد النبوة فالاصح أنهم معصومون منها مطلقاً  
أي عمداً أو سهواً وأما قبلها فالافتقار على أنهم معصومون عمداً  
وفي السهو قولان والاصح الجواز هذه طريقة ابن الحاجب وهي  
حسنة قال بعضهم والمحق الذي نفتقده هو أنهم صلوات الله عليهم و  
سلامه معصومون من جميع المعاصي في حفايرها وكبايرها مما ليس  
بمعصية أصلاً كالمكروهات بل ومن المباحات أن يفعلوها بحجر الشهد  
بل الأنبياء التقرب والامثال والاستعانة بها على طاعة الله تعالى فإن  
قالت فما الفرق بين العصمة والحفظ الجواب كما قال العارف الكامل  
ابن العربي الفرق بينهما أن العصمة تنفي الذنوب والخطايا قطعاً  
لا يمكن أنفكاها بخلاف الحفظ للولي فإن العاصية الربانية قد تختلف  
عنه فيقع في الخطيئة أو خلق في وقت العصمة على ثلاثة أقوال  
القول الأول أن العصمة انما شئت بعد النبوة لا قبلها وحكم الأمام  
الحري عن المحابن والثاني معصومون من وقت مولدهم وهو مذهب  
الرافضة والثالث أنهم معصومون من وقت بلوغهم غير أن ارتكاب  
الكفر والعصية لا يجوز قبله واليه هذا ذهب المقننة والحاصل  
أن الأمانة واجبة لهم عليهم الصلاة والسلام فلا تهم أي الرسل  
عليهم الصلاة والسلام لو خالفوا بفصل محرم كنية أو نية أو نظر  
إلى جنية أو معصية كقراءة القرآن في الركوع والسجود مثلاً لا تقلب  
مثلاً لا تقلب أي يرجع ذلك المحرم والمكروه طاعة واجبة أو مستحبة  
في حقهم وحقاً لا الله تعالى أمرنا بالاعتدال بهم في جميع أقوالهم  
وفي جميع أفعالهم سوى ما شئت احتصاصهم به قال الله تعالى



وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ولا يامر الله  
تعالى بحرم ولا بمكروه لان الله تعالى ينهى عنه قال ان الله لا يامر  
بالفحشاء ولا ينجس الشئ مما قول به منهيها عنه لانه جميع بني  
التقيضين ثقة اما والدليل النقل على وجوب الامانة في حق نبينا  
صلى الله عليه وسلم فقول الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فتبعوني  
حبيكم الله وقوله تعالى واتبعوه لعلكم تهتدون اكل شئ فسا  
كتبها للذي يتفقون ويتفون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون  
الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي قد علم من دين  
الاصحابه رضي الله عنهم ضرورة اتباعه صلى الله عليه وسلم  
دون توقف وهو دليل قطعي اجماعا على عصمته صلى الله عليه  
وسلم وعلى عصمة جميع الانبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام  
وبهذا تعرف ان كل ما افهم في حقهم اوفي حق الملائكة  
عليهم جميعهم الصلاة والسلام نقمات الكتاب والنتيجة  
تاويله وما فرغ من برهان الامانة شرع في برهان التبليغ  
فقال وهذا اي البرهان لبعثه اي معناه هو برهان وجوب  
وصو التاليت لهم وهو التبليغ المتقدم بيانه في هاتين  
انهم لو لم يبالقوا شيئا امروا بتبليغهم للخلق كما يريد منه  
امن طيقه وزمانه ومكانه وغير ذلك كان ذلك حراما  
ينقلب طاعة في حقهم وحققا لانه تعالى امرنا بالاقتداء  
ولا يامر تعالى بحرم ولا بمكروه لما تقدم انفا وبرهان  
ايضا انهم لو كتموا شيئا ومن ذلك لوجب علينا ان

ورحميوسعة

نقتدي

نقتدي بهم في ذلك فذكمت ايضا نحن بعض ما اوجب الله  
تعالى علينا تبليغه من العلم النافع لمن اضطر الى غير ذلك كيف  
وهو محرم ملعون فاعله قال تعالى ان الذين يكتفون ما  
انزلنا من البينات والهدى الاية وكيف يتصور وقوع  
ذلك منهم ومولانا تعالى يقول لرسوله صلى الله عليه وسلم  
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل في  
بلغت رسالتك اي ان لم تبلغ بعض ما امرت بتبليغها  
حكم من لم يبلغ بعض ما شامنها اصلا فانظر هذا التحوي  
العظيم لا شرف خلف والهم معرقة فكان خوفة على قدر معرفته  
ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يسمع لصدره ان يراى غلامات  
كان ينزل الرجل بكسر الميم وهو القدر من الخاس من خوف الله  
تعالى وقد شهد مولانا محمد صلى الله عليه وسلم بحال التبليغ  
فقال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي  
ورضيت لكم الاسلام ديناً ثقة واما الدليل النقل على وجوب  
التبليغ فقول الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الاية وصرح بذلك  
الرسول عليهم الصلاة والسلام في القرآن فقول الله تعالى اليكم  
رسالات ربي وقوله تعالى لقد بلغكم رسالات ربي ونفى  
لكم ولكن لا تخشون الناصحين وقوله تعالى فكيف استنى على قوم  
كافرين وما فرغ من برهات التبليغ شرع في دليل جواز الاعراض  
الشبهة عليهم فقال واما برهان دليل اي وعي بالدليل فنحن  
اوفر قابلي الدليل العقلي والدليل النقل لانه هذه الاعراض



نقلت فناسب ذكر الدليل الذي هو اعم وافرقابين  
الواجب والحائز جواز الاعراض اي الصفات البشرية كالحل  
والجوع والفقر والاكل والشرب والنكاح والنيان بعد التبليغ  
والنوم الا انه تنام اعينهم ولا تنام قلوبهم وغيرها مما يؤدي  
الى نقص في مراتبهم العالية كما تقدم وعبر بالاعراض البشرية دون  
الطعام اشارة الى الصفات القديرة لا يتصفون بها وفيه تعريض  
بالنظر فانهم قالوا يقوم العلم الخد بنا سوت عيسى اي بحجة  
والاقنوم الاصل بقوله البشرية تعريض بالجاهلية المانعين  
للاعراض البشرية لان الرسول عندهم لا يكتسب من البشر  
قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون  
والالف واللام في الاعراض للعهد والمعهود هو قوله  
الاعراض التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية صلوات  
الله وسلامه عليهم فمما هذه اي معانية وقوعها اي  
نزولها بهم زمانهم ونقلت النبا بالتواتر ودليل ايضا  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اشتد الناس  
بلاء قال الا نبياء ثم الاولياء الا مثل قال مثل علي قدس دينهم  
فمن حزن دينه اشتد بلاءه وان الرجل ليصيبه البلاء حتى يمسي  
في الناس ما عليه خطيبه رواه ابن حبان ووقع تلك  
الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام لفوائد الفايدة الاولى  
اما التقطيع اي لتكثير وتضعيف اجرهم اي ثوابهم المثلوق  
في العلم حصوله على وقوعها بهم لحديث الحاكم انا كذا كذا

عليها البلاء ويضاعف لنا الاجر والفائدة الثانية او التشريع  
المبين لاحكام الله في الاعراض الامراض والاسفار والجمها  
والخوف الي غير ذلك مما يعرض الي الامم فيحتاجون الى معرفته  
الله تعافيه من بشر مشاهير يوجب اليه ولو شاء لا وصال التقطيع  
لهم وتشريع الاحكام منهم التي هي متعلقة بالاعراض لا بمعهم  
بلا واسطة تلك الاعراض كلف الحكمة الخالق الحق النائدة  
الثالثة التعليم اي التصبر الواقع بسبب ابلاهم لا معهم عن زخارف  
الدنيا المشوبة بهذه الاعراض الواقعة بهم وبالخواص منهم المرفعة  
للفناء والروايل الذين يقتصر العلم بمهما الاعراض عنها وبالنائدة  
الخامسة التنبيه من سعة العقل لخطا اي حطت قدرها اي الدنيا  
عند الله تعالى بما يراه العاقل بمقاسات هؤلاء السادات الكرام  
خبرة الله تعالى من قلته لتدبيرها واعراضهم عنها وعن غيرها  
الذي غير كثير من الحقما اعراض العقل عن الحقيقة والخامسة  
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم الدنيا جيفة قذرة ولم يخذ منها  
الا شبة راد المسافر المستعمل ولهذا قال عليه الصلاة والسلام كن في الدنيا  
كأنك غريب او عابر سبيل وقال لو كانت الدنيا تنزل عند الله جناح  
بعوضة ما سقا العاقر منها جرعة ماء فاذا نظر العاقل في احوال  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام في الدنيا علم انها لا قدر لها عند الله  
تعالى اذ لو كانت لها قدر عند الله تعالى ما جئ منها انبياءه ورسله و  
خاصة خلقه واشرفهم وبسطها في الغالب على الكافر والفجار ولعلنا  
الغافلين عنه بها وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لا وليا له الذين



اصطفاهم لمحضرة وجنت باعتبار احوالهم فيها أي الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام حيث انهم اجمعوا على منصبتهم باعد ايهم في الدنيا  
 والقتل وضيق المعيشة والامراض وغير ذلك من انواع  
 البلايا التي لا تقصر ولذلك لم يرصها دار جزاء لا وليا  
 عما يستحق كل من الفريقين وقوله وعدم يصح عطفه  
 على النبي وعلي خة وكل ما استبط العلم من فوايد افاق  
 وافعالهم والفوا واكثر وانقطة من بحر لا ساحل له يسيل  
 الله تعالى ان ين يد لهم شرفا ثم شرفا الى ما لا ينها به له  
 وان يدخل جميعا بلا محنة في شفاعته سيد الخلق واكرمهم  
 على الله تعالى سيدنا ومولانا ونبينا محمد صلي الله عليه  
 وسلم وعليه وصحبه اجمعين وسلم ولما فرغ المولود رحمه  
 الله تعالى من ذكر ما يجب في حقه تعالى على سبيل  
 التفصيل وكذا ما يستحيل في حقه تعالى وما يجوز وكذا  
 في حق رسوله عليهم الصلاة والسلام قام البرهان على  
 ذلك تمام الفائدة بيان ان دلل جميع ذلك تحت  
 لا اله الا الله محمد رسول الله صل الله عليه وسلم  
 ليحصل لنا العلم بمغايير الايمان بتفصيلا واجمالا بالتفصيل  
 من اول الكتاب الى هنا والاحمال من هنا الى قوله فقد  
 اتفق لك تضمن كلفي الشهادة فقال وحجج معاني هذه  
 القبيح كلها مراد المولود رحمه الله تعالى ونفعنا به  
 بالصفات الوجبة في حقه تعالى والمستحيلة في حقه  
 تعالى

تعالى وكذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فكل صفة على انفرادها تسمى  
 عقيدة فعلية بمعنى مفعولة أي معتقدة حين من القصد بين العبد  
 وربّه ولا اله الا الله جامع لمعاني العقائد كما ذكره المولود لا لفاظها لما فيه  
 من الجمال وهو الجمع بين النقيضين وهو ضرورة لفظ واحد اللفظ فهو  
 جامع لمعاني العقائد أي الصفات التي ذكرها في عقيدته من قوله فمما يحل لمولانا  
 الى هنا ومن جملة معانيها التي جمعها قول لا اله الا الله معني الوجود وهو  
 ما لا يمكن الوصف بدونه ومعنا القدم الذي هو سلب العدم السابق على الوجود  
 وهكذا الى اخرها لا لفاظها لما فيه من الجمال كما تقدم وهو الجمع بين النقيضين  
 والتعريف بذلك لشرف هذه الصفة المشرفة وما تحتها من الماهية تشعشع  
 القلب عند ذكرها بانوار اليقين ولا شك انه مما يجب على كل مؤمن ان  
 ان يهتتم بشانها ومعرفه معناها اذ هي من الجنة وهي المنقذة من الهما  
 دنيا واخرى وقد رض العلماء على انه لا بد من فهم معناها والا لم  
 ينتفع بها صاحبها من الانقاذ من الخلود في النار واستحب علماء مولانا  
 رضي الله تعالى عنهم ان يكون الكلام فيها على سبعة فصول على سبيل  
 الاختصار الفصل الاول في ضبط هذه الصلة الثاني في اعرابها الثالث  
 في معناها الرابع في حكمها الخامس في فضلها السادس في كيفية ذكرها  
 على الوجه الاكمل السابع في الفوائد التي تحصل لذكرها اما ضبط هذه الكلمة  
 فينبغي للذاكر لها ان لا يطمع مدالف لاجدا وان يقطع الهمة من الهولا  
 يصورها يا لانه ذلك خطأ وكذا ينبغي ان يبني الهمة من الاو شدة  
 اللام بعدها وان لا يصير الهمة من الهاء ويخفف اللام كما يفعل  
 بعضهم وكذا ينبغي ان لا سكن الهاء من اله وفات المولود النبي  
 عليه وكذا لا يمد على الهاء من اله حيث يظهر الفا وكذا



لا يسقط هاء الجلالة والالف التي قبل هاءها كما يفعلونهم فان  
ذلك كل خطأ وانظر ما وراء ذلك واما الاسم الاعظم فان وقف عليه  
الذاكر تعين الحكيم وان وصله شيء اخر كان يقول لا اله  
الا الله وحده لا شريك له قال راجع الرفع فيجوز نصب لكن قليل  
وينبغي ان ينوي الذاكر اسم سيدنا محمد ويدغم تنوينه في الراء فان تركه  
ذلك فقد اخطا واما اعراب هذه الكلمة فلا ينبغي لجنس نوح عمل  
ان تنصب الاسم وترفع الخبر اليه اسمها مبني على الفتح بالانتوين  
محله نصب والجنس محذوف على الاكثر تقدسه لا اله موجود الا  
اذا ان احبب الاسم اكثر من ذلك من محل لامع اسمها وهو مرفوع لله  
محله رفع بالابتداء محمد مبتدأ رسول خير الله مضاف اليه  
فايدة الاستثناء في لا اله الا الله ليس متصلا لان المتصل هو  
المشتق من الجنس والله تعالى لا جنس له وليس منقطعا ولا  
لزم نسبته الى غير الجنس وذلك لا يجوز ان يقال انه داخل في  
العالم او خارج عنه كذلك لا يجوز ان يقال انه تعالى من الجنس  
فافهم واما معنى هذه الكلمة فلا شك انها محتوية على نفى  
واثبات للنفي فيها كل فرد من افراد حقيقة الاله والمثبت  
من تلك الحقيقة فرد واحد وهو الله سبحانه وتعالى واتى  
بالقص حقيقة الاله عليه تعالى بمعنى انه لا يمكن اي لا  
يصح في الفعل ولا في الشرع اي النقل وجود حقيقة الاله لغير  
الله تعالى وحاصله ان المعاني المقدرة باعتبار المستثنى  
والمستثنى منه اربعة استثناء والكلم من الكل واستثناء  
الكل من الجزء واستثناء الجزء من الكل واستثناء الجزء من الجزء

فهذه الثلاثة لا تصح ولا يصح هذا الوجه الرابع وهو استثناء  
الجزء من الكل وهو ايضا لا يصلح اما ان تسلط النفي فيه على مطلق  
الاله اعني على كل معبود بحق او معبود بباطل وهذا لا يصح الا  
ظهارا ولا باطنا لان ما بعد الامس جنس ما قبلها فاذا سلطت  
النفي على مطلق الاله كان المثبت من تلك الحقيقة الله والنفي  
خروجه من مطلق الاله وذلك عين المحال فاذا ظهر المحال  
على هذا الوجه اعني ان تسلط النفي على مطلق الاله يظهر  
لك المحال اذا سلطت على المعبود بباطل من باب اول ولا يصح  
ان تسلط النفي على الوجه المقدم او تثبت المعبود بحق لانه  
تلزم الاستثناء من غير الجنس والذي يقول عليه هذا ان يعتقد  
يشغل العاقل فكله فيه ان يسلب النفي الكاين في هذه الكلمة  
على المعبود بحق ان لو كان وثبت فخر من ذلك الشيء للنفي  
كان يقول لا اله معبود بحق ان لو كان الا الله فهو المعبود  
بحق واما حكم هذه الكلمة فاعلم ان الناس على قسمين مومنين  
وكافرين المومنين بالا صالة فيجب عليهم ان يذكرها مرة في  
الغداة ينوي في تلك المرة يذكرها الوجوب وان ترك ذلك فهو  
عاص واما الكافر فذكر هذه الكلمة مرة في اليوم  
واجب شرطا في صحة ايمانه القلبي مع القدرة وان عجز عن ذلك  
بعد حصول ايمانه القلبي لطفا جات الموت له ونحوها سقط عنه  
الوجوب هذا هو المشهور عند اهل السنة واما بيان فضل  
هذه الكلمة فاعلم انه لو لم يكن في بيان فضلها الا كونها علما

المردود في النفي  
فرد معبود  
فذلك من النفي  
صفة الاله على  
فصل الصفة على  
فصل  
فصل  
فصل  
فصل



على الايمان في الشرع تعصم الرما والاموال والجمعها وكون  
ايمان الكافر موثوقا على النطق بها كان كافيا للعقل  
صحيح وقد ورد في فضلها احاديث كثيرة فمنها قوله صلى  
الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبوت من قبل لا اله  
الا الله وقوله صلى الله عليه وسلم اكثر ما ذكره  
الا لله قبل ان يحال بينكم وبينها وقال ابو هريرة رضي  
الله عنه يا رسول الله من اسعد الناس بشفا عتقك  
فقال من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه وعن انس بن  
مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل هل الجنة حق  
فقال نعم هو لا اله الا الله وقال صلى الله عليه وسلم لا اله  
اهريرة رضي الله عنه يا ابا هريرة ان كل حسنة تعلمها تقى  
يوم القيامة الا شهادة ان لا اله الا الله فانها لا توضع في  
ميزان لانها لو وضعت في ميزان من قالها صادقا ووضعت  
السماوات السبع والارضون السبع ومن فيهن كان لا اله الا الله  
ارجح من ذلك الى غير ذلك مما يطول تتبعه وهو مستوعب  
في محله والكيفية ذكر هذه الكلمة على الوجه الاكل فينبغي للذا  
كر ان يقصد بذكر وجه الله تعالى وان يكون من عيال محقق  
ما حقوقها فهي مطلوبة من كل ذاكر متى انتهى ترتيبها وحسن تاديتها  
باخراج حروفها من مخارجها وضبطها كما تقدم واما اذيتها  
فبعضها يختص بالجالس وبعضها غير مختص به فاما اللحن  
به في ذكره للكلمتين فمنه طهارته وطهارة المكان واستقبال

القبلة

القبلة والجلوس مستويا والاعتماد باليد على الركبتين  
وسدرك الكفين وتفضيف العينين وتجريد التوبة و  
كثرة الاستغفار والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى  
الله عليه وسلم ليستتبر بها باطنه ويتهيا للجل ما يريد  
عليه من سبل لتسهيل وان افرد لا اله الا الله اختص  
مع ذلك الحركة البدن مع الاخذ للا اله بالراس من الجانب  
الايسر من اسفل الصدر الى الجانب الايمن اعلاه رافعا  
راجعا حتى يصل بها الى الماخذ الذي اخذ منه فيكون  
هو المحط والماخذ ما تضمنته علمي النبي والموضوع ما  
تضمنته علمي الاثبات والنفي مصحوبة في ذهابه من  
اسفل الصدر وفي اياته من اعلاه راجعا الى الماخذ فينقل  
بالاثبات واما ما لا يختص بالجالس في ذكره لها منه  
ظواهر البدن والثوب من الخامسة ومن الحديثي  
والتقليد وشهود نقطتها مع الجلالة في النطق بها  
منها مستحضر بقلبه لما احتوت الكلمات عليه من  
عقائد الايمان المطلقة بالنظر الصحيح المخلص من ورطة  
التقليد الموصل الى قضا انوار التوحيد والى ما لنا  
سنة من المعاني الالهية حتى يبلغ في الكثرة لذكر  
ها متخرج اي يختلط صورتهما مع معانيها العالم  
المقدم ثم الى امر الاتي بحسب مقامته بلحمه ودمه  
لقوة انطباعها الناشي عن الاعتناء بهما والمعارفات



لها التوجه في مرات قلب واحدة تمنع من مزاحمة غيرها والذاكر  
على قسمين مجزوب وسالك فالمجزوب ذكره الشهود والعيان وربما  
كان الذكر له حجما باكما قاله بعضهم والسالك اما المرتقي في  
كل نفس وهو اقسام لان السالك العارف بما تقدم من العقائد  
المستخر لها في الحكمة من معانيها اما مبتدئ في السلك فهو الطالب  
تقليبه من شهود قرب رب فيعني بها لا مطلوب او لا مقصود  
لا الله تعالى ونحوهما لان مقتضاة ذلك واما متوسطا في العباد  
مسك بعد صحة الطلب المذكور فيعني بها لا معبود الا الله واما  
منته في وهو الماحق من شهوة شهود ما سوى الحق فيعني  
بها لا مشهود الا الله والله اعلم والحكم انه لا يفوت الذاصر باقراء  
لا اله الا الله شيء من عقايد الايمان بالله ورسوله لانها مشتملة  
على محمد رسول الله صل الله عليه وسلم فان الموحدة له تعابها  
بالتلقي لها عن رسولها موافق برسالة صل الله عليه وسلم ايمانا  
يدخل فيه الايمان بسائر الرسل وجميع ما جاءوا به وما تقدم في  
حقهم صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وقد اختار اخو حجة  
الاسلام لا اله الا الله مفردة للمبتدئ وقوله للمتوسط وقوله  
هو المنتهى وعندني ان الذكر يختلف باختلاف الذاصر والذي  
يراه قوي التأثير فعليه به واطن اني رأيت كذلك منصوصا  
واما الفوائد التي تحصل لذكر هذه الكلمة فمنها وكيف كرامة  
ان جعله الله ذاكر لها ومنها الاتصاف بالزهد والمراد به خلوا  
الباطن من الميل الى الغاني و فراغ القلب من التفاتة بزيال وان كان  
اليده معصومة بما لا حلال فعلى سبيل العارية المحضنة وتصرف فيه

بالاذن

بالاذن الشرعي تصرف الوكالة الخاصة ينتظر العزل عن  
ذلك التصرف بالموت وغيرها مع كل نفس وذلك ينفي  
عن النفس التعلق بما لا بد من زواله ومنها التوصل وهو  
ثقة القلب بالوكيل الحق بحيث يسكن عن الاضطراب عند  
تعدد الاسباب ثقة بحسب الاسباب ولا يقدح في توكله  
تلبس ظاهر بالاسباب اذ كانت قلبه قارغا منها يستوفى عنده  
وجودها وعدمها ومنها الحيا بتعظيم الله تعالى بدوام  
والتزام امتثال امره ونهييه بالامانة عن الشكوى به الى  
الجنة والفقر اغنى ومنها الغنا وهو غنا القلب بسلامة  
من فتن الاستتباب فلا تعتري على الله بلوم ولا يفعل اعلم  
صن صدرت منه تعالى المنفرد بالخلق والتدبير للملك الوهاب  
ومنها الفقر وهو نقص يد القلب من الدنيا حرصا واكتارا  
لقطعه بان حاجته ليست عند شيء منها وبسكوت اللسان  
عنها بالكلية مدحافا ومنها الاشارة عن نفسه بما لا يهمل  
الشرع ومنها يسودنا بغير اودراهم او عليها او عن ذلك مما  
تدعو اليه الحاجة ومنها ان يكشف له عن حقيقة ما يريد  
استعماله من الطعام فيعرف حرامه من حلاله من مشائمه  
بامانة يحدها اما من باطنه او ظاهره او من غيره الى غير ذلك  
ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في الشرح ثم شرع في  
بيان ما هو علته وابتداء بيات لقوله ويجمع معاني هذه  
العقائد كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اذ معني



او حقيقة وصفة الالهية عند المصنف استغنا الاله عن كل  
ما سواه واعتقار اى احتياج كل ما سواه اليه مطلقا عنه  
غير استحقاق العبادة اورد عليه الدور اذ معرفة الالهية  
متوقفة على معرفة الاله والاله متوقف على معرفة الالهية  
واجب بان هذا التفسير لفظي اوبان الاله جامد ولا يتوقف على  
الالهية الاله كان مشتقا وقد مضى تحقيق المقال في مثل  
معنى اى حقيقة وصفة لا الاله الا الله عند المصنف لا مستغن عن  
كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه بالاجاد ودوام الامداد  
الا الله تعالى وعند غيره لا مستحق للعبادة الا الله وقوله  
لا مستغن مبنى على الفتح كما في النسخ وعدم نصبه وتثبته  
والالاسم بالالف بعد الياء فلعله يجعل الجار والمجرور يتعلق  
بالخير المحذوف لا بالاسم حتى يلزم ان يكون مفعولا  
ومفتقرا بالنصب عطفا على فعل اسم لا ويجوز الرفع وكل  
ما عداه بمعنى ما سواه عدا عنه الصحة تكرار العطف  
وقد ذكر المؤلف في شرحه ان ما قاله في معنى لا الاله الا  
الله اظهر واقرب مما قاله غيره وعلة بانه لا يستحق  
ان يعبد اى يدل له كل شئ الامن كان مستغنيا عن  
عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كلما عداه وبه تندرج العقائد  
تحت هذه الكلمة الشريفة وما ذكر ان معنى الالهية  
التي انفرد بها مولانا جل وعز تشمل على معنيين احدهما  
استغناؤه تعالى عن كل ما سواه والثاني افتقار كل  
ما سواه اليه تعالى اخذ يذكر ما يندرج من عقائد الايمان

عن

تحت المعنى الاول واذا فرغ من ذلك يذكر ما يندرج منها  
تحت المعنى الثاني فقال اما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه  
الواجب الذي لا يتصور في العقل عدمه فهو واجب له تعالى  
العقل احدى عشر صفة من العشرين واحدة نفسه وهي  
الوجود اذ لو لم وجوده واجبا كان جائزا والجائز مفتقر اليه  
محدث والغنا له تعالى واجبا واربعه سلبية وهي قوله تعالى  
له تعالى العقل القدم اذ لو لم يكن قديما بلا ابتداء كان  
سائدا والحادث مفتقر الى محدث كيف والغنا له تعالى واجب  
ويوجب له فيه ايضا البقاء اذ لو لم يكن باقيا بلا انتهاء  
للعقل عدم واستحال عليه القدم ولزمه الحادث والحادث  
مفتقر كيف والغنا له تعالى ويوجب له فيه ايضا الخالفة  
للحوادث اذ لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مما تلاوا  
لهما ثلثة في حق تعالى مستحيلة كيف والغنا له تعالى واجب  
ويوجب له ايضا القيام بنفسه اذ لو لم يكن قائما بنفسه  
لافتقر الى محل او فخصيص كيف والغنا له تعالى واجب  
ويوجب له فيه التنزه عن النقايس اذ لو لم يكن  
منزها عن النقايس لافتقر الى من يوجد له الكمال  
كيف والغنا له واجب وثلاثة معاني وهي قوله ويد  
في ذلك اى في التنزه عن النقايس وجوب السمع له تعالى  
عقلا المتقدم بيانه وجوب البصر له تعالى عقلا المتقدم  
معناه وجوب الكلام له تعالى كذلك وثلاثة معنوية

خل



لازمة لهذه الثلاثة وهي كونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما  
 اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات الا احد عشر اللازمة من  
 غنايه المطلق لكان محتاجا الى المحدث استدلاله على وجوب  
 العجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث واحدي جزئ من  
 تفسير القيام بالنفس وهو الغني عن المخصص اولى العمل استد  
 على وجوب خلق الكمال استدلال على  
 وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام ولو ازمها وهي كونه تعالى  
 سميعا وبصيرا ومتكلما فتيين من هذا ان الاستغناء المذكور  
 اندرج فيه احد عشر صفة واحد عشر مستحيله هي اضداد  
 معلومة منها ويندبرج فيه ايضا قسامات من الجائز انشا  
 المؤلف الى الاول بقوله ويؤخذ اي يفهم منه اي من الاستغناء  
 المذكور تنزيه اي تقديسه وتطهيره تبارك وتعالى عن الاعراض  
 اي الحاجات والبواعث في مطلق افعاله تعالى كالصلاح والاصل  
 والثواب والعقاب وارسال الرسل واحكامه الشرعيه  
 كالواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح وخلاف الاول  
 وكذا العقلية والعادية الدنيوية والاخرية والالهي اي لو  
 لم ينزهه ويتقدس عنها فيها لزم افتقاره اي احتياجه تعالى  
 اليها اي فعلا او احكاما يحصل عن نفسه اي حاجته وذلك مستحيل  
 في حقه تبارك وتعالى كيف يتصور في حقه تعالى وهو جل اي تعالى  
 ضم وعلا اي قهر وغلب الغني عن كل ما سواه الغنا  
 المطلق وحقيقة الغرض هو عبادته وجود باعث بعثه  
 تعالى على ايجاد فعل من الافعال وعلى حكم من الاحكام الشرعية  
 من مراعاة مصلحة عليه او على خلقه وكما الامرين مستحيل  
 في حقه تعالى قال العلامة الشيخ يس الفرق بينه وبين ما

فان قيل ان هذه الصفات  
 لا يمكن ان تكون لازمة  
 له تعالى لانها قد  
 يتصور ان يكون له تعالى  
 هذه الصفات دون  
 هذه الصفات

قبله

قبله ان المصلحة العائدة اليه وصفه ووصفه تعالى عما يفكر  
 مفقتر في الاتصاف بهذا الجمال الى الافعال التي تحصل له هذا  
 الجمال واما العائدة الى خلقه فلا ينها وصفهم وهي من مخلوقاته  
 لانه الخالق لهم ولصفاتهم فلو كانت حامله على فعل او حكم لزم  
 ان يتكلم به ثم اشار المؤلف الى القسم الثاني من الجائز فقال وكذا  
 يؤخذ يفهم منه اي الاستغناء المذكور ايضا انه لا يجب  
 اي لا يحتتم عليه تعالى فعل شيء من الممكنات اي في ايجاد شيء ولا  
 اعدامه ولا تركه موجودا كان ومعدوما لانه الفاعل لكي  
 من ذلك بمحض اختياره اذا اراد وشاء اذ لو وجب عليه تعالى  
 من ذلك فعل شيء منها عقلا كالثواب والعقاب مثلا وجوبا  
 لا يمكنه تخلفه عن فعله ام لا يجب ذلك عليه واما الكمال به لا  
 جل تعظم وعز فقهرة مفقتر محتاجا الي ما يدفع به اليها  
 ذلك الغير ليكون فاعلا باختياره لا باختيار الغير ولما  
 الي ذلك الشيء يستكمل به تعالى عن ذلك علوا كبيرا  
 اذ لا يجب في حقه جل وعز عقلا الا ما هو كمال له بيا  
 به كل نقص كاتصافه تبارك وتعالى بالصفات العشرية  
 كيف يتصور في حقه تعالى وهو الغني بذاته وصفاته عن  
 كل ما سواه الغني المطلق ولما فرغ من الكلام على ما يندرج  
 من الصفات تحت المعنى الاول وهو الاستغناء شرع يتكلم  
 فيما يندرج من الصفات تحت المعنى الثاني وهو معنى اللوحيية  
 وهو افتقار كل ما سواه اليه فقال واما افتقار اي احتياج

ن  
 ب

ين



كل ما سواه اليه جل وعز في اليجاد والامداد افتقار واجب  
 بالعقل له تعاين صفات اربعة معاني وهي الحيوة الازلية وقدمها  
 عليها لانها شرط فيها ويوجب له تعاينها ايضا عموم تعلق  
 القدرة الازلية ويوجب له تعاينها ايضا عموم تعلق الارادة  
 الازلية ويوجب له تعاينها ايضا عموم تعلق العلم الازلي  
 واربعة معنوية لازمة لهذه الاربعة وهي كونه تعالى حيا  
 وقادرا ومريدا وعالا اذ لو انتفى شيء من هذه الصفات الا  
 لما امكن ان يوجد اي يخلق تعاينها من الحوادث اي من الخلق  
 لان وجودها موقوف على قدرته وارادته وعلمه وهذه الظاهر  
 متوقفة على حياته تبارك وتعالى واذالم يوجد شيئا من الحوادث  
 فلا يفتقر يحتاج اليه جل وعز منها شيء كيف يكون ذلك  
 وهو اي الله الذي يفتقر يحتاج اليه كل ما سواه ابتداء  
 باليجاد ودواما بالامداد والافتقار المذكور يوجب في  
 العقل ايضا له تعاين صف واحد سلبية وهي التساوي وهي  
 العدمية في الالوهية اذ لو كانت معه ثاثة مشترك في الالوهية  
 عام القدرة لما افتقر اليه تبارك وتعالى للزوم عجزها بئس  
 الضمير حينئذ اي حين وجود ثاثة مشترك معه سواء اتفقا  
 ام اختلفا اما في الاختلاف فواضح مما تقدم واما في الاتفاق فلا  
 متاع اجتماع قدرتين موثرتين على مقدور واحد فقد  
 بان لك عجزها وانا الواحد ما افتقر اليه كل ما سواه وهو  
 الله تعا وكيف يكون معه ثاثة مشترك وهو الذي يجب بان يفتقر

ححتاج

ححتاج اليه كل ما سواه اليجاد وامدادا فان قلت لم يرد المولى  
 هنا لفظة يجب ووبسائر المواضع فالجواب لوجود الخلاف  
 هنا فقد بدلا على الخالف فان قلت وجوب الوجدانية له تعالى يؤخذ  
 من كلمة التوحيد يؤخذ بالمطابقة فلا حاجة لدخوله تحتها بالنظر  
 لضعف دلالة النظم بالنسبة للمطابقة فالجواب للخروج لذلك استغناء  
 ذكر العقائد والافلاحة الى ذلك واعلم ان اصطلاح المولى  
 حيث بين اندراج العقائد في الاستغناء والافتقار ان يعبر عن العجز  
 بقوله يوجب وعن الجائز بقوله يؤخذ فتبين له ثم شرع في ذكر  
 القسمين الجائزين اللذين يندرجان في الافتقار مقدما للاول  
 فقال ويؤخذ يفهم منه اي من الافتقار المذكور حدوث العالم  
 اي وجود العالم بعد عدمه باسره بفتح الهمز اي باجمعه فكانه  
 ما خوذ من سور المدينة لانه محيط بها اذ لو كان شيء منه  
 من العالم قدما لاوله ولا ابتداء لكان ذلك الشيء واجب الوجود  
 لا يقبل العدم سابقا ولا لاحقا فلا يفتقر الى المخصص فيكون  
 مستغنيا عنه تعالى اي غير محتاج كيف يكون ذلك وهو  
 جل وعز الذي يجب ان يفتقر يحتاج اليه تعالى كل ما سواه مطلقا  
 ثم صرح بالقسم الثاني من الجائز فقال ويؤخذ يفهم منه ايضا  
 من الافتقار المذكور ان لا تأثير اي لا قدرة لشيء من  
 الكائنات اي للكائنات بطيعة اي بحقيقته وبسبحته في اثرها  
 اي مفعول ما والا اي وان قدرت لشيء منها تأثير في مفعول  
 ما لزم ان يستغنى ذلك الاثر اي المفعول عن مولانا جل وعز

٥١



وان يقتصر الى موثره كيف يكون ذلك وهو اي مولانا تعالى  
الذي يقتصر اي يحتاج اليه تعالى كلما سواه محوما في الذوات وما  
كل حال في الصفات هذا الاشارة عائدة على كل حال اخذ عدم التاثير  
للاسباب العادية من الافتقار ان قدرت ان شاء من الكائنات  
يؤثر بطبعه اي حقيقته في شيء منها والتاثير المذكور محال ليس  
هان المذكور اتفاقا قال ابن دهاق ولاخاف في كفر من يعتقد  
هذا اي التاثير المذكور واما ان قدرته اي شي من الكائنات مؤثر  
في اخر منها بقوة اي خاصية جعلها اي وضعها الله فيه اي في شيء  
من الكائنات فيؤخذ بيات نفى التاثير على هذا الوجه ويحتمل ان  
تعود الاشارة الى قوله لنرم ان يستغنى ذلك الاثر عن مولانا جل  
وعز واستغاوة ان قلنا انها تؤثر بطبعها وان قلنا ان الا  
سباب العادية تؤثر بقوة جعلها الله فيها فلا يستغنى ذلك  
الاثر عن مولانا جل وعز ويحتمل ان تعود الاشارة الى المعتقد  
والتقدير هذا اي المعتقد الذي يعتقد ان شاء من الكا  
ينات يؤثر بطبعه وحقيقته فلا خلاف في كفره كما قال  
ابن دهاق واما ان اعتقد ان شاء من الكائنات يؤثر  
بقوة وخاصة جعلها الله تعالى كما يترجمه اي يعتقد  
كثير من الجهلة فيعتقد هذا التاثير مستدع فاسق وفوقه  
قولات فذلك اي يكون شيء من الكائنات مؤثرا بقوة  
جعلها الله تعالى فيه محال اغف مستحيل ايضا لانه يصح جز  
اي حين جعل شيء من الكائنات يؤثر بقوة مولانا خالقنا  
جل وعز مقترا محتجا في إيجاد اي خلق بعض الافعال اي

الاشياء المؤثرة بفتح للثلاثة الى واسطة اي الاشياء المؤثرة بكسرها  
وهي القوة وذلك اي الافتقار المذكور باطلا عرفت قل من  
وجوب استغنايه جل وعز عن كلما سواه ومن حملتها الى  
وهي القوة التي تخلق في النار ونحوها من الاسباب العادية وما  
تصرف انما لا تاثير لقد ترضا في شيء من افعالنا الاختيارية كما  
وسكاننا وقيامنا وقعودنا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لله  
تعالى بل واسطة وقد ترضا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق ما ولا جل  
وعز تقارن تلك الافعال وتعلق بها من غنى تاثيرها في شيء  
من ذلك اصلا وانما اجر الله العادة ان يخلق تحت ذلك القوة  
لاها ما شاء من الافعال بقدرته ولا تاثير للافلاك والعلوك  
الطبايع والامزجة فلا تاثير للنار في شيء من الاحراق والطح  
والسحق ويخوذ ذلك ولا للكين في القطع ولا للنحر في الالة  
ولا للطعام في الشبع ولا للماء في الرعي والابثات ولا للشي  
والسراج ونحوها في الصنو ولا للحداد والشجر ونحوها في الظل  
ولا للبارد في البرد ولا للحمرة في الحار ولا للشوب ونحوه في  
النر ودفع الحر والبرد ونحو ذلك صملا لا يخر لا بطبع كل ذلك  
ولا بقوة وضعها الله فيها اذ لو كانت لشي ما ذكرنا قاي  
ثير في شيء ما لثابه مولانا جل وعز وكيف تشبه الصنة  
الصانع والافعال الفاعل فاقطع في كل ما ذكرنا بانه مخلوق  
لله تعالى ابتداء ودواما بلا واسطة التبعة وانه لا تاثير  
فيه اصلا لذلك الشيء الذي اجر الله العادة اختيارا منه



بوجوده عنده شهد البرهان العقلي وحده عليه الكتاب  
والسنة والاجماع قبل ظهور البدع فعض على ما ذكرناه  
بالنولجده فهو الحق الذي لا شدة فيه ولا يصح غيره  
واقطع تشوقه الى سماع الباطل بغنى سعيدا ومعت  
كذلك واسناد التاثير الى الاسباب العادية احد انواع  
الشرك السنة وثانها شرك الاعراض وهو العمل الغير  
الله تعالى وثالثها شرك الاستقلال وثبوت المهيمن  
مستقلين كشرك المحوس ورابعها شرك التبعية  
وهو تركيب من الهة كشرك النصارى وخامسها  
شرك تقرير وهو عبادة غير الله تعالى تنعاً للغير وحكم  
الاربعة الاخيرة الكفر بالاجماع وحكم الثاين المعصية  
من غير كفر بالاجماع وحكم الاول وهو شرك الاسباب  
التفصيل فمن قال انها توثر بطبعها وقال ابن دهاق  
في شرح الارشاد لم يختلف في كفره ومن قال انها توثر بقوة  
اودعها الله فيها فهو مبتدع اجماعا وفي كفرة قولان وكانت  
ينبغي لنا ان يفصل الشرك باصول الكفر والبدع وهو سبعة  
الاجاب الذي وهو اسناد الكائنات الى الله تعالى على سبيل  
التقليل والطبع من غير اختيار والتخصيص العقلي وهو كون  
افعال الله واحكامه موقوفة عقلا على الاعراض وهو جلب  
المصالح ودرء المفاسد والتقليل الردي وهو متابعة الغير  
لاجل المحيية والتعصب من غير طلب للحق والربط العاري

وهو اثبات التلازم بين امر وامر وجودا او عوا على سبيل التا  
وهو شرك الاسباب المتقدمة والجهل المركب وهو ان  
جهل الحق وجملة وجملة جهله به والتمسك في عقائد الامان  
تخرج طواهر الكتاب والسنة من غير تفصيل بين ما يستحيل  
ظاهراً منها وما لا يستحيل والجهل بالقواعد العقلية التي هي العلم  
بوجوب الواجبات واستحالة المستحالات وبالسيات الغري  
الذي هو علم اللغة والاعراب والبيان وبالله التوفيق وقد  
بان اي ظهر واتضح للذم ما تقدم لا الحق تضمن اي جمع وانتم  
قول لا اله الا الله للاقسام الثلاثة المتقدمة التي هي على  
المكلف معرفتها اي الاقسام الثلاثة ما يجب في حقه تعالى  
كالصفات العشر وما يجوز كخلق العالم من الفرض للعرش  
وما يستحيل في حقه تعالى كاصداد العرش وبيان تفصيلها  
للاقسام الثلاثة انها ما استلزم ثبوت ما يجب له تعالى  
صما ريت فقد استلزم ثبوت في ضد ذلك لان المستلزم ثبوت  
شيء مستلزم لثبوت ضرورة ويقيم اعدا ذلك لا يحكم  
عليه بنفي ولا ثبوت وهو معنى الجائز فان قلت ما استلزم  
المولف الجائز على المستحيل لفظا قلت لما كان المستحيل لا يقل  
الوجود التبع حصلت بينه وبين الواجب مناقات  
وطا كان الجائز يقبل الوجود كان بينه وبين الواجب  
مجانسة فقدم الجائز على المستحيل لذلك فان قلت  
اذا تقرر هذا فما بال المؤلف عكس اول الكتاب قلت



لما ذكرهنا حقيقة الواجب وكانت حقيقة المستحيل  
 نقضاً لها كان المناسب والمشاكل تقديمها وهذه  
 كانت سيرة الناس في ذكر القسمة العقلية والله اعلم  
 وهذا تمام العشرين صفة التي يجب في حقه تعالى من الواجبات  
 في حقه تعالى وقد دخل في استغناؤه عن كل ما سواه  
 إحدى عشر صفة من الواجبات في حقه تعالى واستلزم  
 من ذلك استحالة اضدادها عليه فدخل فيه ايضا ما سواه  
 من المستحيل ودخل فيه الجائز في حقه تعالى ودخل في وجوب  
 افتقار كل ما سواه اليه التسعة الباقية مما يجب في حق  
 الله تعالى واستلزم ذلك استحالة اضدادها عليه فقد كل  
 الواجب والمستحيل والجائز والله الحمد وما قرع من الكلام  
 على الجملة الاولى من كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله شرع  
 في الكلام على الجملة الثانية لتلازمها اذ لا تصح الاولى بدون  
 الثانية فقال قائلنا ما قولنا معشر المؤمنين كقول ابن مالك  
 في الفتنه كلامنا لفظ مفيد كما استقم اراد معشر النجاة  
 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو تصديق برسالته  
 ونبوته صلى الله عليه وسلم وتزويلا لللفظ منزلة المعنى  
 فندخل اي يتدرج فيه اي في قولنا محمد رسول الله  
 الايمان اي التصديق هذا حده لغة ولما اصطلاحا  
 فالصدق عما جاء به عن الله جملة وتفصيلا سيما  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام اي يقينهم ويحتمل ان

المراد بجميعهم لان سائر تعاليمهم جميع على الصحيح خلافا لمن  
 انكره فندخل نبيا محمد صلى الله عليه وسلم على هذا دون الاول  
 ومعنى الايمان بالانبياء بوجودهم والصحيح انه لا يعترض  
 لعددتهم لقوله تعالى منهم من قطعنا عليك ومنهم من لم  
 نقصص عليك والنبى بالهمز ودونه فهو على الاول من  
 النبى اي الخبر اذ هو مبني عن الله تعالى عز وجل اي محض  
 او محض بالسر والفتح وعلى الثاني من النبوة اي الرفعة اذا  
 مرفوع الرتبة على غيره من الخلق واصله نبوت اجمع الواو  
 والباء وسبقت احدهما بالكون فقلت الواو والباء  
 دخلت الباء في اليافصار نبيا فالها منقلبة عن الهمزة على  
 الاول وعن الواو على الثاني فافهم والايمان بجميع  
 الملائكة عليهم الصلاة والسلام والملائكة قال شيخنا القل  
 عبد السلام اللقاني اجسام لطيفة نورانية قادرة على  
 التشكل بالشكال مختلفة كاملة في العلم والقدرة على  
 الافعال المشاقة شأنها الطاعات ومكناها السموات  
 هم رسل الله الى انبيائه عليهم الصلاة والسلام وامناوه  
 على وجه يسبحون الليل والنهار لا يفترون ولا يعصون  
 الله ما امرهم ويفعلون ما يومرون لا يوصفون بذكره  
 ولا بانويته العدم دليل على ذلك قال سيدي احمد زروق  
 بعد كلام له في حق الملائكة فقال سميتهم رجلا هذا  
 يعخذ منه جواز اطلاق الذكورية على الملائكة وفي

لبنى



للمساءلة خلاف احسنه الوقوف عند ذلك مع تبينهم من الانو  
 بعة التي بها الله تعالى عنهم وجميع الكتب السماوية  
 أي المنزلة من السماء وجميع الشرائع والصحف السماوية سميت  
 بذلك اما سموها وارتفاعها اولان الملك نزل بها من السماء  
 فوجد الكتب مائة واربعة عشر كتاب خمسون على شت  
 وثلاثون على ادرسي وعشرون على ابراهيم والتوراة على  
 موسى والانجيل على عيسى والزبور على داود والفرقان  
 على محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين وعشرة على  
 علي ادم حين نزل من الجنة وقتل على موسى قبل التوراة  
 واليوم الآخر وهو يوم القيمة والمراد به من وقت الحشر  
 الى ما لا يتناهى واليات يدخل اهل الجنة الجنة واهل النار  
 النار سمي بذلك لانه اخر الاوقات المحدودة لانه لا ليل  
 بعده ولانه اخر ايام الدنيا لانه اي محمد عليه الصلاة  
 والسلام قد جا اي ارسل وبعث بتصديق جميع ذلك  
 اي بانه حق صدق ويدخل فيه ايضا الايمان بما اخبر  
 به النبي صلى الله عليه وسلم كالبعث لعين هذا البدن لا  
 مثله يتجازا بما باشرته به الروح من الافعال وذلك مقتض  
 العدل وكفنة القبر وغداه ونعيمه والصلوات والميزان  
 والحوض ونظام الصحف واخذها باليمين او بالشمال  
 وغير ذلك مما لا ينحصر ويؤخذ اي يفهم منه اي من  
 قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب

ممنوع من الصرف  
 من شمله  
 من شمله

الصرف

الصنف الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم  
 لان الايمان برسائله صلى الله عليه وسلم يلزم منه الايمان  
 برسائلتهم لانه اي محمد صلى الله عليه وسلم جاء بتصديقهم  
 وبسات وجه الاخذ هو ان قولنا محمد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم رسول الله انما يكون بعد ظهور المعجزة  
 على يده الدالة على صدقه واستحالة كذبه والمخالفة لما  
 امر به لان الاقرار بالشئ فرع العمل به ولا جرم ان هذا  
 التثب الذي لاجله وجب له ذلك موجود في الانبياء على  
 سبيل القطع لانهم علمهم صلوات الله وسلامه عليهم  
 اجمعين قد ايدوا بالمعجزة فوجب تصديقهم واستحالة  
 الكذب عليهم والا اي لو جاز الكذب عليهم لم يكونوا  
 رسلا امنا موكلا بالعالم بالحقيقات اي بالمغيبات ان الله  
 لا يخفي عليه شئ في الارض ولا في السماء وبالجملة فكل  
 ما يخفى على غيره فهو ما يعلمه جل وعز اذ لو علم منهم كذا  
 لم يتأزهم للرسالة ويستحيل ان يكون في الوجود شئ  
 لا يعلمه ويؤخذ منه ايضا استحالة فعل المنهيات كلها  
 منهم الشتمة على ما حرم وما ذكره التي يفهم من استحالة  
 عنهم وجوب الامانة لهم وتبليغ ما امروا بتبليغه  
 الى الخلق وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص  
 اذ دخل فيه ما قبله وانما استحالة فعل المنهيات  
 لانهم ارسلوا اي بعثوا وجاءوا ليعلموا الخلق الشرائع

٨٥



بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم تقريرا إذا لا يفرقون أحدا  
 علي باطلا ومعناه ان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا  
 فعل أحد من الناس فعلا وعلمه وسكت عنه ولم يكن  
 على الفاعل فيستدل بسكوته علي انه جائز لنا ان نفعله ان  
 كان من جنس العبادة فمطلوب وان كان من جنس العادة  
 فباح ولم ير علماء كلامه يستدلون بأفعال انبيائهم ونزول  
 سكوتهم على جواز تلك الأفعال وتلك التروكات وذلك  
 إجماع منهم على استحالة فعلهم فعلا منها ما نهى عنه نهى  
 تحريم أو كراهة فمن جوز بشاء عليهم الصلاة والسلام  
 من ذلك عد مخالفا للإجماع ولم يلتفت لقوله بل يجعلنا  
 منبأ ولم يسلم النب التفرغ من الأذى حتى يرفق علي  
 حوائجهم فلم يفرق ان لا يكون في جميعها أي الأقوال  
 والأفعال والسكوت مخالفة لأمر مولانا جل وعز  
 الذي اختارهم أي اصطفاهم للرسالة علي جميع خلقه  
 يؤخذ منه أنهم أفضل من الملائكة وهو كذا  
 واختارهم يستلزم وصفهم بالصدق والأمانة لأنهما  
 وصفاهما ولا يختار تعالى إلا الكامل لأن علمه محيط  
 بكل شيء علي ما هو يلزم ان لا يكون الصدق والأمانة  
 إلا ما علمه تعالى وذلك يوجب استحالة ضدتها وأمنهم  
 علي سريته للرسالة اذ لو كان عندهم مخالفة لأمر  
 علمها سبحانه ويستحيل ان يرسلهم مع علمه بها منهم

ولو وقعت منهم مخالفة لا نقلبت طاعة وما ثبت بالمشاهدة  
 جواز الاعراض البشرية علي النبي صلى الله عليه وسلم فيلزم جوازها  
 علي غير من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضرورة ان  
 ما جاز علي أحد المتماثلين جاز علي الآخر قال ويؤخذ أي يفهم منهم  
 أي من قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا جواز الاعراض  
 البشرية عليهم يعني الاعراض المتقدمة التي لا تؤدي الي نقص مراتبهم  
 الغلية صلوات الله عليهم وسلامه ووجه الأخذ هو ان  
 مسمى هذا الاسم الذي هو محمد يفرق جواز الاعراض عليه  
 فلا حرج في ان يؤخذ منه جوازها علي كل من تباركه في الرسالة  
 لان ذلك المذكور من الاعراض لا يقدر أي لا يؤثر وقوة بهم  
 نقصا في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك  
 المذكور من الاعراض مما يزيد فيها أي في منزلتهم عند تعالى  
 باعتبار تفضيل أجرهم من جهة ما يقارنها من طاعة الصبر وال  
 خلاص وفيها أعظم دليل علي صدقهم وانهم صبورون من عند  
 الله تعالى تلك الحقائق التي ظهرت علي أيديهم هي محض  
 خلق الله تعالى لها ضد يقال لهم ان لو كانت لهم قوى علي  
 اختراعها لدفعوا عن أنفسهم ما هو أبى منها من الأضرار  
 والجوع والدم والحرق والبرد والخوف لك مما سلم منه كثير من  
 لم ينصق بالنبوة وفيها أيضا رفق بضعف العقول لئلا يفقد  
 فيهم إلا الوهية بما ليس من لهم عليهم الصلاة والسلام من الحف  
 والحوائج فقد انضح أي ظهر لك التباين المتقدم من كل  
 ما تضمن أي جمع واستلزم كاشي الشهادة المفيدتين للشهادة



والسعادة والفوز والفلاح والنجاح والرضا والرضوان ورفع  
الحجاب ومشاهدة المعبود القديم الاحسان رب الارباب  
ومعنى الارقاب مع قلة عدد حروفها اي كلمتي الشهادة  
الجميع تتعلق بالمصدر الذي هو تضمن ما يجب تصويره على  
الممكن من مفهوم مباني عقايد الايمان من الواجبات والمختل  
والحائزات في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام  
المتقدمياتها بحسب التقني وبيان اندرجها فيها وعبرها  
في قوله كلمتي الشهادة بالثبوت وسيقول بعقدها ولعلها  
لاختصارها الخ ولكل وجه اما ما هنا فلان المقام مقام عدد  
وتفصيل اجزاء المركب ان كان يصدر ان يبين ما يدخل  
تحت كل جزء على انفراده فبعد الفراغ ناسب علمتي ولما  
قوله بعد ولعلها فففيه اشارة الى انهما كالكلمة الواحدة  
فلا تكفي احدهما عن الاخرى كما لا يكفي جزء الكلمة عن  
جزءها الآخر وبالحكمة فقد عر كل مقام بما يناسب جزاء الله  
تعالى افضل خزيه ونفعنا به وبركاته وبركة جميع  
اوليائه وقد صرح المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا به ايضا  
بالصفات الثلاثة الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة  
والسلام ويعلم من الواجبات والمستحبات اصداؤها وا  
لجائز في حق الرسل صرح به ايضا ولعلها اي كلمة الشهادة  
لاختصارها الحسيني مع اشتغالها بالمعنوي على ما ذكرناه  
مفصلا ومجلا من اقسام الحسم العقلي قبل ان يها هنا الشك

باعتبار

باعتبار كونها مختصرة مشتملة على جميع العقائد والجميع غيرها  
مما يعود معنى منها من الكلمات مثلها وقيل للترجيح لئلا  
يلزم دعوى عالم الغيب لوقوع ذلك لان ما ذكره لا يتعين  
ان يكون الشارع اراده فقط لجواز ارادة غيره فقط او اراد  
مع غيره وقيل للتحقيق باعتبار ما اخبره صلى الله عليه وسلم  
من ان ذكر هذه الكلمة الشريفة دخل الجنة لا محالة وافرد  
الضمير في حروفها لتلازم الكلمتين كما في قوله تعالى  
والله ورسوله احق ان يرضوه القياس ان يرضو  
فكحل التلازم افرد جعلها ضميرها والضمير العايد على  
الشهادتين هو مفعولها الثاني ياتي الشرع اي الشارع  
المُرسل للمكلفين والمبين للاحكام المكلف بها لله تعالى  
صلوة الله وسلامه عليه ومفعولها الثاني هو قوله ترجمته  
بفتح الجيم اي دليلا يترجم بها اللسان على ما حصل في القلب من الاسلام  
المكلف به وبلوازمه وظاهره ان الايمان والاسلام مترادفان  
وان النطق شرط لا شرط لجعله اياها ترجمة على ما حصل في  
القلب من الايمان ولو كانت شرطاً لكان ما حصل في القلب  
من الايمان وجزا منه وما في اللسان كذلك لاكن قال المؤلف  
رحمه الله في شرحه في الفصل الرابع واما الكافر فشرع في حق  
ومفهومه من ليس كذلك فلم يقبل شرع اي الشارع من احد  
من المكلفين الايمان اي التصديق الا بها اي الا بالنطق  
لصيغتها حتى انه لو قال لا اله الا الله والعزيز والجليل

نه

ان

ها

ت



ثم يقع اسلام هكذا نقل سيد يوسف عمر وذكر بعض المشايخ  
ان المؤلف نقل خلافا في شرح مسلم في ذلك وبالجملة فاختلف  
الايمه فيمن اعد في قلبه اعتقادا صحيحا ولم ينطق هل يصح  
ايمانه او لا يصح ثالثها وهو المشهور ان من امتنع من النطق  
تعذر صحح والا فلا وب قال القاضي عياض وب الاول قال ابو  
حامد الغزالي وحكموا بعصيان التارك له اختيارا ورجح  
بعض الحققين الثاني بان قال الله سبحانه سمي باسمائه الحسن  
فلا بد في الايمان من شيئين شئ يتعلق في المسمى وهو الايمان  
بالقلب وشئ يتعلق بالاسم وهو النطق باللسان والحاصل  
ان الخلاف مبني على ان النطق جزء من اجزاء الايمان او شرطا  
او ليس بجزء ولا شرطا وكان حد الامام الفخر له بذلك اي  
بانه الايمان القلب المعبر عنه بالايمان والتصديق فقط  
والنطق هو فقه شرط في اجزاء الاحكام مبني على هذا  
القول الاخير والله اعلم وهل يشترط في الدخول في الاسلام  
النطق بالشهاد والاثبات فلا يكفي الله واحد ومحمد رسول  
الله الظاهر من كلامهم اشتراط النفي والاثبات لا شتمه على  
العصر كما تقدم في محل الرد على المشركين واما الاثبات  
بشهاد فلا مجال لتوهم اشتراطه كيف والمؤلف يذكره  
فتنبه له وفي حاشية العقلي للجامع الصغير حيث قيل كلمة  
الشهادة او كلمة الاخلاص فهي لا اله الا الله محمد رسول الله  
كما يؤخذ من فتح الباري وغيره ومنه يؤخذ انه لا يشترط

اللفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو  
الراجح المعتمد بل الصواب واما حصول الثواب فلا نزاع  
في انه لا يشترط فيه ما ذكر لان محمد الله واحد ذكر  
فعلى البحث والتحريض لا للوجوب لانها تحب مرة في العمر  
العاقل اي المؤلف او المعرض عن الفانيات باقباله على الباقيات  
الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله  
اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ان يكثر من ذكرها اي  
سلمة الشهادة مراعي الحقوقها وادائها وقد تقدم ذلك كله  
مستوفى في الفصول السبعة فانظره فيها ان شئت واذا  
كانت قدر هذه الكلمة المشرفة من اعظم الامور العظام تعين  
على العاقل الذي يريد الفوز بما لا يكيف من النعيم ان يكثر من ذكر هذه  
الكلمة المشرفة في كل وقت وعلى كل حال رسل الله ان لا يسلمه اليها  
ويحفظ نفسه من المعاصي فان كثيرا من الناس يقولون هذا القول  
وتبترع منهم في اخر اعمالهم بسب اعمالهم الخبيثة فانظر يا اخي واجتهد  
في اصلاح امرك قبل ان ياتيك الموت فجاءت واعلم ان العمر قصير والمرة  
طويلة فعليك بالاكثار من قول لا اله الا الله وقد وردني  
فضلها احاديث كثيرة منها حديث يعلى بن شداد قال  
حدثني ابن شداد وعبد الله بن الصلت حاضرا بصيّدته قال  
كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل فيكم غريب  
يعني من اهل الكتاب فلناك يا رسول الله فامر يا غلاق  
الباب وقال ارفصوا ايديكم وقولوا لا اله الا الله فرفعنا



اتينا ساعة ثم قال الحمد لله اللهم انك بعثتني بهذه الكلمة واصرتني بها  
ووعدتني عليها الجنة وانت لا تخلف الميعاد ثم قال افا بشروا فان  
الله قد غفر لكم رواه احمد باسناد حسن والطبراني وزاد فيه فرفع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعنا وقال فيه ثم قال صفوا ايديكم  
واشبهوا فقد غفر لكم وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم من قال  
لا اله الا الله خالصا من قلبه ومصدقها بالتقظيم غفر له اربعة  
الاود من الكبائر قيل وان لم يكن له ذنب الذنوب قال  
يغفر من ذنوب ابويه واهله وجيرانه وروى ابو الليث السمري  
عن عبد الله بن عمر وابن العاص رضي الله عنهم قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يوتي رجل الى الميزان ثوب ثوب تسعة وتسعين سجلا  
كل سجلا منها مد البصر فيها خطايا وذنوبه فتوضع في كف الميزان  
ثم يخرج بطاقة مقدار الاثمة فيها شهادة ان لا اله الا الله محمد  
رسول الله فتوضع في الكفة الاخرى فتخرج خطايا وذنوبه وفضل  
هذه الكلمة كثيرة لا يحصى استقصاؤه ولهذا اختار الائمة ملازمة  
هذا الذكر في كل حال حتى ان منهم لا يفتر عنه ليلا ولا نهارا  
ومنهم من يذكر بين اليوم والليله سبعين الف مرة واهل  
التيب والاشتغال والخدمة والضياع اثني عشر الف مرة وروى  
ان من قالها سبعين الف مرة كانت قذارة من النار الى غير ذلك  
وما ذكره المؤلف في الشرح رضي الله عنه فانه سئل المؤلف  
رحمه الله عن كثرة الاخلاص هل توزن ام لا فاجاب بما نصبه  
اما كلمة الشهادة التي يدخل بها الاسلام لا توزن اذ ليس هناك

ما يوضع في مقابلتها اذ السيات التي في الفروع لا تقابلها ولا تقارنها  
اذ ليست من جنسها والسيئة التي في الاصول والكفر لا تجمع معها  
حين توضع في الكفة الاخرى واما ما يذكر الانسان في كل الشها  
بعد الدخول في الاسلام على سبيل التطوع بها كساير الاذكار  
فهي توزن كساير الاعمال الفرعية لوجود ما يقابلها ويوضع  
في الكفة الاخرى من السيئات الفرعية وقد نص على هذا التفسير  
الترمذي المحكي في نوادر الاصول الاصول وما كان تحقيق هذا  
الخبر العظيم لذاكر هذه الكلمة موقوف على فهم معناها او لا ثم  
استحضاره عند ذكره اياها ولو بطريق الاجمال ثانيا قيد في  
اصل العقيدة ذكرها مستحضرا لمعناها بقلبه لما احتوت الكلمة  
عليه من عقائد الايمان المصلحة بالنظر الصحيح المخلص من ورطة  
التقليد الموصل الى فضاء ابواب التوحيد والى ما يناسبه من  
المعاني الدنية حتى يبلغ العاقل اكثرها لذكرها يمتزج اي يختلط  
صورتها مع معناها العام المتقدم ثم الخاص الاتي بحسب مقامه  
فيه بلجه ودمه لقوة انطباعها الناشئ عن الغناء بها والمعاناة لها  
للتوحيد في مراة قلبه وحده تمنع من جهة غيرها ولا اله الا الله  
فيها ثلاثة معاني وتقدم الخلاف فيها خاص باللك اي الموثق  
في كل نفس وهو اقام وقد تقدم عليه الكلام في الفصل السادس  
في كيفية ذكر الكلمة المشرفة ومعناها خاص بالمراقب اي المشاهد  
لوجود الحق من حيث تجلياته بحسب مقامه وهو ثلاثة ايضا  
لانه اما مبتدئ في الشهود وهو الذي يتفعل شهود وجود الحق



فيعني بها لا رقيب ولا حاض الا الله ونحوها واما متوسط فيه  
 وهو المشاهد لوجود الحق الحق من غير تفعل لقلية حكم الحق  
 لا سوء المشهود فيعني بها لا مشهود الا الله واما منته فيه وهو  
 لما حيز في الشهود بعد المجوبة العاد من الحق الى الخلق بالحق ليقوم له  
 بحال الحق فيعني بها لا موجود الا الله فاذا وازب العاقل على كل  
 هاتين الكلمتين مع استحضار هذه المعاني حسب مقامه فانه  
 اي الذاهر للعلم في الشبهة بالشروط المتقدمة يرى اي شاهر ويعاني  
 ويصير ويكشف من اجل ذكر لها من الاسرار الباطنة وهي ما  
 يحل الله به باطنه من المعارف والافاضات المحيطة كمالها الموفق  
 رحمه الله تعالى وامثاله وكل واحد يحصل له من بركاتهما على قدر  
 همته وحضور قلبه مع ربه عز وجل ولهذا قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان الله لا ينظر الى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم  
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبل دعاء من قلب غافل متبرح  
 لها من العجايب الظاهرة ان شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر  
 اي ضبط وعدد وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وان لم يشاء  
 شيء من ذلك فلا يكون وان عطاءه ومنته لا تتوقفان  
 على سبب وكيفية كرامة ان جعله له ذاكر من الاسرار  
 الحاصلة بسببها ان شاء الله تعالى جلاء القلب وشهود  
 الرب ومحو الحجاب بانواع المشاهدة والمعاينة المعبر  
 ذلك فما هو الخواص الناتجة عن المعرفة الخاصة المنقذة  
 من دائرة الكون الى كون ومن العجايب الحاصلة بسببها

على الارض والمشي على الماء والطيران في الهواء والسكون في السحاب وخرق الكنا  
 وتكثر القليل واجزاء اليسير وقلب الصخر وتحريك الجبال وامطار  
 السماء وخلق البحر وانباع العيون من الصخر وقهر الجان وتبدل  
 الصور ورفعة الملايكة والجان والتحدث معهم واحضار قائلهم  
 الشتاء في الصيف وفاعلة الصيف في الشتاء وفهم القرآن والعام والخاص  
 خباير الغيبات الى غير ذلك من عوام الطريق من الخوارق التي لم  
 تخرج عن دائرة الكون والنفائير كثيرة ومن ارادها فليجتهد في  
 اسبابها فيعرفها بالذوق وبالله تعالى التوفيق مصدر  
 وفقت عبارة خلق المقدور في محل العبد على موافقة امر الله  
 تعالى وهو مبتدأ وقدم المؤلف الخبر لا فائدة الحصر وفيه اشار  
 الى ان المتصف به قليل ولعزازة قدره عند الله لم يذكر في  
 كتابه الا في موضع واحد وهو قوله تعالى وما تفهيم في الا بالله  
 لا دالة على نفي الجنس رب اسمها مبني على الفتح وخبرها محذوف  
 تقديره معبود بحق ونحوه وغيره صفة لا اسم لان التحقيق  
 عند اسمية العربية لا تنصرف بالضافة وهو ان ذلك محمول على  
 اسم الفاعل والتقدير لا رب غير الله معبود بحق والمراد  
 بالخيرية نفي وجود رب اخر لا الخيرية التي تتلقا في مقابلة  
 المثلية فان تلك نافذة عن هذا المقصود ويصح ان يكون غير  
 مدفوعا على الخبر به وعليه جاء قول الشاعر وما لي الا الله لا رب غيره  
 وما لي سوى الله ناصر ومعين قاله غير واحد من النحويين في اعراب



البيت سألته اي نطلب منه سبحانه التسبيح عبارة عن تنزيه الله  
تعالى عن صفات النقص والضمير منصوب بضمير اي اعتقد  
نزهته واخراده من كل نقبصة والسؤال كلام دال بالقصد  
الاول على طلب الفعل على سبيل الخضوع وهو مع الاستعلاء امر  
ومع المساواة التماس ورغبة وعبر بالمضارع لفائدة التكرار والتجدد  
دون الماضي لفائدة الانقطاع وهذا شأن الناس في ذلك ولا شك  
ان الدعاء والتضرع الى الله تعالى هو منجى العباد من ربها ولبس الشئ  
هو اشرف ما فيه ولذلك ختم كتابه بما هو المقصود من كل  
العبادات وحقيقة الدعاء هو رفع الحاجات الى رفع الدرجات  
وينفع الدعاء مما نزل ومما لم ينزل وينفع الاحياء والاموات  
والنفع الخير وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه فالدعاء  
يوصل الى المطلوب ولو صدر من كافر لحديث انبي  
رضي الله عنه دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا  
والقضا على قسيتين مبرم ومعلق فالمعلق لاستحالة في رفع  
معلق دفعه منه على الدعاء ولا في نزول ما علق نزوله منه  
على الدعاء وما المبرم فالدعاء وان لم يرفعه لكن ربما اثاب  
الله العبد على دعايه يرفعه او انزل بالدعاء على لطفه فيه  
وامدعي ترتب نفع الداعي او لغيره على دعايه عاجلا  
 واجلا خروجه عن العيشة والحزم باعتقاد نفع الدعاء  
لان الله تعالى وعده في القرآن قال تعالى وقال ربكم ادعوني

استجب

استجب لكم واذا سالك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة  
الداعي اذا دعان واطلاق هاتين الايتين يقيد قوله  
تعالى فيكشفت ما تدعون اليه ان شاء فالمراد الاجابة المصحح  
بها في حديث مناجات موسى عليه السلام وان دعوى استجبت  
لهم فاما ان يرفعه عاجلا واما ان احرف عنهم سواء واما  
ان ادخره لهم في الاخرة وفي كلام بعضهم ان الاجابة يتنوع  
فتارة يقع المطلوب بعينه الفوري وتارة يقع المطلوب بعينه  
على الفور وتارة يقع ولكن يتاخر لحكمة فيه وتارة تقع الاجابة  
بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة وفي  
الواقع مصلحة ناجزة او اصبحت منها وقد دعا صل الله عليه وسلم  
ربه سبحانه في مواطن كثيرة كيوم بدر وعلى قاتلي اهل بيته  
وعلى المشركين واجمع عليه السلف والخلف ومن آداب الدعاء تحريم  
الافوات الفاضلة كالسجود وعند الاذان ومنها تقديم الوضوء  
والصلاة واستقبال القبلة ورفع الايدي وتقديم التوبة والاعتذار  
بالذنوب والاحلحاض والبداية بالحمد والثناء والصلاة على النبي  
صل الله عليه وسلم وجعلها في وسطه ايضا والله اعلم وانما اظلت  
في ذكر هذا الكلام بعض الطول لكونه غريبا فلهذا ان كنت من  
اهل التحصيل سألته سبحانه ان يجعلنا الضمير للمعظم نفسه لا المتكلم  
ومعه غيره لئلا يتكرر مع ضمير احببنا على ان الاطباء في الدعاء  
مطلوب واحببنا اي من يحببنا لا من نحبه كما نقل عن المؤلف  
عند الموت اي حصول الاجل ناطقين لافطين ومتكلمين بكلمتي



الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله وهذا فيمن يستطيع النطق  
لقوله صل الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل  
الجنة عالمين بها وهذا فيمن يستطيع النطق لقوله صل الله عليه وسلم من  
مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة وما ورد في الخبر عنه صل الله عليه وسلم  
ان الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى يبيده الداعي ويختمه بالصلاة على محمد  
صل الله عليه وسلم ختم المولف كتابه رحمه الله تعالى بالصلاة على النبي صل الله  
عليه وسلم فقال وصل الله على سيدنا محمد عدد ما ذكره الزكروا وعقل  
عن ذكره الغافلون اختلف العلماء روي الله عنهم فيمن قال اللهم صل  
على سيدنا محمد عدد ما خلق الله وعدد ما ذكره الزكروا وشبههم هل  
يحصل له الاجر بالعدد المذكور الا لا يحصل له فذهب ابن عرفة  
الي انه يحصل له من الاجر اكثر من اجر صلاة واحدة وذهب بن هونو  
التلسماني الي انه يحصل له الاجر بعدد ما ذكر ذكره في تاليفه الذي ألفه  
في فضل الصلاة على النبي صل الله عليه وسلم والحكمة في ان الدعاء موقوف  
بين السماء والارض حتى يبيده الداعي ويختمه بالصلاة على محمد صل الله  
عليه وسلم ما قاله ابن شافع ان ذلك شبيه بالرجل المتزدد بين ملكين  
يذهب من احدهما الى الاخر في قضا حاجته من غير واسطة ولا حاج  
بحبه من ذلك ورضي الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين وعن التا  
بعين لهم باحسان الي يوم الدين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد  
لله رب العالمين ختم معنى الدعاء والرضا هنا صفة فعال بمعنى الانعام وقبل  
صفة ذات بمعنى ارادة الانعام قال المؤلف رحمه الله تعالى ويتبعني الاول لان الدعاء  
انما يكون مستقيل لم يوجد في الحال وارجته تعالى انما يستعمل بخبرها  
حتى يتعلق بهام الدعاء واصحاب جمع صاحب الذي هو جمع لصاحب او اسم

جمع بمعنى الصحابي واحسن ما اتخذ به الصحابي ان يقال من لم يلق وهو  
حي موثق النبي صلى الله عليه وسلم في حياته خاتمة وافضل جميع الخلق  
على الاطلاق محمد خبيب الله المصطفى صلى الله عليه وسلم فخليله ابراهيم فتوسى  
وعيسى ونوح وهم الوالغرم فساير الانبياء علي تفاوت ورجانهم والملائكة فابوكر  
فعمر فعثمان فعلي فباقي العشرة فاهل بدر فاحد غالبية فالحديثه فساير  
الصحابة فباقي الامة على الاختلاف اوصافهم وافضل النساء مريم وفاطمة افضل  
امهات المؤمنين خديجة والانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون  
والصحابة رضوا الله عنهم كلهم عدول وشهد للعشرة الذين بشرهم  
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا شهد لفاطمة والحسن والحسين رضي  
الله عنهم ولا تشهد بالجنة والنار لواحد بعينه بل تشهد بان المؤمنين  
من اهل الجنة والكافرين من اهل النار وما لك والشافعي وابو حنيفة  
وساير الامة على هدي من ربهم والامام ابو الحسن الاشعري امام في  
السنن مقدم وصريق الجند وصي طريق مقوم ويجب الايمان بالقدر  
وهو ان يؤمن بان كل ما يجري في العالم من خير والشر والنفع والض  
والاسلام والفر والطاعة والعصيان والترح والخسائر والارادة وال  
طهارات والحركات والسكنات بقضاء الله وقدره والفرق بين  
القضا والقدر وهو ان القضا وجود جميع الموجودات في النوع  
المحفوظ اجمالا والقدر هو تفصيل قضايه السابق باجاده في المراد  
الخارجيه مفصلا واحدا بعدوا احد وحقيقة القول هو العارف بالله  
وبرسوله حب الامكان المواظب على الطاعات المحتجب للمعاصي المومض  
عن الانهماك في اللذات والشهوات المباحة فهو من تولى الله سبحانه  
امره فلم يكله الانفسه ولا الى غيره لحظة او الذي يتولى عبادة الله



تعالى وطاعته فعبادته تجرى على التوكل من غير ان تخللها عصيات وكل المنعنين  
واجب تحققة حتى يحسب الوكيل عندنا وليا في نفس الامر وكرامات الاولياء  
وهي ظهور امارات خارق للعادة من قبله غير مقارن لدعوى النبوة فلا يكون مقرونا  
بالايمان والعمل الصالح يكون استدراجا وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون  
معجزة واحتج على الوقوع بما جاء في الكتاب من قصة ميرم وقولها عسي  
عليها السلام دون زوج مع كفالة زكريا لها وقع لها وقصة اهل الكهف  
ولشهم سنين بالاطعام ولا شراب وقصة اصف وصحبته بالعرش قبل  
ارتداد طرف سليمان عليه السلام اليه وما وقع من كرامات الصحابة والتابعين  
لحوقنا هذا ولية الولاية مكتوبة كالنبوة ولا يبلغ ولي حجة الانبياء والزرع  
عند اهل السنة هو ما يتفوق به الحيوان من اكل وشرب وغير ذلك ويرى  
الله الحلال والحرام والمكروه والكفاف افضل من الفقر والغنا وفضل قوم  
التوكل على الاكساب وعكس قوم وفضل قوم اخرون اختلاف الاحوال  
والمختار انه لا ينافي التوكل الكسب ولا ادخار قوت سنة وكل من خلق  
اقامه الله على ما يريد من الحالة التي هو عليها من الكسب وتركه وعلم  
وعمل والخفاض وارتقاء وغير ذلك لا انتظام الوجود وتفاوت المراتب  
في الدنيا والاخرة لا اراد لقضائه ولا معقب لحكم والروح جسم لطيف  
شفاف حول ذاته مشتبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود لا  
خضر واحتجوا بهذا بوصفها بالهبوط والعروج والتردد في البرزخ  
وهي حادثة اجزاء ولكنها باقية ويجب على الامنة بالشرع وجوب الغيا  
نصب امام عدل يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم ومنه  
تفوزهم وتجهيزهم وتشمهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة وقهر المتكسفة

وقطاع

وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعباد وقطع المنازعة الواقعة بين  
العباد وقبول الشهادة القاعة على الحقوق وتزويج الصغار  
والكبار الذين لا اوليا لهم وغير ذلك قال مولانا رحمه الله  
تعالى وهذا ما امكنني تفكيده الان مع كثرة الشواغل واختلس  
هذا من بين مسامير العوائق وحوافر الكثرة بين دنيا واول  
واقترعت في هذا الشرح على ظاهري كلام المولف ولله المسؤل ان  
يتجاوز عما سرائرنا على هذا العارف بمنه وكرمه امين  
وكانت الفراغ من هذه النسخة

المباركة في يوم الاربعاء  
المباركة خمسة وعشرين  
يوم ما خلت من شهر  
ذو القعدة المبارك  
من شهر سنة  
الحمد لله رب العالمين

اقتركت كتابي بحق الله ذي الجود رب العباد وهو المولى في  
ياقاري الخط قل بالله محبت هذا اغفر لكاتبه يا خير معبود  
وان تجد عيبا فده الخلال جل من لا فيه عيب وعلا

سم سم سم  
سم سم سم  
سم

هو الها

العودي  
نظري فيه وكم معاناه العبد  
الغني الي الله عبد القادر